AL-JAZEERA AL-ARABIA

الجزيرة العربية

شهريّة سياسية
تُعنى بشؤون الجزيرة
العربية « السعوديّة »

السنة الثانية ـ العدد ٢١ ـ ربيع الثاني ١٤١٣ هـ ـ أكتوبر ١٩٩٢
NO.21 OCTOBER 1992 YEAR.2

مذكرة النصيحة
تعبير عن رأي عامة الشعب

أهالي عسير يطالبون بوقف
طغيان العائلة المالكة

الحكومة وراء عريضة سوداء تطالب
بسحق الشيعة

الانتخابات الكويتية تفتح الملف
الديمقراطي في الخليج والجزيرة

البحرين في مهب التغيير

تقرير ميداني عن أوضاع اللاجئين
العراقيين في رفحا والارطاوية

شعر

تحت الصفر

أي قيمَة
للشعوب المستقيمة
وسجاياها الكريمة
في بلاد هَلَكَت
من طول ما دارت على آبارها
مثل البهيمة
واستقلّت
وأساطيلُ العدى فيها مُقيمَة ؟!
أيُ قيمة
للقوانين العظيمة
وهي قُفّاز حريري
لذي الكف الأثيمة
وأداة للجريمة

✲ ✲

أي قيمة
لجيوش يستحي من وجهها
وجه الشتيمة .
غاية الشيمة فيها
أنها من غير شيمَة
هزمتنا في الشوارع
هزمتنا في المصانع
هزمتنا في المزارع
هزمتنا في الجوامع
ولدى زحف العدوّ انهزمت . .
قبل الهزيمة ؟!

✲ ✲

أي قيمة
لرؤى التجديد
والأوطان في قبضة (أولاد القديمة)

✲ ✲

أي قيمة
لأولي الأمر
طوال العمر
والأوطان لولا أنهم عاشوا ،
لما صارت يتيمة ؟!

✲ ✲

أي قيمة ؟!
باطل هذا التساؤل
وطويل دون طائل .
لم تعد في هذه الامة
للقيمة قيمة !
بلغ الرخص بنا
أن نمنح الاعداء تعويضاً
اذا ما أخذوا أوطاننا منا . .غنيمة !

أحمد مطر ــ لافتات ٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الجزيرة العربية
AL - JAZEERA AL - ARABIA

شهرية سياسية
تُعنى بشؤون الجزيرة
العربية ، السعودية ،

السنة الثانية ــ العدد ٢١ ــ ربيع الثاني ١٤١٣ هـ ــ أكتوبر ١٩٩٢

رئيس التحرير ــ حمزة الحسن
مدير الإدارة ــ عبد الأمير موسى

مكتب لندن TEL. 081 9086084
مكتب واشنطن TEL. 202 6627046
FAX. 202 6627047

مذكرة النصيحة تعبير عن رأي عامة الشعب ٢

■ البلاد مشغولة هذه الايام بالنقاش حول مذكرة النصيحة التي قدمت للملك في محرم من العام الجاري ، والتي لقيت انتشاراً واسعاً في الداخل والخارج ، الى جانب كونها جاءت لتعبر عن بصدق عن رأي الاغلبية الساحقة من مواطني البلاد ، كما تتطابق مع كثير من مواد البرنامج السياسي لمنظمة الثورة الاسلامية .

الانتخابات الكويتية تفتح الملف الديمقراطي في الخليج والجزيرة ٢٣

■ يرآقب الخليجيون هذا الشهر أول تجربة برلمانية حيوية في الخليج منذ أن بدأ الحديث يدور على المستويين الشعبي والرسمي في أغلب دول مجلس التعاون حول التغيير والاصلاح ، وكون تجربة الانتخابات الحرة هي مطلب شعبي خليجي ومطمح عام ومهيمن فان الانظار تتسمر ناحية الشمال حيث تجري فصول العملية الديمقوراطية في هذه الامارة .

أهالي عسير يطالبون بوقف طغيان العائلة المالكة ٥

■ في الجزء الجنوبي الغربي من المملكة ، تتفاعل قصة معاناة شديدة تحت السطح ، الا أنها تفجرت أخيراً اثر طغيان أميرها خالد الفيصل الذي أعاد سيرة السيف الذي حكم به جده الملك عبدالعزيز المناطق الاخرى .. قصة المعاناة هذه تعبر بعمق عن السياسة التمايزية التي تتبعها الحكومة إزاء هذه المنطقة التي تحتوي على أكبر ثقل بشري في المملكة .

البحرين في مهب التغيير ٢٧

■ لم تمض سوى أيام قليلة على اعلان الملك فهد عن تعيين ابن جبير رئيساً لمجلس الشورى القادم ، و مع اقتراب موعدة الانتخابات البرلمانية في الكويت التي تجري هذا الشهر حتى بدأت عيون المراقبين وآذانهم تتركز على البحرين التي شهدت في العام ١٩٧٣ تجربة برلمانية دامت سنتين .الا أن تصاعد المطالب الشعبية في أقطار الخليج سيما السعودية والكويت الداعية الى اقرار المشاركة الشعبية في نظام الحكم .

سعر النسخة : في بريطانيا (جنيه استرليني) ــ في الولايات المتحدة (ثلاثة دولارات)
الإشتراك السنوي : بريطانيا (٢٥ جنيهاً) ــ أوروبا (٤٠ دولاراً) ــ بقية دول العالم (٥٠ دولاراً)
اشتراك المؤسسات السنوي : ٢٠٠ جنيه إسترليني
تكتب الشيكات لأمر H. ALQURAISH وترسل الى عنوان المجلة التالي : P.O.BOX 1532, LONDON W7 1EQ, U.K
مكتب المجلة في الولايات المتحدة : 1331 – A PENNSYLVANIA-AVE, N.W, SUITE 333 – WASHINGTON-D.C. 20004, U.S.A

قسيمة الاشتراك

الإسم ..... Name.....
العنوان ..... Adress.....
مدة الإشتراك ..... One year Two years
عدد النسخ ..... number of copies.....

مذكرة النصيحة تعبير عن رأي عامة الشعب

توفيق الشيخ

■ **قبول الملك وكبار الإمراء بأصل الحاجة الى اصلاح النظام السياسي ، وقبولهم باصل الحاجة الى سيادة القانون والمشاركة الشعبية ، هو مايجعل مجلس الشورى فاعلا وقادرا على تحقيق بعض أو معظم مطالب الشعب .**

■ البلاد مشغولة هذه الأيام بالنقاش حول مذكرة النصيحة التي قدمت للملك في محرم من العام الهجري الجاري ، ووزعت على الناس بعد ان رفض الملك النقاش فيها ، وهي تشكل اضافة الى مجموعة من المذكرات التي سبق ان وضعها سياسيون ومثقفون في العامين الماضيين ، للمطالبة بإصلاح النظام السياسي ، مجموعة كاملة من الوثائق عن اتجاهات الراي العام في موضوع الاصلاح ، ومواضع الخلل التي ينبغي العمل على معالجتها ، والتي يتعلق معظمها بالحكومة واجهزتها المختلفة .

ومع ان المجتمع السعودي لايخلو من ثغرات ، وثمة ممارسات شعبية لاينظر اليها قادة الراي في البلاد بعين الرضى ، الا ان الراي متفق على ان معالجتها لن تكون متيسرة ، الا اذا بدات الحكومة في إصلاح النظام السياسي المتردي ، أو سمحت بتجاوز القيود الشديدة المفروضة على العمل الشعبي الذي يستهدف إصلاح احوال المجتمع .

على ان بعض العيوب لايمكن معالجتها مالم تتم معالجة الوضع الحكومي بالنظر إلى انها تستمد اسباب وجودها واستمراريتها من سياسات حكومية قائمة ، تتم ممارستها وفرض انعكاساتها بقوة الأمر الواقع الذي تمثله الحكومة والقانون الذي تنفرد باستخدامه ، وهي على اي حال تستخدمه في مقاصدها بصورة فعالة .

وقد وقع الوثيقة عشرات من الأساتذة ومثقفي البلاد ، وكرست لتحديد الثغرات في العمل الحكومي ودعوة الحكومة إلى الاسراع في معالجتها ، خشية ان يؤدي اهمالها إلى دفع البلاد إلى حافة الانهيار ، وهي الحال التي كانت المملكة على وشك ان تبلغها عندما اندلعت ازمة الخليج قبل عامين من الزمن .

وقد نظمت الوثيقة التي اسميت « **مذكرة النصيحة** » المطالب الشعبية في عشرة موضوعات اصلية ، سيجدها القاريء منشورة في داخل العدد ، وتضمن كل بند تحديدا لمواضع الخلل وتصورا فقهيا للبديل الديني ، اعقبته بالوسائل المقترحة للإصلاح ، وتمثل هذه المطالب بصورة صادقة رأي الأغلبية الساحقة من مواطني البلاد ، وهي قد اعدت على يد نخبة من مثقفيها وقادة الراي فيها من المتصدين للشان العام والحريصين على معالجة اسباب الفشل الذي منيت به المملكة ، والذي نتج عن السياسات المرتجلة للحكومة خلال عقدين من الزمن .

وتطابق مواد الوثيقة المذكورة تلك المطالب التي عرضها على الملك ٤٠٠ من المثقفين وزعماء التيار الديني بعيد ارسال الولايات المتحدة الامريكية قواتها إلى الأراضي السعودية في أواخر العام الأسبق « **نشر نصها في الجزيرة العربية في عدد يونيو ١٩٩١ ، ومذكرة تفسيرية لها في عدد سبتمبر ١٩٩١** » كما تطابق إلى حد بعيد وثيقة سابقة وجهها نحو مائة من كبار الوجهاء والتجار والمسئولين السابقين فور اندلاع ازمة الخليج وتطالب الملك باستثمار ظروف الأزمة في إصلاح النظام السياسي للبلاد « نشر نصها في عدد يناير ١٩٩١ » .

على ان مذكرة النصيحة بما اشتملت عليه من تفصيل لاسابق له ، وتحديد دقيق لمواضع الخلل في كل صعيد من اصعدة العمل الحكومي ، تمثل بحق اشمل بيان شعبي عن الصورة المطلوبة للنظام السياسي الصحيح ، ولاسيما في تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع ، ومع انه لايمكن الإدعاء بان عملا من الأعمال يمكن ان يبلغ حد الكمال ، وان الوثيقة التي نحن بصددها لاتخلو من بعض النواقص ، الا انها في المجموع الكلي اشمل مبادرة من هذا النوع وانضجها تطرح على الساحة الوطنية .

وتطابق مواد الوثيقة الأهداف والمطالب

الرئيسية للمعارضة السياسية المنظمة ، ففي بندها الأول تطالب باستقلالية العمل الديني عن السلطة السياسية والغاء السيطرة المطلقة للحكومة على العلماء والمؤسسات الدينية ، والغاء القيود التي تمنع اقامة المؤسسات الدينية والدعوية والثقافية الأهلية ، وهو مطابق للمادة (٢) من البرنامج السياسي لمنظمة الثورة الإسلامية الذي يطالب ايضا باستقلالية المؤسسات الدينية والعلماء عن السلطة ، وحرية تشكيل المؤسسات الدعوية والدينية للمواطنين ، وفي بندها الثاني طالبت الوثيقة بإصلاح النظام القانوني للبلاد بحيث تستمد القوانين واللوائح التنفيذية من قواعد الشرع الشريف ، والغاء مايتنافى منها مع مقتضياته ، وهو يطابق البند (٢ أ) من برنامج المنظمة الذي يعتبر الشريعة المقدسة مصدرا وحيدا للتشريع ووضع القوانين ، كما يطالب البند الثالث بالغاء المحاكم غير الشرعية وتوحيد القضاء وتنظيمه ، وضمان استقلاليته عن السلطة التنفيذية وهو يطابق المادة (٨) من البرنامج التي تنص على ذات المطالب ، اما البند الثالث فقد كرس لحقوق الإنسان فطالبت الوثيقة باحترام الحريات الشخصية والحياة الخاصة للناس ، وعدم التدخل في تفاصيل الحياة الإجتماعية اليومية ، وطالبت بتحريم التعذيب في السجون أو التوقيف دون مبرر ، وهو يطابق المادة (٨١) من برنامج المنظمة الذي يطالب بتشريع قانون يحرم التعذيب ويجرّم مرتكبيه ، ووضع ميثاق وطني لحقوق الإنسان تكون له حاكمية على ماعداه من القوانين والأنظمة الحكومية ، ويتبنى البرنامج السياسي للمنظمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الإسلام .

وفي نطاق معالجتها للأوضاع الإدارية طالبت المذكرة باعتبار الكفاءة مقياسا لتعيين المسئولين ومنع استثمار الوظيفة الحكومية للمنافع الشخصية ، كما حذرت من السياسات الراهنة التي تساعد على استثمار المكانة الإدارية في الإثراء أو التمييز بين المواطنين على اساس فئوي أو مناطقي أو قبلي ، وطالبت بوضع نظام للمحاسبة ، وهي تطابق المواد١ د من البرنامج السياسي ، كما تطابق معظم البنود المتعلقة بالإقتصاد الوطني نظائرها في برنامج المنظمة .

وفي البند الذي عالجت الوثيقة من خلاله موضوع القوات المسلحة تطالب بتعزيز الجيش والغاء المعاهدات مع الدول الأجنبية التي تخدش من سيادة البلاد واستقلال قرارها ، كما تطالب بزيادة الإنفاق على الأبحاث واعادة النظر في العقيدة العسكرية للقوات المسلحة ، التي تقوم في الوقت الراهن على حماية العائلة المالكة بدلا من حماية الشعب والوطن ، وتنظر إلى الأشقاء المسلمين والعرب باعتبارهم اعداء محتملين ، وتطالب بتنظيم التدريب العسكري لجميع المواطنين وقصر الإستعانة في وقت الإضطرار ، على قوات الدول الإسلامية ، وهو يماثل المواد المتعلقة بالقوات المسلحة في البرنامج السياسي للمنظمة .

وفي بند الإعلام تطالب الوثيقة بضمان حرية التعبير لعامة الناس وحرية العمل الإعلامي والغاء الإحتكار الحكومي لوسائل الإعلام والغاء الرقابة على المطبوعات ، وتماثل هذه المطالب المواده ، ٣ من البرنامج .

والحال مثل ذلك في معظم المواد التي عرضتها الوثيقة في بند السياسة الخارجية ولاسيما مسئولية المملكة عن مناصرة المسلمين ورفع اسباب التخلف في مجتمعاتهم ، وتشجيع العمل الديني في العالم .

الوثيقة ومجلس الشورى

وإضافة الى الأهمية الخاصة للوثيقة ذاتها

■ **تعكس وثيقة المطالب الشعبية بصورة صادقة رأي الأغلبية الساحقة من مواطني المملكة ، وتطابق في مضمونها معظم مادعى اليه قادة البلاد في المذكرات السابقة التي قدمت للملك .**

الخلل العظيم في النظام السياسي وفي الدولة بصورة عامة ، فليس من المنطقي الرهان على الجهود المنتظرة من جانب مجلس الشورى .

بالنظر لحساسية الموضوعات التي تناولتها ، فانها أيضا تستمد أهمية إضافية من توقيتها ، فقد وضعت قبيل أربعة اشهر من الموعد الذي كان قد حدده الملك فهد لاعلان نظام مجلس الشورى ولوائحه التنفيذية ، والذي كان من المتوقع على نطاق واسع ان يكون ايضا موعد تعيين اعضاء المجلس ، ولم يصدر الملك النظام ولا اللوائح التنفيذية الموعودة للمجلس كما لم يعين الأعضاء ، واكتفى من اجل ذر الرماد في العيون بتعيين رئيس المجلس الشيخ بن جبير .

وخلال هذه المدة كان السياسيون وقادة الراي في المملكة قد عملوا كالمنجمين بعد ان انشغلوا في التنبؤ بتشكيلة المجلس العتيد ، وما اذا كان سيمثل التركيب الإجتماعي الحقيقي للبلاد ام سيكون تكرارا لمجلس الشورى القديم ، الذي لم يكن يعني اكثر من المبنى والرصيد في الميزانية السنوية للدولة ، وكان الملك قد خيب آمال الناس ــ معظمهم على الأقل ــ حينما قرر تشكيل المجلس بالتعيين ، بعد ان كان غالبيتهم يتوقع ان يأتي نصفه على الأقل بالإنتخاب ، ولذلك فان الوثيقة هذه اعادت النقاش الى مكانه الطبيعي ، في اصل موضوع الإصلاح والمواقع التي ينبغي ان تتوجه اليها جهود المصلحين ، ذلك انه مع الخلل العظيم في النظام السياسي وفي الدولة بصورة عامة ، فليس من المنطقي الرهان على الجهود المنتظرة من جانب مجلس الشورى ، الذي لن يكون على اي حال سوى إطار لمن يوافق على السياسات الملكية التي يراها زعماء البلاد اساس الداء في المملكة ، منذ سنين طويلة .

ومع اننا مثل كثيرين في البلاد متفائلون بتعيين الشيخ محمد بن جبير رئيسا للمجلس ، بالنظر الى ماعرف عنه من سعة العلم والإعتدال والإنفتاح على مختلف التوجهات ، إلا اننا كغيرنا من قادة الراي والسياسيين في المملكة لانظن ان رئيس المجلس واعضاءه الذين سيعينون بأمر ملكي ، سيكونون قادرين على ايجاد تحول حقيقي في أوضاع البلاد ، إلا اذا كانت العائلة المالكة مستعدة للتعاطي الإيجابي مع مقتضيات التغيير ، الذي لابد ان يشمل حدود عملها ، ولاسيما خضوع اعضائها لقانون البلاد ، خلافا للحال الراهن حيث يعتبر الأمراء طبقة منزهة عن الخضوع لأي قانون .

وربما يوافق بعض السياسيين على فكرة التحول التدريجي واعفاء العائلة المالكة ولو الى حين من ان تطالها اجراءات الإصلاح المطلوبة ، لكن الجميع متفق على ان اعطاء إعتبار خاص للعائلة ، لاينبغي ان ينسحب على الأعداد الكبيرة من الحواشي والمنتفعين ، والشركاء الذين ــ فوق انهم فسدوا في انفسهم ــ افسدوا الحكم وافسدوا البلاد ، ان تنزيه هؤلاء عن المحاسبة هو الذي ادى الى فساد الإدارة وفساد اجهزة الحكم كلها .

والحاصل ان قبول الملك وكبار الإمراء بأصل الحاجة الى اصلاح النظام السياسي ، وقبولهم باصل الحاجة الى سيادة القانون والمشاركة الشعبية ، هو الذي ينبغي السعي لانجازه ، وذلك هو مايجعل مجلس الشورى أو اي هيئة اخرى فاعلة وقادرة على تحقيق بعض أو معظم مطالب الشعب .

فالنقاش حول اعضاء المجلس أو حول تمثيلهم واحتمال قيامهم بمهمة المراقبة والمحاسبة ، لن يكون واقعيا إذا لم يعترف اصحاب السلطة بالحاجة الى تغيير فلسفة الحكم ، وإصلاح الأساسات التي يقوم عليها النظام السياسي .

إن اهمية المذكرة التي نحن بصددها تأتي من حقيقة أنها حددت الفجوات الكبرى في فلسفة الحكم ومواضع الخلل الرئيسية في أساسات النظام السياسي ، كما أن نشرها جاء في وقت مناسب تماما ، من حيث أنه أعاد النقاش الى موضعه الصحيح ، ولهذه الأسباب ، ومن اجل بيان تضامن الشعب كله بمختلف قطاعاته ، فاننا نعلن تأييدنا الكامل لكل ماجاء في الوثيقة من بنود ، وهي بهذا المعنى تعبر أيضا عن وجهة نظرنا تجاه قضية الإصلاح المطلوب في بلادنا .

في نداء الى الملك والعلماء والمثقفين والمنظمات الانسانية والهيئات الدولية ..

أهالي عسير يطالبون بوقف طغيان العائلة المالكة ومنطق السيف

حمزة الحسن

■ في الجزء الجنوبي الغربي من المملكة تمتد عسير على مساحة واسعة تضم أجزاء من تهامة وأقساما من جبال السراة وسفوحها الشرقية ، وتتقاسمها أربعة قبائل كبرى هي (مغيد » و « علكم » وهما كما يقول المؤرخون شوكة عسير وأكثرهم عددا ، و (ربيعة رفيدة » و « بنو مالك » . وقد عرف عن أهل عسير بالنفرة من الاجانب والنزعة نحو الاستقلالية فهم لم يدينوا لملك اليمن كما لم يدينوا لملك نجد والحجاز ، فاذا كان اسم بلاد عسير مشتق من العسر لصعوبة مسالكها ، فان أهلها صعبوا المراس ذوو بأس شديد على من ناهضهم أو حاول استلاب كرامتهم ، فقد ثاروا على الاتراك في انتفاضة لم يواجهوا مثلها من قبل ، حتى أصبحت امارة مستقلة تحت حكم الادارسة وذلك بعد الحرب العالمية الاولى ، ولم تخضع عسير الا بعد نشوب الحروب الاهلية ، ووفاة مؤسس الامارة محمد الادريسي عام ١٩٢٣م ، مما أدى الى غزوها من قبل حاكم اليمن ، ثم دخوله في صراع مع عبدالعزيز بعد استنجاد أهالي عسير به ، بعد أن وعدهم بعدم ضمها الى مملكته ، الا أن تطورات الصراع السياسي بين اليمن والادارسة انتهت الى توقيع معاهدة الطائف في ٢٠ مايو ١٩٣٤م ، وبذلك دخلت تحت الحكم السعودي .

وتشكل المنطقة الجنوبية الغربية من المملكة اليوم أكبر كثافة سكانية بين باقي المناطق حيث تشكل نسبة ١٨،٤ بالمائة من مجموع السكان في المملكة .. الا أنها ظلت تعاني من الاهمال والتمييز على مستويات عدة .. و بسبب هواجسها من النزعة الانفصالية لسكان هذه المنطقة ، باضافة الى تجدد الدعاوي من هنا وهناك بالمطالبة باعادة الجنوب الى اليمن ، شددت العائلة المالكة الخناق على هذه المنطقة .

وقد تعاقب على امارة عسير عدد من امراء العائلة المالكة ، آخرهم الامير الحالي خالد الفيصل ، الذي بقي في امارة عسير ثلاثين عاما حتى الان ، ولكن أهالي الجنوب لم يشعروا في ظله بالامن والاستقرار والعزة ، كما أن العائلة المالكة لم تتعامل معهم كجزء من هذا البلد ، وقد انعكست النظرة هذه على تعامل أميرها مع أبناء الجنوب ، حيث الحرمان والتمييز والاستحقار ، حتى باتت هذه من الصور المألوفة في منطقة تشكل أكبر ثقل بشري في المملكة ، مما أدى بالاهالي الى كتابة قصة معاناتهم مع الامير والعائلة المالكة .

ولذلك حاولت العائلة المالكة وهكذا أمير عسير إخفاء حقيقة مايجري في هذه المنطقة ومايعانيه أهلها من صور الحرمان والتمايزات على أسس مناطقية و مذهبية وقبيلية ، حيث أصدرت بعض الصحف المحلية ومنها صحيفة الرياض ملحقا خاصا عن عسير وأميرها في الرابع عشر من سبتمبر الماضي ، لتشويه ماجاء في عريضة أهالي عسير ، كما قامت محطة تلفزيون الشرق الاوسط « إم بي سي » السعودية في لندن في شهر سبتمبر الماضي باجراء مقابلات مع أمير عسير خالد الفيصل حاول فيها التعتيم على مايجري في الجنوب وإخفاء الوجه الآخر لقصة علاقته بأهالي عسير ، من خلال تأكيد ارتباطه الوثيق بأبناء هذه المنطقة وحبه لهم ، فيما تنكره هذه العريضة جملة وتفصيلا ، بل تؤكد على بشاعة نظرته عنهم وصفاقة تصرفاته مع كبار شخصيات عسير ، و أن التنمية والانشطة العمرانية التي شهدتها منطقة عسير لم يصاحبها تطورا في نظرة العائلة المالكة لحقوق هذه المنطقة ــ والحال نفسه مع باقي المناطق ــ السياسية والثقافية والمذهبية ، وهي المجالات التي ينادي الاهالي بتحقيقها واقرارها بالدرجة الاولى كما يظهر في هذه العريضة ..

ولعل المثير في هذه القصة أن الجهة المعنية بهذه العريضة لم يكن الملك وحده وانما خاطبت العريضة كافة الجهات القادرة على مساندة مطالب أهالي عسير .. وهذا بدوره يقلل من شأن العائلة المالكة ودورها في اصلاح أحوال هذه المنطقة ، كما ينطوي على مضامين كبيرة وخطيرة ، تعي العائلة المالكة مغازيها الحقيقية ، ومنها الشعور بعدم تمثيل العائلة المالكة لسكان هذه المنطقة ، الى جانب مغزى نقل القضية لخارج المملكة ومخاطبة جهات دولية ، والتي تعني فيما تعني وجود بوادر لتحويل الجنوب الى قضية ذات صبغة سياسية . وكون هذه العريضة تأتي في وقت عصيب تشهده الساحة الداخلية للمملكة وفي ظل تحولات كبرى يعيشه المجتمع المحلي ، فان هذه العريضة تكتسب أهمية خاصة ..

● وإليكم النص الكامل للعريضة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الى خادم الحرمين الشريفين ..

الى العلماء والمثقفين والمفكرين الى مشايخ القبائل والاعيان والوجهاء وسائر أفراد الامة .. الى المنظمات الانسانية والهيئات الدولية نرفع هذا النداء باسم قبائل منطقة عسير في جنوب الجزيرة العربية طالبين من الجميع المساهمة في رفع الظلم والطغيان عن أهالي هذه المنطقة حيث يعيش الناس تحت حكم أمير طاغية مستبد ظلوم غشوم .

شغله الشاغل إسكات أصوات أهل الحق والفضيلة وابراز أهل الشر والرذيلة وأكل الاموال واقتطاع الاملاك والتسلط على الناس . ينظر الى قبائل هذه المنطقة بعين الاحتقار والازدراء ، فهم عنده ليسوا سوى قطيع من العبيد والاتباع . وكلماته في مجالسه الخاصة تنضح بهذه المعاني . فمن ذلك قوله : مشائخ الجنوب وقبائلهم مثل إنثى الحباري اذا لم يضربها الصقر في رأسها بالدعليه فينجرد ريشه ، أي أنه هو الصقر وهم الحباري ، وقوله قبائل الجنوب طبعهم مثل طبع العبيد اشبع بطونهم واركب ظهورهم ، وتراك إن رفعت العبد فوق منزلته ركب عليك ، وقوله ، يقول جدي عبدالعزيز قبائل عسير مثل القرود كل واحد منهم يقول أنا حالف ما أجي طارف ، وقوله عندما سأله بعضهم عن اهل عسير فقال ، قرود على عبود ، ، وغير ذلك من الكلمات المليئة بالاستخفاف والسخرية ، ومع ذلك فهو يعترف أن لمنطقة عسير فضلا عليه في تدفق شاعريته حيث إغراء جمال نساء هذه المنطقة ، كما يقول . فكانت كلماته العاطفية تعبيرا رائعا عن مغامراته النسائية وعلاقاته الغرامية ــ على حد تعبيره ــ في المقابلة التي أجرتها معه عائشة لمين في كتابها حكم الاصوات ص ٥١ من ترجمة الدكتور حافظ الجمالي الطبعة الاولى ١٩٨٧م ، وتشكره الموفقة لتمكينه اياها من تصوير مجموعة من النساء في ابها .

ومثل ذلك مانشرته المجلة الجغرافية الوطنية العدد ١٧٢ في اكتوبر ١٩٨٧م تحت عنوان نساء الجزيرة العربية ، إعداد الصحفية الاميركية ماريان على رضا زوجة رجال الاعمال السعودي المعروف وتصوير جودي كرب ، حيث هيا أمير المنطقة لها فرصة التجوال في منطقة عسير وتصوير النساء واجراء المقابلات معهن وأرسل معها ــ كما تقول ــ إبراهيم أحمد السيد ، موظف في الامارة بعسير ومدير قسم السياحة بالمنطقة .

ونشرت في صفحة ١١٨ ــ ١١٩ الصور الملتقطة لنساء المنطقة وعلقت عليها قائلة الصور مأخوذة من منطقة عسير حيث الحجاب ليس بنفس الشدة الموجودة في المناطق الاخرى ، وحيث الضيوف من الرجال مسموح لهم بالدخول على النساء حتى في غياب الرجل . كما في بيت السميري كما في الصورة ... فهل يرضيكم ياأهل النخوة أن تصبح أعراضكم مجالا لتلاعب الماجنين وغزل دايم السيف وأغاني المغنين ، وهل يسعدكم أن يقول في نسائكم :

في شوفته نشوة وقزة وتخدير
وعنون خلا من فضائل نظرها

هل يسركم أن يقول بلهجتكم قاصدا نسائكم :

ابي ملة الخير ويقوله لله
لقى المرسول وما عين محله

أنا يوم أرسل عبرته لقلبي
عطته مهجتي والمعطي الله

فهل تتحرك غيرتكم ياأهل الغيرة وأنت تسمعون قوله :

مرني عند العروب
صبني خالي من العيوب
قلت له : من فين الله
قال : من أهل الجنوب
والقنود المايسه
قلت ماعندك مناص
أسألك من فين انه
قال من أهل المناص
والقنود المايسة

هذا قليل من كثير وغيض من فيض العبث الاباحي الذي يمارسه هذا الماجن في أعراض المومنات ، والمطلع على ديوانه الاول ثم ديوانه الثاني يعلم مقدار

مابلغ به السوء والشحناء في تصويره الغرامي لنساء عسير والسوال المتبادر الى الذهن كيف جرأ دايخ الهيف على هذه الرقيمة المعلنة بنساء المسلمين ؟ .

وجواب ذلك ماسبق ذكره من نظرته الى أهل الجنوب يضاف الى ذلك ان مشايخ القبائل ليس لهم صوت أو أثر في المطالبة بالحقوق او رفع المظالم وذلك لانه منذ ان تولى تعمد إهانة هولاء المشائخ بالضرب والبصق في الوجوه والاهانة بالكلمات البذيئة ولولا مخافة الاساءة الى بعض المشايخ لذكرنا هنا الاحداث والشخصيات ولكنها معروفة عند الناس واحاديث مجالسهم الخاصة تدل على ذلك .

ومن اجل هذه الاهانات المتكررة والمتعمدة من قبل هذا الامير الطاغية . انحسر بعض اهل الانفة والكرامة من المشائخ عن الدخول عليه او المطالبة بشيء يرفع الضيم او يحق العدل لعلمهم انه لاسماع لكلامهم ولا احترام لمقامهم . وهناك فئة من مشائخ القبائل رأوا أن منفعتهم الشخصية تتحقق بالذلة له والخضوع . فمارسوا ذلك مضطرين كارهين . يلعنونه كلما خلوا الى من يثقون به .

وعلى كل حال فلا يسره ان يرى شخصا من أهل المنطقة قد علا صيته او ارتفع ذكره بين الناس اللهم الا ان كان عن طريقه او من خلاله . ودليل ذلك عداوته الظاهرة والقوية لعلماء هذه المنطقة وسعيه الشديد في الاضرار بهم وايقاع العقوبات واشاعة التهم والافتراءات ضدهم وحديثه عنهم في مجالسه الخاصة والعامة بما ينبيء بالحقد والضغينة والكراهية الشديدة . وتهديده المستمر بقطع الرووس واسالة الدماء من العمورة الى بيشة — على حد تعبيره — وتكرار قصة السبلة . وقصة جده الملك عبدالعزيز رحمه الله مع اهل القصيم — بحسب روايته — وترديده بافتخار واعتزاز أن عسير لم تخضع الا لوالده بالسيف الاملح . وانها لن تقر وتمشي .. الا بوند فيصل وبالسيف كذلك .ويروي على رووس الملأ في مواطن عديدة أن جده الملك عبدالعزيز قد أوصاهم على حد قوله بأن أي أحد من العلماء او الدعاة مد لسانه اقطعوا يده وان مد يده اقطعوا راسه . وفي مقابل وقوفه ضد علماء الدين والمتعلمين نجد انه جعل من المنطقة منبرا للعاقين فكريا حيث سخر لهم النادي الادبي / الملتقى الثقافي في حين أن المنطقة تغص بالاساتذة والمثقفين الذين لايجدون لهم مجالا في هذه المنابر ولا يحضون فيها بشيء من المشاركة . بل حتى التعقيب على الندوات والامسيات منعت بأمر من امير المنطقة وتحت اشراف بعض رجال الامن . ولاول مرة في تاريخ البلاد ... رجال الامن في مسارح الثقافة لتنفيذ الاوامر التسلطية على رقاب الادباء والمثقفين ويمنعون حتى من ابداء الراي او مناقشة الراي الاخر . بل بلغت سخريته بمثقفي المنطقة انه لما توجه مجموعة منهم وعلى راسهم مدير النادي الادبي للالتقاء به في مبنى الضيافة ارسل عليهم رئيس الاخوياء الطاغوت الصغير (..) لطردهم من عند الباب وسبهم واهانهم وقال لكبيرهم : أنت حمولة ما انت رجال . يقصد بالحمولة انثى الحمار ولما بلغه أن النادي الادبي استضاف مندوب المسلمين في البوسنة والهرسك لالقاء محاضرة عنهم استدعى رئيس النادي ووبخه وتوعده بايقاع العقوبة به .

أما المأسي التي تعيشها المنطقة فقد ضجت منها الجبال والرماد واشتكى منها الحي والجماد . واظهر هذه المأسي ان امارة المنطقة تدار من قبل اشخاص لم يعرفوا الا بقلة الكفاءة وكثرة الفساد . فهم مابين مرتش لاتنال الحقوق ولا تمضي المعاملات من عنده الا برشوة مجزية تكبر كلما كانت القضية اكبر . وجشع تسلط بحكم قربه من الامير على حقوق الناس بل واعراضهم . ولاه لايعرف الا في مجالس البلوت و جمعية الثقافة والفنون مع تتبع العورات بالمغازلات وتصيد الفتيات بالمكالمات . ومتكبر يتقمص شخصية سيده فيطرحها على الناس في صلف و جبروت . وفاسد غرف بالسكر والمخدرات . صدم مرة سيارة احد المواطنين فقبض عليه المواطن فوجده سكرانا يلعن السمرة التي كانت في الخالدية !! وكل هولاء باستثناء الشرفاء العاملين في الامارة — ليست لهم اي موهلات علمية او ادارية سوى أنهم من شبكة الامير ومن المسبحين له بكرة وعشيا ومن المشاركين له في لعب البلوت وتربية الصقور وجلب المفاسد والاشتراك في أكل حقوق الناس . ولذلك كثر الفساد في المنطقة واستشرت الجرائم فيها واصبح للفاسدين سوق رائج لان اشباههم في جهاز الامارة والشرطة يحمونهم ويدافعون عليهم وهذه بعض الامثلة على ذلك :

● ١— انتشرت عصابات المخنثين الذين يعقد بعضهم على بعض كما يعقد على النساء . مثل عصابة المخنثين في بيشة وعصابة المخنثين في الخميس الذين انكشف أمرهم وعلم بجرائمهم الناس . واعترف بها المجرمون ولكن القضايا حفظت . والجرائم المعلنة والمكشوفة غطيت . اذ كان أحد موظفي مكتب الامير الخاص رئيسا لبعض هذه العصابات . ومدير شرطة عسير محمود ابو العلا والذي كان مديرا لشرطة بيشة يعلم بهذه الجرائم ويغض عنها الطرف ويعمى عنها الاخبار . ولما فاحت رائحتها سعى في دفع الجريمة بالجريمة . فكان جزاوه من قبل الامير أن عينه مديرا لشرطة عسير على الرغم من صدور القرارات الرسمية بعد ترقيته الى مسؤولية ادارية أو قيادية .

● ٢— قبض على أحد الضباط وهو يزرع الحشيش في منزله فهدد بكشف عملائه فجاء الامر من الامير باطلاقه واعادته الى عمله وحفظ القضية .

● ٣— قبض على أحد الضباط وبحوزته كمية من المخدرات فاطلقه الامير بشفاعة أحد جلسائه وندمائه .

● ٤— قبض على المرأة الفاسقة التي خرجت من منزل زوجها مع عشيقها واقامت شهرا في أحد الاحياء وصدر بحقها الحكم الشرعي المصدق من هيئة التمييز بسجنها خمس سنوات فأمر الامير باطلاقها .

● ٥— صدر الحكم الشرعي بقتل أحد اللوطيين بالصك الشرعي رقم ٢٠٧ / ٢ في ١٣ / ١ / ١٤١٠هـ وصدق من التمييز برقم ٩ / ٥ / ١ في ١١ / ٢ / ١٤١١هـ ومن مجلس القضاء الاعلى برقم ١٢٢ / ٢ في ٢٤ / ٥ / ١٤١١هـ ولم ينفذ الحكم بسبب الامير .

● ٦— انتزاع الامير وحاشيته ومقربيه أراضي وممتلكات الناس . و من ذلك استيلاوه على اراضي أهل الوديين . وأراضي أهل أحد رفيدة . تحت مسمى حبسية البر . فاذا بها تباع بالملايين لحسابه وحساب أعوانه . ويمنح بعضها لحاشيته .

● ٧— استولى على مزرعة المواطن بن هزلان وأدخله السجن مرات عديدة ثم صادرها وباعها بملايين الريالات .

● ٨— استولى على منازل نساء آل شبيل وقام بهدمها والاستيلاء على أراضيهن . ولما اردن حماية المنازل من الهدم امر بايداعهن السجون وبقين فيها فترة من الزمن حتى أن احداهن وضعت حملها وهي رهن الاعتقال .

● ٩— نزع الملكيات باسم المصلحة العامة ثم الاستيلاء عليها وتسخيرها لمصالحه الخاصة مثل نزع ملكيات وسط أبها بآلاف الملايين للصالح العام ثم انه استحوذ عليها وبنى فيها الاسواق لصالح مؤسسة الملك فيصل الخيرية . ومثل ذلك ماحصل في نزع ملكيات وسط خميس مشيط .

● ١٠— نزع ملكية فلة له في الخميس لاتساوي مليونا بثلاثة وثمانين مليونا من المال العام .

● ١١— اقتطاعه لمعسكر سلاح الامارة وامتلاكه له ثم قيامه بعد ذلك بتأجيره كسوق للبلد .

● ١٢— اقتطاعه لاراض واسعة من أراضي وزارة الدفاع له ولاولاده لما علم بمرور خط الرياض منها ثم حصوله على تعويضات بملايين الريالات .

● ١٣— اقطاعه المساحات الشاسعة من أراضي الناس لغيره بحيث تنزع ملكياتها من مال الدولة بملايين الريالات مثل أرض المجاردة وأرض التحلية في الشقيق وأرض عترد وغيرها . وقصة أرض المكاسي في حزام أبها يعرفها اكثر الناس من حيث منحها الامير لاحدى النساء زوجة .. فقامت بالبناء فيها فاعترض صاحب الارض وأبرز الصك الشرعي فأمر الامير بسجنه وأبقاه في السجن مدة برغم تشفع الوجهاء والاعيان ومشائخ القبائل . أما ما انتزعه من أراضي القبائل بالقوة ليمنحها لغيره أو ليقيم فيها المنتزهات من غير تعويض لهم على أراضيهم فكثير جدا .

● ١٤— الضرب والاهانة للمواطنين ظلما وعدوانا . ومن ذلك ضربه لاحد مشايخ القبائل في مكتبه بالامارة وبصقه في وجه شيخ اخر . اماء السخرية والاستخفاف بالمشائخ فلا تعد . وأمره بضرب الفتى القحطاني في الامارة بحضور والده الطاعن في السن وكان يبكي والاخوياء يضربون ولده والامير يصرخ فيهم حيل .. حيل الى أن حمل الى المستشفى وهو مغمى عليه . وقيام احد الاخوياء لديه بضرب أحد رجال .. أمام زوجته وأولاده فكافأه على ذلك بأن

عينه أميرا وأمره بضرب السواقين الذين اختلفوا في الخميس وتشاجروا على ترتيب السيارات وبيع الشعير . فجلدوا في ساحة البحار حتى أغمي عليهم تحت اشرافه .

● ١٥ــ قيامه باطلاق سراح أحد المسؤولين في البلدية اثر القبض عليه متلبسا بالرشوة حيث طلب مقابلته وهدد بفضح مايعرف من سلوكياته ان لم يطلق سراحه .

● ١٦ــ تهديده لرؤساء الدوائر بالفصل أو النقل ان لم ينصاعوا لرغباته وأوامره . وقوله لهم . مايصدر من الامارة لابد أن ينفذ ولايقول أحد منكم الوزراة قالت كذا .. مرجعي قال كذا .. في الرياض قالوا كذا .. ومن لم يعجبه هذا الكلام فليبحث عن عمل في غير هذه المنطقة .

● ١٧ــ مضايقته للمخلصين في أعمالهم ، ومن ذلك نقل رئيس بلدية الخميس ابراهيم البليهي لانه اعترض على نهب الامير وحاشيته لاراضي خميس مهران . ونقل مدير شرطة الخميس عبدالله بن معيض العبيدي لانه رفض اطلاق سكرتير الامير ــ الذي سجن في سكر ــ بناء على أمر شفوي من الامير ، بل أصر أن يكون الاطلاق بخطاب رسمي .

● ١٨ــ تدخله الدائم في شؤون الدوائر الرسمية فلا يعين مدير أومسؤول في دائرة الا بعد موافقته ، وحتى المناصب العلمية والتطبيقية التي لاتحاز الا بمؤهلات معينة يتدخل فيها مثل عمادات الكليات وادارات المستشفيات ، بل انه يرغم الجهات المرشحة والمعينة على التصويت لصالح الشخص الذي يريده هو . ضاربا عرض الحائط بكل اللوائح والتعليمات والاعراف العلمية والادارية .

● ١٩ــ وقوفه في وجه اصلاح احوال المنطقة وأقرب مثل على ذلك أن مجموعة من أهالي المنطقة ومديري بعض دوائرها اجتمعوا لتدارس حال مستشفى عسير المركزي الذي وصل به التردي في الامكانات الى درجة لايمكن تصورها حيث يضطر بعض الاطباء لتأمين الادوات الطبية التي يحتاجونها من مالهم الخاص ، ولا يؤمن لبعض المرضى خيوط العمليات وبعض الادوات الطبية التي يحتاجها المريض ، وتوصل هؤلاء المجتمعون الى أنهم يكتبون مناشدة لخادم الحرمين الشريفين من أجل دعم المستشفى ورفع امكانياته . فلما علم الامير بذلك جمعهم ووبخهم وهددهم وتوعدهم .

● ٢٠ــ استغلاله للقضاء الشرعي ومن ذلك على سبيل المثال انه امر بسجن قضاة محكمة خميس مشيط وبالفعل أودعوا السجن ثم اطلقوا بأمره فيما بعد . وهذه حالة فريدة لم تحصل في كل بلادنا ولم تحصل في العالم كله اللهم الا في عهد ستالين أو شاوشيسكو أو هونيكر ، ومن ذلك تدخله الدائم في مصير القضايا الشرعية بفرض رأيه أو املاء الصيغ التي يريد . بل والتعديل والتغيير في دفاتر الضبط ، والغاء الصكوك الشرعية واستخراج صكوك أخرى . وعدم تنفيذ بعض الاحكام الشرعية وخصوصا مايتعلق بالمخدرات والرشاوى والانحرافات الخلقية .

● ٢١ــ ايعازه الى ادارة المباحث والادارات الامنية الاخرى بمراقبة من لايرضى بمظالمه من العلماء والقضاة والدعاة والمثقفين والموظفين .

● ٢٢ــ ارسال مندوبيه الى مشائخ القبائل ليحصل منهم ــ تحت تأثير الوعد والوعيد ــ على تزكيات له ، وعلى شهادات ضد بعض المواطنين المخلصين .

● ٢٣ــ تباهيه الدائم بأنه لايمكن أن يرفع ــ الى المسؤولين ــ عنه أو عن المنطقة أي صورة غير الصورة التي يريدها هو .

● ٢٤ــ تغطيته على أحوال المنطقة المزرية حيث ينتشر فيها ــ اكثر من اي منطقة أخرى ــ الجهل والفقر والمرض ، وعدم قبوله للطلبات المقدمة في هذه القضايا ، بل وسعيه الى كتم اي صوت يشرح أحوال الناس ، وخصوصا في منطقة تهامة ، وعدم قبول طلبات الناس لفتح الطرق أو حفر الابار أو سد الحاجات الذين لايجدون طعاما ولا شرابا ولا لباسا . والاسوأ من ذلك وقوفه في وجه المحسنين الذين يحاولون ايصال شيء من المساعدات للمواطنين المحتاجين .

● ٢٥ــ تماطله في حل المشكلات بين القبائل مثل مشكلة قبائل بالحمر في مدينة الشمل ومشكلة خارف ومشكلة قبيلة الجبرة وال هران بوادي العصب من بلاد سنحان الذين يمكن ان ينشب القتال بينهم بسبب تماطل الامارة . وكذلك تماطله في حل مشكلة بن خيران الذي قتل أخوه وضربت زوجته وقضيتهم لها ١٦ سنة والادهى من ذلك أن من أراد الدخول بين القبائل بالصلح فانه يمنعه ويتوعده بالعقوبة .

● ٢٦ــ تصريحه بأنه سعى لدى المسؤولين في الجيش والامن بتقليص نسبة المقبولين من أهل الجنوب في الكليات والمدارس العسكرية ، وامعانه ان نصيحته قد قبل بها .

● ٢٧ــ جعله الامارة وبعض الدوائر الامنية خصما للمواطنين وعدوا للمثقفين وعصا غليظة على رؤوس الناس وبدلا من أن يصبح حكما بين الناس ويداً للاصلاح بينهم ورأسا لجلب المصالح لهم . أصبح سببا في المشاكل ويدا للبطش والظلم والارهاب واهدار حقوق الانسان وراسا في الفتن والقلاقل والمفاسد وحاجزا بين المواطنين وولاة الامر .

● ● وختاما ، هذا الذي ذكرناه هو بعض مالدى الناس من ماسي . نامل من لديه القدرة على فعل شيء أن يساهم في رفع البلاء والمواجع والالام التي تغلي في قلوب الناس غليان البراكين .

أهالي منطقة عسير

الشيخ القرني يوقع على تهمة التخطيط لقلب نظام الحكم

تعرض الناشطون في التيار السلفي الى اجراءات صارمة من قبل أمراء العائلة المالكة منذ عامين وتحديداً بعد الاحتلال العراقي للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م ، ونتيجة لدخول قطاع واسع من رجال الدين في التيار السلفي المعترك السياسي في مقابل الحكومة ، أبدت الاخيرة خشونة بالغة في التعامل مع التيار الشبابي السلفي الذي بدأ يشكل نواة لحزب سياسي معارض للدولة ويمارس نشاطه بفاعلية شملت مناطق مختلفة من المملكة تزداد تركيزاً في منطقة القصيم حيث تحتضن أكبر قاعدة شعبية للتيار السلفي وكبار أقطابه ، الى جانب وجود بعض المشايخ الفاعلين في أنشطة التيار السلفي في مناطق أخرى من المملكة من بينها منطقة عسير موطن الشيخ عايض القرني وهو واحد من الخطباء وأئمة المساجد البارزين في أوساط الشباب السلفي اضافة الى كونه من المساهمين الرئيسيين في العرائض التي رفعت للملك بما في ذلك مذكرة النصيحة التي تجد

نصها الكامل في هذا العدد .

دخل الشيخ عايض القرني في مواجهة مع أمير عسير خالد الفيصل ، الذي أصدر بحقه قراراً ينص على منعه من الخطابة ومزاولة نشاطه الديني من قبيل إمامة الجماعة والقاء الخطب في المساجد ، كما وجه اليه أمير عسير تهمة اللواط ، وفرض عليه مقاطعة لشل حركته ونشاطه الداخلي ، وقد أدت هذه الاجراءات الى غياب الشيخ عايض القرني عن النشاط الديني العلني ، وفيما بعد تمت عملية مصالحة بينه وبين الامير بوساطة من بعض المشايخ تكللت بعودة الشيخ القرني الى مزاولة الشيخ القرني النشاط الديني في الحدود المتفق عليها ، وبدأ في كتابة بعض المقالات في صحيفة« المسلمون ، الصادرة في لندن ، الا أن المصالحة لم تدم طويلاً فقد استأنف أمير عسير في استخدام أجراءات أكثر تشدداً من ذي قبل ضد الشيخ القرني ، كما هو واضح في رسالته الى الشيخ عبدالعزيز بن باز .

فقد وقع الشيخ عايض القرني على صك مقدم من امارة عسير يشتمل على تهم متعددة منها تخطيطه لقلب نظام الحكم في المملكة ، فيما كان الشيخ القرني يعتقد بأن الصك لايتجاوز تعهداً بعدم الخوض في المواضيع السياسية وشؤون الحكم كما أخبر في بادىء الامر بحضور عدد من المشايخ الا أنه إكتشف فيما بعد أن توقيعه على التعهد يشمل تهم موجهة اليه وردت في أوراق رسمية أخرى ، فقام الشيخ القرني بكتابه رسالة الى الشيخ عبدالعزيز بن باز يستعرض فيها مشكلته مع امارة عسير والدوائر الحكومية فيها واليكم نص الرسالة :

سماحة الوالد/ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

فهذا خطاب أشكو فيه بثي وحزني الى الله ثم اليكم أبيّن لكم طرفاً مما نعانيه من قبل امارة عسير ، من تعد ومضايقات تجاوزت حد الصبر وطاقة التحمل ، ولم يبق أمامنا الا الشكوى الى الله ثم اليكم عسى أن يحفظ الله بكم حقوقنا ويكشف عنا بكم كربنا ويجري فرجه على أيديكم .

واليكم طرفاً مما عانيناه ، مما لايصدق أحد أنه يجري في بلد قام على العقيدة ونصرة الدعوة وتحكيم الشريعة ، كيف وجريرة المبتلين بذلك هي الدعوة الى اله عز و جل والاجتهاد في هداية الناس للخير و السلوك بهم طريق الحق والاستقامة .

ولقد تعرضت لصنوف الكيد والايذاء ، من أمير المنطقة ، يطول منها العجب ومن ذلكم : أولاً : تبني تهمة قذرة وإبداعي السجن من غير أي دليل على الادانة ، وقد شكلت لجنة أمنية ــ من الامارة والشرطة وهيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ــ نظرت في هذا الاتهام الباطل وبرأتني ، فرفض الامير تقريرها ، فأعادت التحقيق مرة أخرى ، فبرأتني فرفض تقريرها ، ثم أحيلت المعاملة للمحكمة التي لم تجد أي مستند لهذا الاتهام فأوقف الامير إصدار صك بالبراءة الا اذا تنازلت عن دعوى القذف التي أقمتها ، بل تدخل في صياغة الصك الصادر من المحكمة وكان يتصل بالهاتف مراراً ليتدخل في املاء الصك ، وذلك بشهادة كل من الدكتور عبدالله المصلح والدكتور سالم القرني .

كما أنه استدعى فضيلة الشيخ محمد الحديثي نائب رئيس محاكم عسير ، وفضيلة الشيخ عبدالله العسكري القاضي بالمحكمة المستعجلة ومعهما دفتر الضبط الى منزله ليطلع على ماكتب من قبل صدور الصك مع أن هذا التصرف مخالف لنظام مجلس القضاء الاعلى ولكن الله جل وعلا أبطل هذه الكيد الضعيف ، وحاق المكر السيء بأهله وأظهر الله الحق بفضله وقيل الحمد لله رب العالمين .

ثانياً : توالي إيذاء الامير لي بارسال خطابات التهديد والوعيد بواسطة كلية الشريعة ومكتب الدعوة ، وادارة الاوقاف وفرع جامعة الامام .

ثالثاً : قام بالتضييق عليّ في اقامة الدروس العلمية ومن ذلك ايقاف درس التفسير الذي ألقيه بعد صلاة الفجر ، وكذلك منع بعض المحاضرات التي كنت ألقيها .

رابعاً : ثم كان من آخر ذلك استدعائي الى مكتب الدعوة بأبها ، وقد وجدت فيه كلا من الشيخ محمد الحديثي نائب رئيس محاكم عسير ، والدكتور زاهر الالمعي عميد كلية الشريعة والشيخ ناصر الكودري مدير الاوقاف ، والشيخ مداواي الجابر مدير الدعوة ، ومعهم مدير المباحث العميد حماد الحربي .

وقد أخبرني مدير المباحث أن الغرض من احضاري قراءة خطاب موجه اليّ من الامير وقد قرأ مدير المباحث الخطاب عليّ ، والذي لم يكن الا ركاماً قذراً من السباب والشتائم والفري والبهتان العظيم ، مما لايليق صدوره من عاقل بله المسلم بله المسؤول عن أمة من المسلمين .

ومما جاء فيه قذفي بارتكاب الجريمة النكراء كذباً منه وزوراً ، وضد الله تجتمع الخصوم .

كما جاء فيه اتهامي بالتخطيط لقلب نظام الحكم في البلاد .

الى طائفة أخرى من الاتهامات واقتناص الكلمات وتحميلها معان لاتحتملها ، وقد أنكرت هذه التهم أمام المشايخ وبيّنت لهم أن هذه التهم من الظلم الذي أشكوه الى الله عزوجل وأن قذفي بها من قبيل : إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدّق مايعتاده من توهم

وقد طلب مني المشايخ التوقيع على تعهد بعدم التدخل في سياسة الدولة الداخلية والخارجية أو التعرض للدوائر الحكومية فما كان مني الا أن قبلت مشورة المشايخ ثقة مني بنصحهم ورغبة في درء الفتنة وحرصاً على الاستمرار في طريق الدعوة ، وقد تبين لي بعد ذلك أن توقيعي على هذا التعهد ملحق بسلسلة من التهم السابقة ليظهر وكأنه إقرار مني بتلك التهم الباطلة والمكائد الكاذبة ، ثم أرسله الامير الى الجهات المسئولة .

فهل هناك أكثر من هذا التلبيس وهذه المخاتلة وهذا التأصد للاعراض .

إن المرء ليعجب أن يحدث هذا في بلد الحكم فيه للاسلام والتحاكم فيها الى الشرع .

سماحة والدي ، إنني أحب أن تكون الصورة واضحة أمامكم لتروا كيف يستهدف الدعاة ويُكادون ، وكيف أُني أوقع على تعهد على أمرين محددين فيتحول الامر الى اعتراف بجرائم وفري نستعيذ بالله منها .

إنني أمام ذلك لن أجد أبداً من المطالبة بحقي الشرعي ضد هذا القذف الصريح والاتهام الباطل .

كما أني وأنا أقدم اليكم هذه المعاناة المرة أتساءل كيف يحدث مثل هذا العمل أليس مرجعنا نحن الدعاة هي اللجنة الخماسية فهي التي تسدد مقالنا وتحاسبنا على أخطائنا ، فلماذا أصبحنا نهباً لأجهزة وادارات متنوعة ، فحيناً تعدو علينا الامارة وحيناً تثب علينا المباحث ، في غيبة من اللجنة الخماسية ، وهي اللجنة المسؤولة والمخولة في قضايانا الدعوية ، فهذا الاستدعاء من أساسه كان تصرفاً غير نظامي .

خامساً : وكما تعرضت لأنواع من المكائد سبق ذكر شيء منها فقد تعرض إخوة لي من المشايخ والدعاة في المنطقة الى مضايقات أخرى ــ كالشيخ سعيد بن مسفر القحطاني ، والشيخ سليمان بن فايع العسيري ، والشيخ عوض القرني ، والشيخ حسين بن فرج القحطاني ، والشيخ سعيد بن ناصر الغامدي ، والشيخ أحمد بن ضبعان العسيري ، وغيرهم ــ وأدع الحديث عنها لأصحابها فان لصاحب الحق مقالاً .

سماحة والدي : فقد طال بلاؤنا والتعدي على كرامتنا وحقوقنا على يد هذا الامير الذي أسعرها في المنطقة حرباً على الدعوة والدعاة ، وكادنا بأنواع الكيد وسعى لتأليب ولاة الامر علينا بأنواع التهم وحاول الارهاب بما وسعه وشق علينا وبالغ في المشقة ولم يدع سبيلاً من سبل الايذاء الا سلكه كل ذا مع الصلف والتجبر وبطر الحق وغمط الناس ، والله حسبنا ونعم الوكيل .

سماحة الوالد : لقد جاوز الظلم المدى وبلغ السيل الزبى ولم يعد في الصبر بقية وهل على مثل هذا صبر؟ واليوم أخاطب في سماحتكم أبوتكم لنا وأخاطب فيكم علمكم وورعكم وحميتكم لأهل العلم ورجال الدعوة ، وغيرتكم على حرمات المسلمين بعامة وبطلبة العلم بخاصة ، وأن تسعوا جهدكم في كف هذا العدوان ودفع هذا الظلم الذي يقع علينا ، وأن تقر أعين الذين أمضهم الظلم وأضناهم طول التصبر بموقف من مواقفكم المأثورة المشرفة يحق الله بها الحق ويبطل بها الباطل ، إن الباطل كان زهوقاً .

كما نأمل من سماحتكم نقل الصورة الصحيحة وحقيقة الحال الى ولي الامر حفظه الله والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لايعلمون .

أسأل الله أن يمدكم بمدد من عنده ويفتح عليكم بخير ما فتح على عباده الراسخين في العلم وأن يعزكم بالحق ويعز الحق بكم ويجزيكم عنا خير ماجزى عباده الصالحين ، إن ربي لطيف لما يشاء ، إنه هو العليم الحكيم .

محبكم

عايض بن عبدالله بن عايض القرني

صورة لأعضاء اللجنة الخماسية ــ صورة لأعضاء هيئة كبار العلماء

صورة لعميد كلية الشريعة بأبها ــ صورة لرئيس محاكم عسير

صورة لمدير الدعوة بالجنوب ــ صورة لمدير أوقاف عسير

محاولة سعوديين اختطاف طائرة سعودية من اسلام أباد

أحبطت قوات الامن الباكستانية في مطار اسلام اباد في الثلاثين من شهر سبتمبر الماضي محاولة اختطاف طائرة سعودية من قبل ثلاثة سعوديين ويمنيا وباكستانياً ، وقال مسؤولون باكستانيون ان قوة امن المطار عثرت على ثلاثة مسدسات صغيرة من نوع يعمل بطلقة واحدة و ١٥٠ رصاصة مخبأة في جهاز تسجيل وراديو عند تمرير حقائب يد الراكب السعودي خليفة الدوسري عبر جهاز اشعة اكس « الاشعة السينية » .

وذكر احد المسؤولين ان الدوسري الذي حارب في صفوف المجاهدين في افغانستان أثار الشبهات عندما رفض السماح بتمرير جهاز التسجيل عبر جهاز الاشعة اثناء تخليص الاجراءات قبل صعود طائرة ركاب سعودية متجهة الى السعودية . وقالت الشرطة انه تم ايضا العثور في أمتعة الدوسرى على كاتم للصوت لبندقية كلاشنيكوف . وفيما صنفت الشرطة الباكستانية القضية على انها محاولة خطف طائرة لان الاسلحة كانت مخبأة في حقائب يد الدوسري ، قال الدوسري انه حاول تهريب الاسلحة وقال ان الاربعة الاخرين الذين اعتقلوا في المطار ليست لهم صلة بالامر . وقال رفيدان العتيبي الذى حجز تذكرة على نفس الطائرة ان غلطته الوحيدة انه توجه مع الدوسري الى المطار . وذكرت الشرطة انه بعد اعتقال العتيبي اتصل الاخير هاتفياً باصدقائه في اسلام اباد طالباً المساعدة . وتوجه شخص سعودي وصديق يمني مع باكستاني يعمل مترجما الى المطار .

الجدير بالذكر أن نحو ثلاثة الآف سعودي شاركوا في الجهاد الافغاني تلقوا تدريبات عسكرية على يد فصائل المجاهدين الافغان ورفضوا العودة الى السعودية ، فيما أكدت مصادر أفغانية أن هؤلاء يعارضون الحكومة السعودية ويطالبون بتطبيق الشريعة الاسلامية ، فيما ذكرت هذه المصادر أن الحكومة السعودية تشعر بالقلق ازاء تنقل هؤلاء بين باكستان وافغانستان ، خاصة بعد حصول الحكومة السعودية على معلومات مؤكدة تفيد بتلقي هؤلاء تدريبات عسكرية في معسكرات بعض فصائل المجاهدين الافغان ، للاطاحة بنظام الحكم واقامة حكومة اسلامية .

من جهة أخرى ذكرت مصادر خاصة بأن مداهمات وقعت الشهر الماضي لمعسكرات تدريب لمجوعة عناصر تابعة للتيار السلفي في بعض المناطق الصحراوية القريبة من القصيم ، وقد تم القاء القبض على المجوعة ، التي قالت بأن تدريباتها تهدف للقيام بالواجب الديني للدفاع عن الوطن والدين ، الا أن السلطات الامنية عمدت الى اعتقال أفرادها الذين مازلوا يقبعون داخل السجن .

شوارسكوف : الملك فهد اراد تدمير الخفجي !

كشف الجنرال الامريكي نورمان شوارسكوف في كتابه الجديد « لا حاجة الى بطل » أن الملك فهد طلب منه في مكالمة هاتفية عشية احتلال القوات العراقية لمدينة الخفجي السعودية أن تشن القاذفات الاستراتيجية لقوات التحالف هجوما على المدينة المحتلة وتدمرها عن بكرة أبيها « ! » وذلك حتى لا تبيت القوات العراقية فيها وخوفا من تعزيز دفاعاتها .

وتعتبر شهادة الجنرال شوارسكوف اكثر اسرار حرب الخليج اثارة اذ انها تكشف ان احد قادة دول التحالف طلب تدمير مدينة من بلاده بدل الاستماتة في الدفاع عنها ، وتبرهن ان الجنرال الامريكي كان أحرص على سلامة المدينة من مليكها الذي ساءه انقلاب السمعة الدولية باعلان الهزيمة في الخفجي فقرر ابادتها عن الخارطة ! .

وفي مكان آخر من المذكرات التي بدأت عدة صحف امريكية نشرها يقول شوارسكوف ان الامير خالد بن سلطان الذي وجد نفسه على رأس القوات الاسلامية والعربية طلب من شوارسكوف في اللحظة الاخيرة ان تشن قوات التحالف هجومها على الاراضي العراقية انطلاقا من تركيا وليس الاراضي السعودية ، ويكشف ذلك ان الامير كان يخشى ردة الفعل العراقي اذا ما اندلعت الحرب .

وكان الجنرال شوارسكوف قد وجه انتقادات حادة لقدرات المملكة القتالية ،

وقال لصحيفة اسرائيلية العام الماضي ان القوات السعوية رديئة التدريب وانها اعاقت الى حد كبير سير القوات الامريكية .

تأجيل قرار هدم الاماكن المقدسة مؤقتاً

قررت الحكومة تأجيل هدم الاماكن المقدسة بصورة مؤقتة ريثما تهدأ العاصفة الاعلامية التي هبت في الشهر الماضي اثر تصاعد الاحتجاجات الواسعة في عدد من الاقطار العربية والاسلامية والاجنبية ضد قرار الحكومة بهدم بعض الاماكن الأثرية في مكة المكرمة ، وكان مقرراً تنفيذ عمليات الهدم في نهاية شهر صفر الماضي ، الا أن القرار تم تأجيله نتيجة الضغوط الاعلامية والسياسية والدينية التي مارستها بعض الجهات الدينية في الحجاز ومناطق أخرى من العالم الاسلامي .

الجدير بالذكر أن الاعمدة التي من المقرر هدمها كما في صور المنشور الصادر عن لجنة إحياء الاثار الاسلامية في الحجاز في شهر محرم الماضي قد تم ترقيمها بمعنى جاهزيتها لعملية الهدم .

الملك فهد يأمر باعادة فتاة الى اهلها

■ أمر الملك فهد بإعادة فتاة من قرية أم الحمام « القطيف » الى أهلها بعد عام من احتجازها بعد أن تم اجبارها على تغيير مذهبها الشيعي الى المذهب الوهابي ، ثم زوّجها القاضي فؤاد الماجد على أحد الشباب السلفيين دون أذن وليها بالرغم من كونها قاصراً .

وجاء تدخل الملك بعد عام من المساعي قام بها اهل الفتاة بالاضافة الى علماء الشيعة ووجهائهم استهدفت الاستفسار عن اسباب الصمت عن هذا العمل والاحتجاج لدى المسؤولين على الطريقة التي تم بموجبها تزويج الفتاة خاصة وان تلك الطريقة تتعارض مع الشريعة الاسلامية ..

واعتبرت القضية على نطاق واسع في المنطقة الشرقية هجوما متقصداً ضد الطائفة الشيعية ، سيما وان القاضي وجّه لوالد الفتاة اتهامات بالكفر والزندقة حين راجعه في امر التزويج دون اذن ولي الفتاة . كما اعتبرت قضية الفتاة مادة اثارة لتأجيج الصراع الطائفي في البلاد .

ومع أن وجهاء الشيعة وعلمائهم ، حاولوا مراجعة المسؤولين في هذه القضية وسواها من قضايا التمييز الطائفي الا انهم لم يخرجوا بنتائج عملية تتعلق بحقوق الطائفة الشيعية في البلاد ..

وقد بدأت قضية الفتاة في العام الماضي حين حاولت بعض المدرسات السلفيات في مدرسة بقرية الفتاة اقناعها بتغيير مذهبها وتم عزلها عن اهلها في بيت احداهن ومن هناك سفنها الى القاضي الذي كان على علم مسبق بالتخطيط وتم تزويجها بسرعة على احد الشبان دون ان تعطى اي فرصة للتفكير او الاختيار او حتى مشاورة اهلها .

وقد أستقبل الاهالي قرار الملك باعادة الفتاة بارتياح كونه يعد تدخلا من اجل انصاف العائلة ، والوقوف ضد التجاوزات غير القانونية التي ترتكبها بعض الجماعات السلفية . كما ينتظر المواطنون الشيعة قرارات مماثلة لوقف حملات الاضطهاد الطائفي ضدهم .

صفقة قادمة مع بريطانيا

اسـرائيل تتحدث عن طائرات « الخردة » التي اشترتها السعودية لدعم الاقتصاد الامريكي !

■ بات من حكم المؤكد أن تبرم المملكة صفقة أسلحة ضخمة مع بريطانيا في الايام القليلة القادمة أسوة بالصفقة التي وقعتها مع الولايات المتحدة بقيمة خمسة مليارات دولار .

وتواجه بريطانيا شأنها شأن الولايات المتحدة ازمة اقتصادية حادة دفعتها لتحذو حذو الولايات المتحدة ، حيث أرسلت وزير دفاعها مالكولم ريفكيند بعد التنسيق مع واشنطن ، ارسلته الى المملكة من أجل اقناع السعوديين بالمضي قدما في اكمال الجزء الثاني من صفقة اليمامة ، والمتضمنة بيع طائرات تورنادو بقيمة اربعة مليارات دولار . وكانت المملكة قد اشترت عام ١٩٨٦ ، ٧٢ طائرة تورنادو بريطانية بقيمة ٧,٥ مليار دولار .

وقد تفاعلت ردود الافعال في الصحافة العالمية حول صفقة طائرات اف ١٥ الامريكية التي اعلن عنها الرئيس بوش الشهر الماضي ، حيث اعتبرت مجرد « هدية » ضخمة لحملة الرئيس بوش ، فيما قالت أنباء أنها مجرد « هياكل » طائرات جُرّدت من قدراتها القتالية ، في الوقت الذي طمأنت الصحافة الاسرائيلية والامريكية الرأي العام الاسرائيلي بأن هذه الطائرات لا تشكل أدنى خطورة على الامن الاسرائيلي حالياً ومستقبلاً .. وتحدثت أنباء عن ان الطائرات التي تمتلك قدرات قتالية واعتراضية ويمكن أن تتحول الى قاذفة ، كما انها تمتلك تكنولجيا التمويه على الرادارات .. قد تم تجريدها من هذه المميزات قبل أن توافق عليها اسرائيل وزعماء الكونغرس .

وعن هذا الموضوع وصفت صحيفة « عل همشمار » الاسرائيلية بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٦ الطائرات بأنها مجرد « خردة » . . وأنها ليس سوى « حديد وبلاستيك قادر على الطيران » وسخرت الصحيفة الاسرائيلية من بساطة التفكير السعودي في دفع مبلغ ضخم كهدية للرئيس الذي يواجه أزمة اقتصادية خانقة ..

وقالت الصحيفة « واضح تماماً أن لاحاجة للسعودية لهذا العدد من الطائرات إذ يزيد اليوم عدد طائراتها عن عدد طياريها وهذا يعني أنه وبدون الصفقة الحالية ــ ٧٢ طائرة ــ يوجد لها الكثير ، وستنضم الطائرات الجديدة الى مئات الطائرات المقاتلة والقاذفات الخفيفة المتوسطة والثقيلة المخزنة في مخابىء عميقة او على السطح وفي عدد ضخم من المخازن .. » .

وقالت « قطع الحديد والبلاستيك ــ تلك ــ كلّفت الشعب السعودي مئات المليارات من الدولارات ولا استعمال لها مطلقاً ومن حين لآخر يخرجونها في طلعات قصيرة لكي لا تصدأ محركاتها تماماً وهذا في أفضل الاحوال » .

وطمأنت الصحيفة الاسرائيليين بالقول « شيوخ السعودية يسعون الآن لشراء ٧٢ طائرة من الامريكيين . . قطع حديدية يمكنها التحليق في الجو ولا حاجة لأحد بها ! » .

وأضافت « وهذا مقابل مليارات من الدولارات يطرح السؤال : لماذا .. ألا يعرف الامراء أن هذه الطائرات ليست ضرورية .. وهل لا يوجد مجال استثمار جيد لدولاراتهم . . لماذا مثلا لا يوزعونها على مواطني مملكتهم أو يساعدون بالقليل اخوتهم الفلسطينيين ..؟ » .

وأشارت الصحيفة الاسرائيلية بأن الرابح الاكبر من هذه الصفقة هو الرئيس بوش الذي كان « بغيرها سيغلق عشرات المصانع وسيطرد آلاف العمال الامريكيين من عملهم » وسوف تتوزع الاموال من جراء هذه الطائرات الخردة على الشكل التالي : ثلث كرواتب عمل للعاملين في المصنع ، وثلث كأرباح لمنتجي السلاح ، والثلث الاخير للساسة .

واستخلصت الصحيفة ان أمراء السعودية يعملون « لغاية وحيدة وهي ارضاء صديقهم الطيب جورج بوش .. ومقابل هذه الصفقة يشتري امراء السعودية عشرات الآلاف من الاصوات لصالح حملة الرئيس الانتخابية » .

السعودية لا ترغب في رفع أسعار النفط

نفى وزير النفط السعودي هشام ناظر وجود أي نية لحكومته على رفع اسعار النفط بالرغم من التكهنات التي ترددت في الاونة الاخيرة عن حدوث تحول في سياستها النفطية نحو التركيز على رفع الاسعار .

وفي الوقت الذي اعرب فيه ناظر عن عدم ممانعة المملكة في4 الحصول على سعر اعلى « قال للصحفيين ان « السعودية قالت مرارا ولا تزال تقول ان السعر تمليه اساسيات السوق .. وفيما يتعلق بنا لا يوجد تغيير في السياسة » .

وجاءت تصريحات ناظر في اعقاب اجتماعات منظمة لدول المصدرة للنفط « اوبيك » في جنيف منتصف الشهر الماضي وكان اجتماع سابق للمنظمة في مايو ايار الماضي وهو اجتماع تغيب عنه ناظر قد اسفر عن اتفاق بشأن حجم الانتاج ادى الى رفع الاسعار مما اثار التكهنات بالسوق عن تغير السياسة السعودية .

وحاول ناظر التهرب من اسئلة الصحفيين بخصوص الرغبة في ابقاء سعر النفط الحالي على ماهو عليه فقال نحن لا نتحدث عن الاسعار فقط وانما عن فصل الشتاء القارص والحاجة المتزايدة للنفط في ربع السنة الاخير « وكل هذه العناصر تؤثر على بعضها البعض . والحديث عن السعر في حد ذاته انما يعد تبسيطا مخلا للامور » .

وامتنع ناظر عن الرد على تهديد مستتر من جانب ايران بأنها قد تزيد من انتاجها اذا رأت ان غيرها من اعضاء اوبيك ينتجون اكثر من اللازم .

وقال « سياسة السعودية .. هي سياسة موضوعة بعناية ولها اهداف بعيدة المدى ولا تتوقف كثيرا على ما يفعله الاخرون وخاصة على المدى القصير » .

وكانت أنباء قد أشارت الى تعهد المملكة بزيادة انتاجها من النفط بغية الحد من ارتفاع اسعاره حتى لا تتأثر الدول الصناعية التي شاركت في حرب الخليج ، وقد أشير بشكل خاص الى رغبة المسؤولين السعوديين في خفض اسعار النفط لصالح الولايات المتحدة .

وكانت المملكة قد افادت بأن انتاجها بلغ نحو ٨ر٤ مليون برميل يوميا في اغسطس اب الماضي وهو ما يقترب من اقصى تقديرات اجهزة المتابعة الغربية .. لكن مسؤولا سعوديا قال ان نحو ٢٠٠ر٠٠٠ برميل يوميا من هذه الكمية خصص لحساب الاحتياطيات السعودية العائمة ولا يمكن ادراجه كمبيعات .

واشار الى ان المملكة تعارض مناقشة افكار مضت عليها عشرات السنين بانشاء سلة عملات بدلا من الدولار الضعيف حاليا كوحدة لحساب اسعار ومدفوعات النفط . وقال « البيروقراطية تعوق العمل » .

وكانت عدة دول اعضاء في اوبيك بينهم ايران قد طالبوا بوضع سلة عملات كوحدة لحساب ومدفوعات النفط عوضا عن التركيز على الدولار الذي يؤثر هبوطه على دخل الدول المنتجة .

السعودية تأوي جماعة قرنق وتسعى لالغاء اجتماع اسلامي في الخرطوم

اتهم وزير الخارجية السوداني علي سحلول الحكومة السعودية بانها تقوم بحملة لالغاء اجتماع وزاري للمؤتمر الاسلامي مقرر في الخرطوم في ديسمبر القادم .

ونقلت صحيفة « الانقاذ الوطني » السودانية في العاشر من سبتمبر الماضي عن الوزير قوله ان السعودية اقنعت غامبيا بتقديم اقتراح يطالب بالغاء الاجتماع المقرر للمنظمة في الخرطوم .

وقال الوزير السوداني « ان السودان يرفض مثل هذه المبادرة لأن قرار الدعوة الى اجتماع وزاري في الخرطوم اتخذ بالاجماع والغاؤه يجب أن يتم بالطريقة نفسها » . مشيراً الى ان الالغاء سيشكل سابقة في تاريخ المنظمة .

واتهم الوزير سحلول منظمة المؤتمر الاسلامي بالتواطؤ والرضوخ للضغط السعودي لأنها ابلغت الدول الاعضاء بالدعوة متأخرة ستة شهر .

من جهتها وجهت صحيفة « الانقاذ الوطني » السودانية انتقادات عنيفة لحكومة المملكة وقالت انها تنتهج سياسة « الشيكات المصرفية » لدفع دول افريقية صغيرة « غامبيا » للتشويش على السودان .

من جهة أخرى قال قرنق دينغ المتحدث باسم المتمردين في جنوبي السودان « الجيش الشعبي لتحرير السودان » لوكالة رويتر أن طاهر بيور التابع لحركة قرنق سيزور السعودية ودول الخليج في محاولة لكسب تأييد تلك الدول المتعاظم لحركته .

ويسعى بيور لأقناع الدول الخليجية ومصر ان حركة قرنق لا تعادي الاسلام ، طالبا مزيداً من الدعم .. وكان الرئيس السوداني الفريق عمر البشير قد طالب المنظمات الدولية بالضغط على حركة قرنق لحملها للافراج عن آلاف الاطفال السودانيين الذين خطفتهم . وفي مرات متكررة اتهم الفريق البشير السعودية بتسليح حركة المتمردين من اجل تأجيج الحرب الاهلية في السودان في اعقاب تدهور العلاقات بين البلدين بعد ازمة الخليج .

مجموعة تعيينات للحد من نفوذ السلفيين

مجلس الشورى يدخل فترة تأجيل أخرى وبن جبير رئيساً له

■ اتسمت جميع الاحتفالات التي نظمتها الحكومة بمناسبة الذكرى الستين لتوحيد المملكة « العيد الوطني » بطابع مخالف لجميع المهرجانات التي تجرى كل عام .. حيث كرّست الحكومة ورجال العائلة المالكة هذه المناسبة لحشد تظاهرات اعلامية ضخمة في شتى انحاء العالم وفي داخل المملكة للتبشير بمنجزات الاسرة الحاكمة وبالاخص الملك فهد ..

وكان اكبر مهرجان اقيم خارج المملكة ، احتفال العيد الوطني في مدريد باسبانيا ، حيث اقيم مهرجان ضخم أشرف عليه الامير سلمان بن عبد العزيز أمير الرياض ، وحضره شخصيات عالمية ووزعت فيه الهدايا وتحدثت انباء غير رسمية بأن تكاليف المهرجان قدرت بنحو خمسين مليون دولار .. وقد شمل المهرجان عروضا فنية ورقصات بالسيف ، وعروضا لمظاهر التطور في البلاد وجوانب من سيرة الملك عبد العزيز ومجسمات لقلعة الرياض التي تسورها عبد العزيز قبل احتلال الرياض .

واحتفلت اغلب سفارات المملكة في الخارج باليوم الوطني بمظاهر باذخة ، وتلت تلك الاحتفالات جميعا عروضا او تصويرات او مؤتمرات صحفية للسفراء تتحدث عن المنجزات التي حققتها الاسرة المالكة في البلاد والتبشير بشكل خاص بعهد الملك فهد .. أما محطة الملك التلفزيونية « ام بي سي » فقد نشرت لثلاثة ايام على التوالي افلاما استعراضية دعائية لشخص الملك واهتمامه بالحرمين الشريفين وتطويره للبلاد ..

ويستخلص المراقبون من هذه المظاهرات الاعلامية ملاحظات اهمها :

● أن الملك بات متحررا أكثر من أي وقت مضى من نفوذ المتشددين السلفيين ، أو هو غير ابه من استنكارهم واعتراضاتهم على هذه الاحتفالات ، حيث من المعلوم ان اي احتفال بالذكرى ، مهما كان نوعها يعد شركا في عقيدة الوهابيين الذين يحرمون من اجل ذلك الاحتفال بمولد النبي « ص » .

● تركزت اغلب مظاهر الاحتفالات على الدعاية المبالغ فيها لشخص الملك ، واعتبرت جوانب منها انه الوحيد الذي حقق ماوصلت اليه المملكة من تطور وانجاز ، حتى في الحقبات التي كان الملك بيد احد من اخوته كان الملك يباشر التطور ويقود الاصلاح . وفي جوانب غير قليلة لمحت العروض الدعائية تلك بالاضافة الى مجموعة مقابلات مع شخصيات اعلامية وادبية وسياسية يغلب عليها الولاء للملك ، لمحت الى ان الملك فهد اكتشف المملكة من المجهول .. وقاد مسيرة التطور من العدم .. وقال احد المذيعين السعوديين ان احداً لا يستطيع تصور أن هذه الانجازات يمكن ان تتحقق تحت قيادة احد غير الملك فهد ! .

● أعتبر جميع المتحدثين بالاضافة الى العروض الدعائية ان اعلان الانظمة الثلاثة اهم واكبر خطوة قام بها الملك فهد منذ ارساء دعائم المملكة ، وهو اعتراف بأهمية الاصلاح السياسي وان كان مجيّراً لصالح الدعاية لشخص الملك .

● خلت جميع مظاهر الاحتفالات من ذكر ولي العهد او شخصيات اخرى في العائلة المالكة ، مما يثير الانطباع الى ان المقصود من هذه الاحتفالات اولا وأخيرا الدعاية لشخص الملك ونسب منجزات الدولة خلال عمرها لادارته فقط .

من جهة اخرى نظمت وزارة الاعلام ورجال العائلة الحاكمة الذين يسيطرون على جوانب من الاعلام حملات صحفية بهذه المناسبة استغلت هي الاخرى للترويج لنشاطات الملك فهد دون سواه .. وخصصت صحيفة التايمز البريطانية عدة صفحات من عددها الصادر في ٢٣ سبتمبر للحديث عن المملكة العربية السعودية بمناسبة اليوم الوطني الحادي والستين .

وقالت الصحيفة ان المملكة العربية السعودية « خرجت من حرب تحرير الكويت بثقة جديدة وهي تتهيأ الان لمرحلة جديدة من التشاور بين القيادة والشعب » .

وأضافت ان تأسيس مجلس الشورى انما هو خطوة في السبيل الهادفة الى فتح حوار سياسي في المملكة » .

وفي الوقت الذي يزور فيه وزير الدفاع البريطاني المملكة لاقناع المسؤولين فيها بابرام صفقة اسلحة ضخمة على غرار صفقة السلاح الامريكية لم تنس الصحيفة البريطانية ان تشيد « بالتطور الواسع النطاق الذي شهدته المملكة في مجال تحديث النظام الدفاعي » .

احتفالات « فوق العادة » بالعيد الوطني واستغلالها للدعاية للملك

■ على خلاف كل التوقعات ، عيّن الملك فهد في السابع عشر من سبتمبر الماضي وزير العدل محمد بن ابراهيم بن جبير رئيساً لمجلس الشورى بعد أن كانت التوقعات ترجح أن يكون رئيس المجلس أحد اعضاء الاسرة المالكة .

ولم يعلن الملك اسماء المعينين الستين للمجلس ، الا ان من المتوقع ان يعلن عنها قريبا .. وسيبدأ المجلس نشاطه بعد ستة أشهر أخرى من اعلان الاسماء ، ويدور جدل وتكهنات حول الاسماء المتوقع ان تشغل مجلس الشورى ، وان كانت التوقعات تشير الى انه سيكون خليطا من التجار وشخصيات معتدلة من التيار السلفي .. في حين سيكون نصيب نجد الاوفر من حيث المناطق تليها المنطقة الغربية وليس من المتوقع ان ينصف المجلس القادم سكان المنطقتين الشرقية والجنوبية .

ورئيس المجلس ، محمد بن جبير ، من الشخصيات المعتدلة في التيار السلفي ، وهو رجل دولة أكثر منه رجل دين ، وينتمي الى قبيلة جهينة في المنطقة الغربية .

كما نصت المراسيم التي نشرتها وكالة الانباء السعودية على تعيين الشيخ صالح بن محمد اللحيدان كرئيس لمجلس القضاء الاعلى ، وعين عبد الله بن محمد بن ابراهيم ال الشيخ وزيرا للعدل خلفا لبن جبير .

كما عين الشيخ ناصر بن محمد الراشد رئيسا لديوان المظالم بمرتبة وزير .

وتشير التعيينات الجديدة التي استبعد منها المتشددون السلفيون ، توقعات بأن الملك ينوي تصعيد المواجهة معهم ، سيما وأن رئيس مجلس القضاء الاعلى الشيخ صالح اللحيدان شخصية بعيدة عن التشدد السلفي ، وهو كغيره من الذين شملهم التعيين الجديد يغلب على شخصياتهم طابع الموظفين الحكوميين أكثر من كونهم شخصيات سياسية او أصحاب طموح سياسي . في حين يعتبر وزير العدل الجديد شخصيا من غير المتدينين بالرغم من كونه من بيت آل الشيخ .

وتتضمن الاصلاحات التي اعلنها الملك فهد في الاول من مارس اذار الماضي الى جانب تشكيل مجلس شورى معين على المستوى القومي تشكيل عدد من المجالس الاستشارية الاقليمية « نظام المناطق » في شتى انحاء البلاد .

وفي خطوة أخرى دعا الملك في ٢١ سبتمبر اللجنة التي قامت بدراسة واعداد النظام الاساسي للحكم ونظامي مجلس الشورى والمناطق الى الاجتماع لاختيار اللجان المتخصصة لوضع اللوائح والتنظيمات اللازمة لتنفيذ نظام مجلس الشورى والمناطق .

جاء ذلك خلال ترؤس الملك فهد بن عبدالعزيز في جدة اجتماعا حضره ولي العهد الامير عبدالله بن عبدالعزيز والامير سلطان بن عبدالعزيز ووزير الداخلية ورئيس اللجنة الامير نايف بن عبدالعزيز كما حضر الاجتماع جميع اعضاء اللجنة .

وابدى الملك فهد في هذا الشأن تأكيدا فيما يتعلق بنظامي مجلس الشورى والمناطق وضرورة وضعهما موضع التنفيذ في اسرع وقت ممكن وذلك بدراسة واعداد جميع اللوائح والتنظيمات والاجراءات المالية والادارية وتعديل الانظمة القائمة بما يتفق مع النظام الاساسي للحكم ونظامي مجلس الشورى والمناطق .

وأدى وزير العدل السابق الشيخ محمد بن ابراهيم بن جبير اليمين امام الملك ليصبح اول رئيس لمجلس الشورى المؤلف من ٦٠ عضوا .

ويكفل مجلس الشورى للمواطنين السعوديين العاديين المشاركة رسميا لاول مرة في ادارة شؤون البلاد منذ ان اعلن الملك عبد العزيز والد الملك فهد انشاء المملكة في ٢٣ سبتمبر ايلول عام ١٩٣٢ .

وجاءت هذه الاصلاحات ــ رغم ضآلتها ــ بعد نضال ٢٠ عاما قاده دعاة الاصلاح في المملكة من أجل وضع دستور وانشاء مجلس للشورى ومجالس اقليمية للحكم المحلي .. وفي حين اعتبرت هذه الاصلاحات نكسة ، فإن دعاة الاصلاح اعتبروها خطوة أولى في طريق طويل وشائك من انتزاع الحقوق السياسية للشعب من الاسرة المالكة .

ونقلت وكالة رويتر عن دبلوماسيين قولهم ان حرب الخليج عجلت بعملية الاصلاح ولكن حكام البلاد لايزالون حذرين الى اقصى حد ، ولا تحقق الاصلاحات المفاهيم الغربية للديمقراطية والحرية ولكن البعض يعتبرها خطوة اولى مهمة في عملية تحديث تدريجية .

ويعتقد البعض الاخر ان الغلبة داخل المجلس في بلد التشكيك فيه علنا في اراء الزعماء لايزال شيئا غير متصور ستكون لشخصيات ثرية لكنها ليست موضع خلاف .

وقال دبلوماسي « لا يمكن للمرء ان يفرط في توقعاته بعد ٦٠ عاما من الحكم الملكي المطلق » .

منظمات أمريكية : السعودية تمتلك أسوأ سجل لحقوق الانسان

انتقد نيل هيكس عضو لجنة المحامين الامريكيين المختصة بالدفاع عن حقوق الانسان ، صمت الحكومة الامريكية عن انتهاكات حقوق الانسان في السعودية .

وقال هوكس في شهادة أمام جلسة مشتركة للجنة الفرعية للشؤون الخارجية بشأن اوروبا والشرق الاوسط ، واللجنة الفرعية لحقوق الانسان التابعتين لمجلس النواب الامريكي أن حلفاء الحكومة السعودية وبعض حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الاوسط يرتكبون انتهاكات فظيعة لحقوق الانسان الا ان واشنطن تغض النظر لتحقيق أهداف خاصة تتعلق بسياستها الخارجية .

وكانت منظمتان مختصتان بحقوق الانسان هما منظمة العفو الدولية ومنظمة ميدل ايست ووتش قد توصلتا الى نفس النتائج أمام الجلسة وطالبتا الولايات المتحدة ان تلعب دورا اكثر نزاهة في الدفاع عن حقوق الانسان .

وقال اندرو واينلي المدير التنفيذي لمنظمة ميدل ايست ووتش في جلسة الاستماع ان الولايات المتحدة تتخذ موقفا انتقائيا اتجاه الديمقراطية ، وقال ان عزوفها عن التحدث صراحة حيث ترتكب انتهاكات من قبل حلفاء وتبقي الصلة بها وخاصة اسرائيل والسعودية ومصر لأمر مخجل .

وقال واينلي ان للمملكة العربية السعودية أسوأ سجلات لحقوق الانسان في المنطقة مستشهدا بتقارير عن تعذيب وضرب وقتل في سجون سعودية .

وكانت لجنة المحامين الدوليين قد اصدرت تقريرا مفصلا عن انتهاكات حقوق الانسان في السعودية باسم « عار في البيت السعودي » ، واصدرت منظمة ميدل ايست ووتش تقريرا آخرا في مايو الماضي بعنوان : الاصلاحات الفارغة في المملكة العربية السعودية .

الملك يأمر بقتل شاب بريء لتخويف المطالبين بالإصلاح

فؤاد ابراهيم

■ نفذت وزارة الداخلية حكم الإعدام في المواطن صادق مال الله ، بعد ان وقع الملك الأمر بإعدامه قبل ذلك باربعة اسابيع .

وقال مسئولون في الحكومة لبعض خواصهم ان إعدام مال الله قد تم توقيته ، ليتناسب مع عودة فتاة من احدى قرى المنطقة الى أهلها بعد عدة اشهر من اختطافها على يد احد رجال قاضي المحكمة الكبرى بالقطيف ، الذي خلع ولاية ابيها وزوّجها رغما عنها وعن عائلتها لصاحبه ، بعد ان حصل على دعم من امير المدينة محمد الشريف ، وقد احتج القاضي المذكور عندما وقعت الحادثة بان الفتاة التي كانت في حوالي الاثني عشر عاما من العمر ، قد غيّرت مذهبها من التشيع الى الوهابية وبالتالي فقد وجب خلع ولاية ابيها عليها ، وانتقال الولاية الى القاضي .

وقد اثارت الحادثة في وقتها ضجة كبيرة في البلاد لما اثارته من القلق بين العائلات الشريفة على اعراضها وفتياتها ، خاصة وان خطف الفتاة المذكورة قد شارك فيه القاضي وامير المدينة ، الذين يفترض ان يكونا محل الشكوى في هكذا حوادث ، وقد تدخل في القضية العديد من كبار اهل الحكم الذين استعان بهم القاضي والامير ، لكن ضغوط اهالي البلاد وتضامنهم ادت الى اجبار الامير على التخلي عن دعمه للقاضي وعودة البنت الى اهلها .

وقد اثار نجاح تلك الضغوط املا بين الناس بان هذه التجربة تدل على ان التضامن والتكافل بينهم ، ربما يؤدي الى النجاح في استنقاذ الكثير من الحقوق التي لازالت مستلبة بايدي رجال الحكم ، لكن اذا صحّ مانقله اولئك المسئولون فان الحكومة ارادت التاكيد بانها اذ تخلت عن مناصرة بعض رجالها الذين خطفوا تلك الفتاة ، فانها مستعدة للذهاب في معالجة الاحتجاجات الشعبية الى اقصى مدى متاح ، الا وهو إعدام المحتجين والمعترضين .

ولاندري اذا كانت المعلومات المذكورة حول الربط بين الحادثتين دقيقة ام لا ، لكن لايبدو الأمر غريبا ، لاسيما في ظل الظروف الحاضرة حيث تمر علاقة المجتمع بالسلطة بواحدة من ادق واحرج المراحل ، من حيث فقد الثقة بين الطرفين وانتشار الكثير من الاحاديث حول نوايا الحكم ومخططاته ، والتي تفسر شعبيا بانها تستهدف التحايل على مطالب الناس بالإصلاح ، لاسيما بعد ان اضطر الملك الى اصدار النظام الاساسي على الرغم من مقاومته طيلة ثلاثين عاما من الزمن .

وعلى اي حال فان المفهوم بين العامة ، هو ان إعدام الشاب المذكور يستهدف التاكيد على ان السلطات ماتزال قادرة ، بل وراغبة في ممارسة الاسلوب المتشدد لقمع المعارضة الذي اتبعته في السنوات الماضية ، وشهد بعض التراجع منذ ازمة الخليج ، وهو على اي حال اسلوب قد يكون نافعا فيما لو كانت مطالب الناس مقصورة على جهة معينة تعتبر نفسها صاحبة المصلحة في إصلاح اوضاع البلاد ، لكن الحال هي غير هذه كما يرى كل صاحب نظر ، فالشعور بالحاجة الى الإصلاح السياسي لم يعد مقصورا على النخبة من السياسيين والمثقفين ، الذين اثاروه في البداية بل اصبح اليوم حاجة عامة ، لايختلف فيها اثنان من اهل البلاد ، ولا أدل على ذلك من كثرة ما يقدم الى الملك مما يعلن ومالايعلن من مطالب واحتجاجات ، وماسيجده القارىء في طيات هذا العدد هو نموذج لبعض مايخرج الى العلن من تلك المطالب ، وثمة كثير غيرها مما لايعلن ، ومما يدل هو وغيره على ان الشعور بفساد الاوضاع في المملكة لم يعد قصرا على الخاصة من متابعي الشأن العام ولا على اهل منطقة دون اخرى ، او جماعة دون اخرى بل اصبح عاما شاملا يشترك فيه كبير القوم وصغيرهم .

وفيما مضى من الزمن كان الناس يرفعون اصواتهم بالمطالبة بالإصلاح ، فيقوم ضباط المباحث والشرطة باستدعاء بعض المطالبين فيهددونهم بالسجن وربما سجنوهم فعلا ، فيما يقوم امير المنطقة باستدعاء الآخرين فيمنيهم الاماني ، ويبيعهم بالمجان معسول الكلام ، حتى اذا امتص غضبتهم عرض عليهم ان يؤدي اليهم كأشخاص مايحتاجون اليه ، واهداهم ماراه مناسبا من الهدايا حتى يجعلهم من الضاربين بسيفه بعد ان كانوا في طليعة المحتجين على اعماله .

هكذا جرت سياسة الحكم في امتصاص مطالبات الشعب بالإصلاح فيما مضى من الزمن ، اما اليوم فلم تعد هذه السياسة ناجحة في امتصاص الغضب الشعبي من كثرة وعود الحكم بالإصلاح وكثرة مايخلف من مواعيد ، ولم يعد احد ممن اقام علاقات مع الأمراء في اوقات سابقة مستعدا للمغامرة بالدفاع عنهم ، لما ادت اليه محاولات سابقة من سقوط في سمعة ومصداقية كل من تصدى للدفاع عن سياسات الحكومة ورجالها ، بل لقد شهدت بعض المناطق

مقاطعة شعبية عامة لبعض ابنائها ، الذين استمروا في مجالسة الامير والتردد عليه مع كثرة ماخيب من آمال الناس ، وأخلف مواعيده بالكف عن الظلم والتعدي على حقوق الناس وكرامتهم .

ومن المعلوم ان هيبة الحكم قد تراجعت منذ ازمة الخليج ، ولم يعد كبير فيه ولاصغير في اي جهاز من اجهزته محترما او مهابا ، ويتذكر الناس قصة الشاب جاسم ذي الخمسة عشر ربيعا الذي اوقفته سيارة الشرطة لاستجوابه ، بعد يومين من هزيمة الجيش السعودي امام كتيبة عراقية كانت تتقدم لاحتلال مدينة الخفجي الحدودية ، فقال لهم بالفم الملآن « **بدل الاستقواء عليّ جربوا حظكم مع العراقيين** » فصفعه ضابط برتبة نقيب كان في عداد الدورية ، فصاح فيه الشاب : « **اين تعلمت الشجاعة .. في الخفجي ؟** » .

وليس من المستغرب ان تحاول الحكومة استعادة هيبتها من جديد بتقديم بضعة اشخاص للسياف ، وليس من المستغرب ان يعقب إعدام المواطن مال الله آخرون اذا كان هذا هو الغرض من إعدامه حقا .

لكن ولان الزمان لم يعد ذلك الزمان فان إعدام مواطن او عشرة لن يخيف الجمهور ، الذي اكتشف ان محاولات الإصلاح لن تكون واقعية الا اذا توازت مع ضغط منتظم ومتواصل على السلطات ، وان انتظار ان تقوم السلطات بذاتها بإصلاح نفسها هو تعويل على مستحيل ، وتشهد كل التجارب الماضية وتشهد سنين الانتظار الطويلة بان الحكومة ليست على استعداد لان تعطي احدا اي شيء الا اذا وجدت نفسها مضطرة .

فليعلم الذين خططوا لذبح هذا المواطن الشريف ان الناس لن تخاف ، وان هيبة الحكم لن تسترجع ، لان الناس قد سئمت أيام الجور المتطاولة وملت انتظار المخلص الذي يأتي من المجهول ، فضلا عن انها فقدت الثقة كليا في الحاكمين كبارهم وصغارهم ،لاسيما بعد ان اتضح انهم ليسوا امناء على دينهم فالأحرى ان لايكونوا امناء على وعودهم وعهودهم لشعبهم .

ويبقى مهما قبل الختام تذكير المسئولين عن قتل المرحوم مال الله والمتسببين في قتله ان دم المرحوم لايضيع ، وان تطاول الزمن وسيأتيهم الجواب في يوم من الايام ، كل من شارك في الموضوع سيأتيه جوابه ، من الله القادر المنتقم في يوم الحساب ، ومن الناس يوما ما في المستقبل حينما يصبحون قادرين ، فليحسب هؤلاء حسبهم ، وليعلموا ان القصاص حق ، ذلك لأن من قتل نفسا بغير نفس فكأنما قتل الناس جميعا ، ولينتظروا جميعا الحساب .

في محاولة لتصفية الخصوم السياسيين وضرب مراكز المعارضة

الحكومة السعودية وراء « عريضة سوداء » تطالب بسحق المواطنين الشيعة وهدم مساجدهم

■ ربما يكون الجديد في العريضة الاخيرة التي تم تسريبها والمرفوعة للشيخ عبد العزيز بن باز ، تطالبه فيها بالعمل على « اذلال » ابناء الطائفة الشيعية و« حرق » كتبهم و« هدم » مساجدهم و« فصلهم » من جميع الوظائف الحكومية والتنكيل بهم .. ربما يكون الشيء الجديد أنها اتخذت في هذه المرة صفة « المطالب الشعبية » شأنها شأن عشرات البرقيات والرسائل الاحتجاجية والاصلاحية التي ترفع للملك وللشيخ بن باز وتعبر عن إتجاه واسع في البلاد .

لا يختلف أثنان ان الحكومة السعودية تقف وراء هذه العريضة .. كما لا يختلف أحد في كون هذه العريضة محاولة مشينة لتأجيج نار الفتنة الطائفية التي تتوقد وتستعر كل يوم في مملكة الطائفية .. واذا كانت الحملات الرسمية ضد الطائفة الشيعية اتخذت منحى تصاعديا في الفترة الاخيرة .. فإن هذه العريضة تشير لأول مرة الى رغبة الحكومة في تأجيج الصراع وأشعال الفتنة .

كما أن العريضة التي لم تكشف عن شخصيات موقعيها .. كشفت عن فشل التوقعات التي كانت تشير الى ان الحكومة السعودية تسعى منذ العام الجاري الى وضع حد لاستعار الحملات الطائفية ضد المواطنين الشيعة .. وتحاول لاسباب سياسية خارجية تتعلق أساسا بمستقبل العراق وعلاقتها مع النظام القادم وكذلك علاقتها مع ايران تسعى لوضع حد لتطرف المتشددين داخل المؤسسة الدينية الذين تحملهم السلطات السعودية كل مرّة مسؤولية الحملات الطائشة ضد المواطنين الشيعة .

ليس من غريب الصدف ان تخرج هذه العريضة في هذا الوقت بالذات .. حيث من المنتظر ان يشهد اعلان اسماء المعينين لمجلس الشورى جدلاً واسعا سيما في صفوف الطائفة الشيعية التي تشعر باضطهاد متزايد .. حيث تشير اغلب التوقعات انهم لن يحصلوا على تمثيل عادل ولا حتى مقبول في المجلس .. كما أن السلفيين أنفسهم لن يكونوا راضين عن تمثيلهم في المجلس الذين يعارضون قيامه أساساً .

لقد أستخدمت الحكومة وبدهاء شديد الحالة الطائفية التي صنعتها لضرب مراكز القوى في المجتمع ببعضها .. ففي الوقت الذي تؤكد لمواطنيها الشيعة وتكرر لوجهائهم ان السلفيين وحدهم المسؤولون عن جميع الحملات الطائفية ضد الشيعة وتحذر من مغبة التعاطف معهم ، كونهم يشكلون خطراً اكبر من العائلة المالكة .. وتصّور نفسها في وضع صمام الامان الذي يحمي الطائفة الشيعية من حملات السلفيين .. في الوقت نفسه تحرص على اذكاء نار الفتنة بين الشيعة والسلفيين ، وتحذر وتخوف وتهول من مغبة الاستهانة بالخطر الشيعي .. وفي كل مرة كانت المطالب الشعبية بالاصلاح السياسي تزداد تجد العائلة المالكة مخرجاً في تخويف كلا الطرفين من بعضهما او تهويل خطر الطرف الآخر .

لقد كان الوجهاء الشيعة يخرجون من مكتب امير المنطقة الشرقية محمد بن فهد بتحذيرات وتخويفات من الهجوم السلفي وفي كل مرّة كانت قيادات الشيعة تشتكي من التمييز الطائفي سواء عبر الجهات الرسمية او عبر المتشددين السلفيين كانت الحكومة تلقي باللوم على المتدينين وتتهمهم بالتزمت .. وفي نفس الوقت تسعى لتعبئة السلفيين والمواطنين بشكل عام ضد بعضهم .. لقد كانت « صناعة » الطائفية ، من فعل نظام الحكم منذ تأسيس المملكة .. وفي كل مرة كان الحكم يحتاج الى تعبئة ضد خصومه او الى عزلهم او الحد من قوتهم .. كان يستخدم السلاح الطائفي سواء ضد الشيعة او السنة الذين ينتمون الى مذاهب اسلامية غير مذهب الشيخ محمد بن عبد الوهاب .. وكان يجد في التزمت والانغلاق الذي أججه داخل المؤسسة الدينية سنداً لمحاربة تلك الجهات .. لكن في أي مرة كان سلاح التطرف يطيش عن حده كانت الحكومة تستأصله وتكافحه ، حدث ذلك في تكية الاخوان الذين تحالف معهم الملك عبد العزيز ثم ضربهم عندما شعر بخطرهم .. وحدث ذلك في ثورة جهيمان ١٩٧٩ في مكة عندما استخدمت الحكومة افتك الاسلحة والخبراء الدوليين للفتك بالمتمردين .. وحدث أيضا بعد حرب ازمة الخليج حين تنامت المشاعر الدينية التي تختلف مع الحكم وتوجهاته ، فتعامل معها بالسجن والاعتقال والتعذيب .

بالتأكيد لا أحد ينكر ان هناك اجواء طائفية قائمة في البلاد ، لكن تلك الاجواء كانت تلاقي مواجهة عنيفة من النظام حين تصطدم مع توجهاته تماما مثلما حدث مع الهجوم ضد الاباظية في عمان ، حيث تدخلت الحكومة لاسكات المؤسسة الدينية التي نهجمت على الاباظية بعد احتجاج عمان ، وكذلك حدث جزئيا مع الاسماعيليين ، والزيديين في اليمن .. والحكومة لو ارادت لكبحت جماح التطرف الطائفي في البلاد .

بالنسبة للمشكلة الطائفية ، فقد كانت في كل مرة تجد سنداً حكومياً بل ان البعض يؤكد ان بعض الجهات السلفية تجد ضغوطات حكومية من اجل التمادي في هجومها الطائفي ضد الشيعة .. كما ان العديد من الشواهد والحوادث « التي سنوردها » لا يمكن القاء اللوم فيها على الجانب السلفي .. بل يتحمل الحكم المسؤولية مباشرة ، كذلك فإن الحكومة التي تضرب بعنف كل من يخالف سياساتها الرسمية ، تتهاون الى اقصى الحدود مع الجهات المتطرفة التي توزع الكتب والمنشورات الداعية لاستخدام العنف ضد ابناء الطائفة الشيعية ، بل وتسمح بنشر تصريحات تكفّر الشيعة وتنال من عقائدهم في الصحف الرسمية والكتب التي يشترط في طباعتها اذنا مكتوبا من وزارة الاعلام ، ومعلوم ان قانون المطبوعات السعودي يمنع اي نشر لما يمكن ان يتسبب في التفرقة بين المواطنين او النيل من عقائدهم او كرامتهم ..

لقد شهد هذا العام حملة مكثفة ضد المواطنين الشيعة ، بل تجاوزتهم لتشمل حتى اللاجئين العراقيين في معسكري رفحا والارطاوية ، حيث تقوم الحكومة بفصل العراقيين الشيعة عن اخوانهم السنة ، والتضييق على الشيعة وحرمانهم من أبسط حقوقهم وممارسات عمليات التعذيب وغسل الدماغ ، ونشر الكتب التي تتهجم على عقائدهم ، بل وصل الحال الى اغتصاب الفتيات وقتل الشبان ، بعد وصمهم بالكفر كونهم يتبعون مذهب التشيع .

العريضة التي سربتها الجهة التي تقف وراءها وهي الحكومة تهدف الى ضرب اكثر من عصفور بحجر واحد .. فمن جهة تهدف العريضة الى دفع المؤسسة الدينية لتناسي

■ لقد عرضت الحكومة الوحدة الوطنية للبلاد لهزات عنيفة من خلال تأجيجها المستمر للتناقضات الفكرية والمذهبية والقبلية وحتى الاقليمية

خلافاتها والتخفيف من ضغوطها على الاسرة المالكة ، والانشغال بالمشكلة الطائفية ، ومن جهة اخرى تهدف العريضة السوداء الى اذكاء الفتنة داخل المجتمع لضرب القوى المناوئة للسلطة واشغالها ببعضها ، لتتدخل الحكومة في الوقت المناسب كحكم وكقاضي .

ويسود أنطباع عام بين وجهاء الشيعة أن الحكومة قصدت من هذه العريضة التهرب من مطالب الشيعة بوقف الحملات الطائفية ، سيما تلك التي تشنها الاجهزة الرسمية بشكل مباشر ، حيث تهدف هذه العريضة الى توجيه الاتهام الى السلفيين فقط ، وتهدف العريضة ايضا الى الضغط على الشخصيات الشيعية في البلاد من أجل حملها على وقف المطالبة بتحسين أحوال الطائفة كون تلك المطالب تؤجج المشاعر المعادية لها ودفعها نحو الانكفاء .

العريضة السوداء لم تحمل مطالب عقلانية ، فقد طالبت بانتهاك حقوق الانسان واهانة الكرامة البشرية ، وفي اسوأ مطلب دعت العريضة الى هدم مساجد الشيعة واذلالهم .. وهذه مطالب تنسجم تماما مع التوجه الرسمي للنظام الحاكم ، وفي حين حرصت العريضة السوداء على توثيق هجومها بشواهد كالصور فيما يتعلق بمقابر ومساجد الشيعة وصورة لاحد علمائهم وكأنها شواهد سرّية .. فقد عجزت ان تثبت مزاعم ان الشيعة يشتمون الصحابة .. وجاء المطلب الاخير ليؤكد الجهة الحكومية التي تقف وراء العريضة وهو طلب تشجيع ابناء اهل السنة في ايران على الالتحاق بالكليات والجامعات السعودية ، ليس من اجل دعمهم ومساندتهم ، وانما لتعزيز قوتهم قبالة « الرافضة » في ايران .. !! .

والعريضة في مجملها تكشف عن تخلف الدعوة الطائفية التي تتبناها الحكومة ، فلم تأخذ على الشيعة سوى انهم يمتلكون كتبا ويبنون مساجد ، ويقيمون معارض للكتب ، ويزور علماؤهم الامير بملابسهم الرسمية ، ويعملون في الشركات والمؤسسات ، وهي جميعا دعوات مع مافيها من مبالغة ، تشير الى عنصرية حادة تسعى الحكومة الى تأجيجها في البلاد ، وأن تنكر على المواطنين الشيعة حقهم في الحياة فضلا عن حق المواطنة والمساواة .

■ نماذج من الحملات الطائفية خلال عام :

● فتوى الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين في اكتوبر ١٩٩١ والتي اعتبرت الشيعة « مشركين » و « لايحق اكل ذبائحهم حتى لو ذكروا عليها اسم الله » ودعت الى « قتلهم » . والشيخ بن جبرين هو واحد من هيئة كبار العلماء .

● قبل نهاية العام الدراسي الماضي اجرت وزارة التعليم تغييرا في مقرر التوحيد للصف الثالث ثانوي « بنين » حيث وضع المنهج الجديد الدكتور صالح الفوزان ويتعرض الكتاب لعقائد الشيعة وغيرهم من المذاهب الاسلامية الاخرى بالقدح والتجديف .. وحين ازدادت الاحتجاجات الشعبية ضد الكتاب ، وتم تمزيقه في بعض المناطق ، وشكلت الوفود للالتقاء بالملك .. اصدر الملك قرارا بترقية الفوزان الى رتبة عضو في مجلس الافتاء الاعلى وذلك بتاريخ ١٩٩١/١٢/٧ .

● اجبرت فتاة شيعية في ديسمبر الماضي على تغيير مذهبها ، ثم تم تزويجها من شاب سلفي دون اذن وليها بالرغم من كونها قاصرا ، ثم محاولة ارغام والدها على التنازل عن المطالبة باستردادها . القاضي فؤاد الماجد الذي ابرم عقد

الزواج ، كال التهم والشتائم لوالد الفتاة ، الذي راجعه في امر الزواج وشرعيته .

● في يناير ١٩٩١ كتب الاستاذ عبد الهادي الفضلي ، وهو من اساتذة الاصول الاسلامي دراسة علمية تناقش فتوى الشيخ بن جبرين وتستند الى مراجع من كتب المسلمين السنة والشيعة ، لكن السلطات الحكومية صادرت الكراس ومنعت توزيعه .

● في ١٩٩٢/٣/١٠ اعتقلت السلطات السعودية المواطن ملا تركي أحمد التركي من قرية سنابس بالقطيف ، ومعه الطالب عبد الخالق الجنيني وهو شاب مقعد وكلاهما يدرسان في جامعة الملك عبد العزيز بجدة ، بعد مناقشتهما للمدرس المحاضر حول كتاب الثقافة الاسلامية الذي يهاجم معتقدات المسلمين الشيعة .. ومع العلم ان الكتاب كان هجوميا ، الا ان دفاع الطالبين جوبه بتدخل السلطة ورجال المباحث ولا زال الطالبان رهن الاعتقال .

● في فبراير ١٩٩٢ شن الشيخ عبد المحسن العبيكان وهو احد الخطباء البارزين في التيار السلفي هجوما عنيفا ضد المواطنين الشيعة وهدد الحكومة بشن حرب عصابات ضد الشيعة وتشكيل جماعات للفتك بهم اذا هي لم تطردهم من البلاد ولم تضيّق عليهم .. وبالرغم من ان التصريح يشكل تهديدا للامن العام فإن جهات مجهولة قامت بتوزيعه داخل مناطق الشيعة بشكل خاص ولم تتدخل الحكومة لرد الاعتبار او مواجهة التطرف .

● رفع علماء الشيعة بداية العام الجاري شكاوى للرئيس العام لرعاية الشباب عبد الملك الدهيش من قيام مدرسات باثارة النعرات الطائفية ضد الطالبات الشيعة ، وشكاوى اخرى من فصل بعضهن للتمايز المذهبي .

● تم في يناير ١٩٩١ ايقاف مسجدين للشيعة في القطيف ، أحدهما مسجد ميّاس والاخر مسجداً صغيرا أثريا يقع في القلعة ، كان القائمون عليهما قد استخرجا رخصة لاصلاحهما وترميمهما .. الا ان السلطات الرسمية منعت اصلاحهما .

● ألقى احد المواطنين ويدعى ابو علي العمران من قرية سنابس ويبلغ من العمر ٦٠ عاما قصيدة في مدح السيدة فاطمة الزهراء عليها السلام ، فتم فصله من وظيفته واعتقل منذ تاريخ ١٩٩٢/١/٦ .

● اعتقلت السلطات المباحث في ١٩٩٢/٢/٢٥ مواطناً من قرية القديح يدعى عبد العزيز الحمام وتم فصله من عمله في شركة ارامكو براس تنورة بعد اكتشاف وجود كتاب شيعي لديه ..

● رفضت شركة ارامكو ومؤسسة سمارك وبترومين ومؤسسات وشركات حكومية اخرى تعيين اي من الخريجين الشيعة في اي وظائف وكانت تجابه الراغبين في الحصول على وظيفة بأنهم شيعة وأن هناك « أوامر عليا » تمنع توظيفهم ، كما تم فصل عدد من موظفي شركة ارامكو وتم ابعاد من تبقى من الموظفين الشيعة من المناصب الحسّاسة .

● رفضت كليات الطب والهندسة والاعلام ، وجامعة الملك فهد « البترول والمعادن - الظهران » التحاق اي من الطلاب الشيعة لهذا العام .. بالرغم من ان بعضهم كان يمتلك معدلات عالية .. وكانت المقابلة الشخصية التي اجريت للطلاب تتركز حول عقائدهم بدلا من مستوياتهم العلمية .

■ إذا كان السلفيون يصدرون الفتاوى والكتب الهجومية فإن المباحث ورجال السلطة هم الذين يعتقلون ويسجنون ويصادرون جوازات السفر ويقتلون الشيعة ، والوزارات الحكومية هي التي ترفض توظيفهم ، والجامعات الرسمية هي التي تمنع التحاقهم ، ثم متى اعترفت السلطة لأحد بحرية العمل المستقل سواء كان ذلك العمل موالياً او معادياً ؟!

● تم في سبتمبر الماضي اعدام المواطن صادق عبد الكريم مال الله بعد أربع سنوات من الاعتقال لأنه رفض اعتناق المذهب الوهابي .. وقد اقتادته سيارة المباحث في سوق القطيف في يوم الخميس حيث كان الناس يزدحمون في اجازتهم .. وهناك تلي الحكم الصادر ضده وضرب عنق بالسيف فيما كانت حنجرته تهتف بالتكبير .. واعتبرت الحادثة محاولة لبث الرعب في نفوس المواطنين الشيعة .. سيما وانها تفتقد ادنى المبررات العقلية والمنطقية والقانونية والشرعية .

وهكذا فإن مسلسل الحرب الطائفية في المملكة لا يمكن القاء تبعاته على المؤسسة الدينية السلفية ، فإذا كان السلفيون يصدرون الفتاوى والكتب الهجومية فإن المباحث ورجال السلطة هم الذين يعتقلون ويسجنون ويصادرون جوازات السفر ويقتلون المواطنين الشيعة ، والوزارات الحكومية هي التي ترفض توظيف الشيعة ، والجامعات الرسمية هي التي تمنع التحاق المواطنين الشيعة ، ثم متى اعترفت السلطة لأحد بحرية العمل المستقل سواء كان ذلك العمل موالياً او معادياً ؟! ، فكيف يمكن القاء المسؤولية على عاتق المتشددين السلفيين في هذا الانتهاك الصارخ لحقوق الانسان ؟! . سيما وان الشيعة ممنوعون من حقهم الطبيعي في الرد السلمي وممنوعون من العمل لدفع الشبهات عن مذهبهم او حتى حقهم في التحاور والنقاش العلمي .

■ الوحدة الوطنية !

لقد عرضت الحكومةالوحدة الوطنية للبلاد لهزات عنيفة من خلال تأجيجها المستمر للتناقضات الفكرية والمذهبية والقبلية وحتى الاقليمية ، ومن خلال اشعال الفتن بين الجماعات المختلفة ، في الوقت الذي يعتبر فيه تكوين الوحدة الوطنية وتذويب الفروقات بين المواطنين من أهم أهداف الدولة الحديثة .

لقد كان من سوء حظ الطائفة الشيعية في المملكة أن الحكم أصبح « متمذهباً » ضدهم منذ احتلال المنطقة الشرقية ، لكن ذلك الحكم لم يراع أيضا الفروقات المذهبية الاقل بينه وبين بقية المواطنين في الحجاز ونجران وعسير ، وإذا كانت هذه الخروقات المتكررة والمتعمدة تدفع كل فئة من المواطنين الى الانكفاء على نفسها ، وتشكيل هوية مستقلة تتمتع فيها بخصوصيتها ، فإن الحكم يتحمل المسؤولية كاملة في تعريض وحدة البلاد للخطر .

من شأن هذه الحوادث سيما بعد تزايدها أن تدفع المسحوقين بغلواء الطائفية كالشيعة والمالكيين ، او الاقليمية كأهالي الجنوب « نجران وعسير » ، أو القبلية كأهالي حائل وبعض مدن الشمال ، أن تدفعهم نحو تشكيل نواة انفصال من شأنها ان تمزق المملكة وتقضي على وحدتها . والحكم في أي دولة يتحمل مسؤولية ايجاد علاقة سليمة عادلة ومنسجمة بين مواطنيه مهما اختلفت قومياتهم وطوائفهم ، أما اللعب على حبل التناقضات فمن شأنه ان يبعد الحكم مرحلياً عن واجهة الصراع ، لكنه سيجني النتائج والثمار .

■ العريضة السوداء

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة الشيخ الوالد / عبد العزيز بن عبدالله بن باز ، الرئيس العام لادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد .. حفظه الله .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ..

فإنا نرسل اليكم هذا الخطاب المذعم ببعض الحقائق والبراهين الدالة على مايقوم به الشيعة الروافض من مخططات واضحة للسيطرة على المراكز الهامة والحيوية في المنطقة الشرقية بالاخص مدينة الدمام .

أولا : في مجالات الدين والعقيدة .. فهم حريصون على اقامة شعائرهم الشركية من مأتم وضرب للصدور وقراءة في كتبهم الضالة وبالاخص في شهر محرم في القطيف وسيهات وصفوى والاوجام وبعض قرى مدينة الاحساء بالاضافة الى بعض الاماكن التي يسكنوها في الدمام .

ثانيا : لقد قامت « قام » الشيعة الرافضة أكثر من مرة بنشر دعوات مماثلة لاعلانات مركز الدعوة والارشاد ، لدعوة الناس لحضور احتفالاتهم الشركية في مدينة القطيف وصفوى ، « مرفق مع الخطاب صورة لأحدى اعلاناتهم التي سبق أن أعلنوها » .

ثالثا : إن المقابر المخصصة للشيعة تجد فيها الشرك من التبرك بالاموات وزيارة بعض أوليائهم ووضع العلامات عند تلك القبور والبناء عليها وتجصيصها والكتابة عليها ، « مرفق مع الخطاب صورة لأحد القبور التي يتوسلون ويتبركون بها كما ترفق صورة من الادعية التي تقال عند الزيارة » .

رابعا : لقد قام الرافضة بعمل معرض للكتاب في مدينة القطيف في العام المنصرم ١٤١٢ هـ ، شمل جميع مؤلفات الرافضة الشركية والحاقدة المدسوسة على الاسلام والمسلمين على الملأ دون معارض مع انتشار بعض كتبهم في المكتبات العامة في الاونة الأخيرة .

خامسا : هناك نشاط للرافضة في مجال دعوة عامة الناس الى مذهبهم الباطل عن طريق مجالات اعمالهم مع توزيع بعض الكتيبات لذلك وإظهار بعضهم لسب الصحابة ولعن ابوبكر « أبي بكر » وعمر رضي الله عنهما .

سادسا : سيطرة الرافضة على كثير من الاعمال التجارية في المنطقة كتجارة الذهب وغيرها .

سابعا : اجتماع قاداتهم بملابسهم وحضور مجالس أمير المنطقة الشرقية وما يلاقونه من حفاوة واحترام من الامير .

ثامنا : هناك حي في مدينة الدمام يسمى حي العنود به أكثر من ٨٠ ٪ يسكنه الرافضة وقد بني في ذلك الحين جامع كبير جداً قامت ببنائه وزارة الحج والاوقاف وقام الرافضة بالاستيلاء عليه وطرد أهل السنة من المسجد وهم يصلون فيه كل يوم ويحضره زعماؤهم وضلالهم ، فالرافضة حريصون كل الحرص في هذا الحي خاصة باخراج أهل السنة عن طريق اغوائهم بالمال ودفع الاموال الباهضة « مرفق صورة للمسجد الذي يصلي فيه الرافضة » .

تاسعا : كثرة الرافضة في الدوائر والمجمعات الحكومية في السنوات الاخيرة بشكل ملحوظ خاصة في مدينة الدمام ، ففي وزارة الصحة يوجد نسبة ٦٥ ٪ ، وفي وزارة الاعلام ١٣ ٪ وفي وزارة البرق والبريد والهاتف لا تقل عن ٧٥ ٪ وفي سمارك ٤٠ ٪ وفي هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يقل عن شخصين ، وفي وزارة الحج والاوقاف اربعة أشخاص بالاضافة الى الاعداد الكبيرة في شركة ارامكو – الظهران وغيرها من الشركات والمؤسسات التجارية والحكومية .

عاشرا : لقد قام الرافضة بالاحتجاج على كتاب التوحيد الذي ألفه فضيلة الشيخ د . صالح الفوزان حفظه الله ، وكتابة الخطابات لأولياء الامور للاحتجاج على ذلك الكتاب كما أنهم يطالبون بانشاء مدارس يدرس بها المذهب الجعفري في الاماكن التي يسكنون فيها ولقد قاموا في الاونة الاخيرة بمهاجمة مدرسي كتاب التوحيد في قرية الاوجام الواقعة على طريق الجبيل .

الحادي عشر : أصبح الرافضة يصرحون في بعض الجرائد والمجلات كما وأن حصل بأن تم عمل لقاء صحفي مع أحد اخباثهم ويدعى عبد الحميد الخطي في مجلة الشرق التي تصدر بمدينة الدمام وتقول هذه المجلة بأنه « أحد مشايخ الشيعة المعروفين في مدينة القطيف » علماً بأن صورة هذا الضال وضعت على غلاف المجلة في العام المنصرم كما جرى للمذكور مقابلة في جريدة الرياض في يوم الاربعاء الموافق ١٤١١٣/١/١٥هـ تحدث فيها عن علماء الروافض وقال في تلك المقابلة بأنه يطالب بأنشاء نادي أدبي في القطيف . « مرفق صورة للمقابلة التي اجريت في تاريخ ١٤١٣/١/١٥هـ » .

الثاني عشر : ارسال الطلاب والطالبات لجميع الجامعات والكليات والمعاهد الموجودة في المملكة للدراسة وتلقي العلم فيها وبأعداد كبيرة وهائلة كما لوحظ عليهم التكاثر بشكل كبير خلال السنوات الماضية للسيطرة مستقبلاً على جميع الوظائف والمناصب في المنطقة الشرقية وغيرها من مدن المملكة .

ثالث عشر : حرصهم على الانخراط في سلك التعليم والاحتكاك بالطلاب وبث الشبه بينهم ومحاولة دعوتهم خاصة في مدينة الرياض عن طريق المتدربين الرافضة في جامعة الملك سعود .

■ مطالبنا :

أولا : تكوين لجنة من قبل العلماء والمشايخ في أقسام العقيدة والمذاهب المعاصرة لدراسة هذه النقاط وعلاجها بأسرع وقت ممكن .

ثانيا : إذلالهم ، وأبعادهم عن المناصب الهامة والحساسة التي لها صلة بالمجتمع كالتدريس والامن والصحة والاعلام والدوائر الشرعية كالقضاء والهيئات ووزارة الحج والاوقاف .

ثالثا : منعهم من إظهار مذهبهم أو مايدل عليه من الكتب أو النشرات أو الاعلانات وتحجيمها ومنع أقامة المعارض لبيع الكتب وسحب الموجود من المكتبات .

رابعا : إيجاد حل سريع لمدهم وتكاثرهم وزحفهم على المنطقة الشرقية لما فيه من خطر على أمن البلاد .

خامسا : طرد الرافضة من المسجد الذي أستولوا عليه في حي العنود بالدمام أو أن يهدم جسما للشر بأسرع وقت ، لانه أصبح مكانا لأجتماعهم ضد اهل السنة .

سادسا : القضاء على ماديهم من الشركيات في القبور كما هو حاصل في القطيف والاحساء والاوجام وصفوى وغيرها من المناطق التي يسكنون فيها .

سابعا : منعهم من اظهار شعائرهم الشركية في يوم عاشوراء خاصة لما فيه من أثارة واشعال نار الفتن ضد أهل السنة .

ثامنا : بث الوعي بينهم وإقامة الحجة عليهم عن طريق المحاضرات والمناضرات .

تاسعا : فسح المجال لأخواننا أهل السنة في إيران عن طريق الابتعاث الى الجامعات والكليات والمعاهد الاسلامية في المملكة وغيرها من بلدان العالم الاسلامي واعطائهم الحقوق الشرعية من بناء المساجد والمدارس أسوة بالرافضة .

مقدموه

مواطنون غيورون من أهل المنطقة الشرقية

محنة اللاجئين العراقيين في المخيمات السعودية :

من صور الضيافة : الاعدامات وغسل الدماغ والترحيل القسري

■ مازالت التقارير حول أوضاع اللاجئين العراقين في المخيمات السعودية تصدر تباعا ، منذ أن شهدت مخيمات رفحا والارطاوية في نهاية العام الماضي توترا حادا نتيجة الممارسات اللاإنسانية للجنود السعوديين بحق اللاجئين العارقيين في هذين المخيمين ، والتي أدت الى سقوط بعض الضحايا ، وارتكاب عمليات اغتصاب بشعة ، الى جانب التعذيب النفسي الذي يتعرض له اللاجئون على أساس التمايز المذهبي . إن هذه الممارسات غير المبررة دفعت وسائل الاعلام العربية والاجنبية للاهتمام بمتابعة تفاصيل هذه القضية ، التي مازالت أسرارها وخباياها ترد من داخل المخيمات ، و هكذا من أفراد تمكنوا من الهروب من جحيم المخيمات ، ونقلوا معاناتهم وصور المأساة التي يشهدها اللاجئون على مدار الساعة ، وكنا قد نشرنا في عدد سابق من هذه المجلة جانبا منها استنادا على شهادات مجموعة ممن فروا بجلودهم من ضيافة المملكة ! ! . وهنا نورد ترجمة للتحقيق التي أعدته الكاتبة الصحفية شيام فاتيا من مدينة قم المقدسة في الجمهورية الاسلامية الايرانية لجريدة الأبزرفر اللندنية في عددها الصادر في التاسع من أغسطس الماضي مقالا تحت عنوان « السعوديون يعدمون اللاجئين الشيعة ويرسلون ألفا الى صدام » وفيما يلي نص الترجمة :

■ لقد تشققت شفاه اللاجئين العراقيين خلال اضراب عن الطعام في مخيم بالعربية السعودية لمقاومة المعاملة غير الانسانية التي يتعرض لها اللاجئون العراقيون والتي شملت عمليات اعدام وابعاد قسري للاسرى على يد السلطات السعودية .

فقد عاد نحو ١٠٠٠ مدني عراقي أعزل خلاف رغبتهم الى العراق ، فيما يعتقد بأنهم قد أعدموا . الحكومة السعودية من جانبها رفضت التعليق على قضية الاضراب عن الطعام — يعتبر الثالث من نوعه خلال الاثني عشر شهرا الماضية — ولكن تصريحا صدر من قبل السفارة السعودية في لندن يقول بأن ليس هناك لاجئين عراقيين قد تم إكراههم على العودة الى بلادهم .

ونفى السفير السعودي في لندن غازي القصيبي أن يكون هناك « لاجئون عراقيون قد قتلوا في المخيمات أو أن رتلا عسكريا سعوديا قد هاجم المخيمات » كما نفى تعرض أي من العراقيين للابعاد الى العراق خلاف رغباتهم » .

ويبلغ عدد اللاجئين في المخيمات السعودية نحو ٣٥ الفا يشكل المسلمون الشيعة الغالبية العظمى من هذا العدد ، وقد قدموا من الجنوب حيث قادوا ثورة ضد الرئيس العراقي صدام حسين وقد أضطروا فيما بعد للهرب للحفاظ على أرواحهم . وكان عدد من اللاجئين قد تمكنوا من الوصول الى ايران بعد أن هربوا من السعودية حيث كانوا يتوقعون استقبالا عاطفيا من الحكومة .و يحمل ٢٠٠٠ على الاقل من بين اللاجئين العراقيين في السعودية شهادات جامعية وبذلك فهم مؤهلون بسهولة لاعمال في حقول النفط في مملكة متناثرة السكان .

« لكن السعوديين يقابلونا بالرصاص الحي » هكذا علق أحد اللاجئين الذي قال بأنه قد طرد من السعودية وفيما بعد وجد طريقه الى ايران . وقد أضاف الشخص الذي طلب عدم ذكر اسمه بأن « تسعة أشخاص قد قتلوا وجرح ٣٥ آخرون . حدث ذلك عند الحدود بين السماوة ورفحا » .

وقد إدعى السعوديون آنذاك — بناء على إفادات هذا الشخص — بأن الالغام البرية العراقية كانت السبب وراء سقوط الضحايا . ولكن لاجئين عراقيين آخرين أفادوا بأن السلطات السعودية اعترفت ضمنيا بمسؤولتها من خلال دفع الديات .

ويقول هذا الرجل « لقد ذهبت الى أحد الضباط السعوديين وقلت : إننا إخوانكم ، ونواجه عدوا مشتركا هو صدام . لقد كنا نقاتل هذا العدو المشترك ، وأن جيشه كان يتعقبنا . نتوسل اليكم ، بأن تحمونا . نحن هنا ليس لمحاربتكم ، حتى وإن قتلتم بعضا منا .

بداية رفض السعوديون السماح للعراقيين بما فيهم الرجال والنساء والاطفال من الدخول الى المملكة . ولكن تم ذلك بعد توسط الضباط الفرنسيين ، حيث وافق السعوديون على استضافة اللاجئين بصورة مؤقتة . وتلك كانت البداية لكابوس جديد للعراقيين ، حيث قالوا بأنه اشتمل على : الاعتداءات الجنسية ، والضرب وممارسات أخرى غير انسانية .

إن الحسابات السعودية القائمة على أساس تعميق التقسيمات الطائفية كانت وراء استمرار الصراع بين المسؤولين السعوديين والعراقيين البائسين . ينظر السعوديون — بالاستناد على الارتباط الوثيق بالمذهب الوهابي — الى شيعة العراق على أنهم روافض . ولهذا السبب تم حجز العراقيين بخلاف باقي اللاجئين — الفسطينيين نموذجا — في مخيمات لمنع الاختلاط بينهم وبين العوائل السعودية .

يقول لاجيء آخر كان قد تقدم بطلب لجوء سياسي في مدينة قم المقدسة بايران إن المسؤولين السعوديين يرغبون في تعذيبنا بالسؤال : هل أنت مسلم أم شيعي ؟ .

إن أسوأ اهانة توجه الى اللاجئين العراقيين في المخيمات السعودية هو توزيع كتيب يهدف الى شرح مبرر عدم اعتبار الشيعة بأنهم مسلمون .

مصدر سعودي مسؤول ذكر اللاجئين بتصريح مشهور ينسب الى عم صدام : ثلاثة أشياء لم يجب الله أن يخلقها ، اليهود ، والحشرات ، والفرس . وأضاف المسؤول السعودي اليها شيئا رابعا هو : الشيعة .

إن اللاجئين الذيم طالبوا بسحب الكتيب كانوا من أوائل من شملهم قرار الابعاد الى العراق . لقد أخبر أحدهم ويدعى خضير الطايع ٤١

سنة » وهو عامل من الناصرية ، من قبل مسؤولي المخيمات « إنكم ارهابيون ، وقد انتظرنا ستة شهور للانقضاض عليكم » .

وتأسيسا على ذلك قال عطية بأنه كان مكبلا وقد أكره على تنكيس رأسه الى الاسفل . ويضيف قائلا : ومن ثم اقتادونا الى مخيم صغير في الصحراء حيث تركنا لليال عديدة ويقول عطية أيضا « كانت القيود مشدودة بقوة ، وقد تورمت يداي ، وكنت مضطرا للنغوط في البنطلون . وفي اليوم التالي رموا بي على الحدود . لقد تظاهرت أمام الشرطة ـ العراقية ـ بأنني جئت من البصرة وأود زيارة أقاربي في المخيمات السعودية خارج الحدود ـ العراقية ـ . لقد أرسلونني الى السماوة ، حيث قدمت رشوة بـ ٢٥٠ دينار « ٤٢٠ دولار » للحصول على الوثائق الضرورية . ومن هناك ذهبت الى كردستان وثم اجتزت عبرها الحدود العراقية الى ايران .

وحسب تقرير مجموعة حقوقية أميركية ـ لجنة المحامين الدولية لحقوق الانسان في مينسوتا ـ إن أكثر من ١٠٠٠ لاجيء عراقي قد أستبعدوا بالقوة من العربية السعودية . وأن بعضهم أعدموا بعد عودتهم الى العراق .

وقال عراقيون وصلوا الى ايران أن توترا قد حصل في المخيمات السعودية في بداية هذا العام ، وأن السعوديين استخدموا قوات عسكرية لانهاء التوتر ، ويقول رجل عراقي كبير في السن لقد جاءوا أول مرة بعد الظهر ثم عمدوا الى شن هجوم عند الساعة الثانية بعد منتصف الليل وكانت القوة العسكرية عبارة عن تسع سيارات مسلحة ونحو ٥٠ سيارة جيب صغيرة وقد أصر الناس ـ أي اللاجئون العراقيون ـ على التصدي لهم ومحاربتهم .وأن السعوديين قبضوا على خمسة لاجئين كسجناء .

وقال لاجئون بأنهم أقبضوا على إثنين من الجنود السعوديين كأسرى . أحدهم وقع تحت أسر إمرأة كانت قد عصبت رأسه بحجابها وسحبته الى الخيمة التي تسكن فيها عائلتها .

كان تصور الجندي السعودي بأنه قد تم القبض عليه كأسير من قبل رجل عراقي ، فقال : أرجوك أن تكون لطيفا ، فنحن أخوة . فأجابت المرأة قائلة : ولكن الحال هو أنني أختك .

إن ورطة اللاجئين الشيعة تبدو أكثر صعوبة بالنظر الى الجهود المبذولة من قبل نظرائهم في المذهب ـ الشيعي ـ في ايران بشأن دعم عودة الروابط الطبيعية مع العربية السعودية والتي كانت مقطوعة بعد تأييد العربية السعودية لصدام خلال الحرب العراقية الايرانية

تقرير ميداني عن أوضاع اللاجئين العراقيين في مخيمي رفحا والارطاوية

الأمراض تتفشى داخل المعسكرات والمسؤولون السعوديون يدّمرون أصحاب الكفاءات العلمية

الدكتور : أبو حاتم

■ تزداد أوضاع اللاجئين العراقيين في مخيمي رفحا والارطاوية سوءاً مع مرور الزمن .. فقد عانى الكثيرون شتى أصناف العذاب النفسي والصحي والاخلاقي .

إن التقارير الواردة من داخل المخيمات تثير قلق المنظمات الحقوقية الدولية ، رغم المحاولات الجادة والحثيثة من جانب المسؤولين السعوديين الرامية الى تصوير أوضاع اللاجئين بما يجافي عين الحقيقة ، عبر فبركة تقارير مشوهة تخفي مأساة اللاجئين العراقيين . وقد تلقت « الجزيرة العربية » تقريراً من داخل المعسكرات يتحدث عن أوضاع المخيمات ويتناول وقائع المعاناة اليومية التي تعيشها العوائل العراقية في المخيمات ، كما تقدم شرحا ميدانيا لتلك المعاناة وأسبابها ، وهذا نص التقرير :

● أ ـ الحالة الصحية :

ترتفع درجة الحرارة إرتفاعاً شديداً بسبب الموقع القاري المتطرف لمنطقة رفحا والارطاوية حيث تصل درجة الحرارة في فصل الصيف الى « ٧٥ » درجة مئوية تحت أشعة الشمس المباشرة ، و « ٥٠ » درجة مئوية في الظل مما ينعكس ذلك بتأثيره على صحة اللاجئين في فقدان السوائل وانتشار الامراض .. يضاف الى ذلك بأن الرياح في المنطقة تتغير بإتجاهات عديدة نتيجة لعدم وجود مصدات للرياح .. ومن الطبيعي فإن هذه الرياح تكون جافة ومحملة بالأتربة نتيجة لطبيعة التربة الرملية القابلة للحمل مما يؤثر بصورة مباشرة على الجهاز التنفسي للفرد ، و يسبب كثيراً من حالات الربو والتهاب القصبات وضيق التنفس .. وتستقبل العيادات الطبية الموجودة في المعسكر وعددها ثلاث عيادات حوالي ٦٠٠ ـ ٨٠٠ مريض يومياً ، و أغلب هؤلاء المرضى يشكون من المسببات الطبيعية كالحر والرمال وانتشار الذباب والحشرات الزاحفة وماتخلفه من أمراض كثيرة منها :

١ ـ التهاب الكبد الفايروسي : إن معدل الاصابات الجديدة اليومية بهذا المرض تصل الى خمس حالات يومياً ، علماً أنه لايوجد علاج لهذا المرض غير الراحة التامة للمريض مع نظام غذائي خاص ، وعزل المريض بصورة تامة خوفاً من ملامسته للآخرين حفاظاً على سلامتهم . وبالتأكيد فان هذه الامور غير متوفرة للمرضى المصابين مما ينجم عو وقوع وفيات مع سرعة انتشار المرض .

٢ ـ حمى التفوئيد : لقد ارتفعت معدلات الاصابة بهذا المرض نتيجة لارتفاع الحرارة وقلة المياه حيث تستقبل العيادات يومياً حوالي

ثمان حالات تقريبا .

٤ ــ النكاف : إن أغلب الموجودين في مخيمي رفحا والارطاية غير ملقحين ضد هذا المرض ، وبما أنه مرض معدي وليس له علاج غير الراحة والنظافة والعزل الطبي للمصاب فإن حالاته في إزدياد أيضا .

٥ ــ الزحار الاميبي والزحار البكتيري : وهو مرض معدي أيضا ينتقل عن طريق الاكل الملوث والذباب وتستقبل العيادات يوميا حوالي ثلاثين حالة وأن من أسباب ارتفاع حالات هذا المرض يعود الى أن بعض اللاجئين يقومون ببيع الطعام الزائد الذي تقدمه سلطات المعسكر لهم ..

٦ ــ الربو وحساسية الجهاز التنفسي: إن الغبار و ارتفاع درجة الحرارة لهما تأثير مباشر لهيجان هذه الامراض وإزدياد مضاعفاتها وصعوبة السيطرة عليها مما يؤدي الى وقوع وفيات بين هؤلاء المرضى .

٧ ــ الامراض الجلدية والزهرية : وهي منتشرة بصورة كبيرة حيث تستقبل العيادات اليومية حوالي ستين حالة مقسمة على قسمين : منها ثلاثون حالة من الامراض الجلدية كالحساسية والجرب ، وثلاثون حالة أخرى من السيلان والزهري ، وبالتأكيد فإن مسببات هذه الحالات تعود الى الاوضاع المتردية في المخيم بدءا من قلة النظافة ومرورا بقسوة الطبيعة وانتهاء بالمناخ الاجتماعي الموبوء في داخل المخيمات والذي تتحمل السلطات السعودية مسؤوليته كاملة كون الاخيرة قد هيأت كافة الامكانيات المساعدة على وجود هذا المناخ بما يخالف تعاليم الاسلام التربوية .

٨ ــ أمراض الجفاف وضربات الشمس : وقد ازدادت هذه الحالة بين الاطفال بسبب حالات الاسهال الحاد المزمن وارتفاع حرارة الجو مما أدى الى حالات وفاة كثيرة .

● ب ــ الاوضاع النفسية :

تدهورت اوضاع اللاجئين النفسية وذلك لكثرة الوعود التي قدمت لهم لحد الآن ولم تنفذ .. وعدم تطابق الحالة الحقيقية للمخيم مع مانشر في وسائل الاعلام من صحف ومجلات مما أدى الى حالات احباط وخيبة أمل أصابت قطاع كبير من اللاجئين ، وبدأت الأمراض النفسية تروج بصورة غير اعتيادية بين اللاجئين وبات التوتر النفسي والشد العصبي والشعور بالمصير المجهول والهلوسة والاغراق في القلق على مصير الاهل والاقارب في العراق ظواهر نفسية اعتيادية . ونتيجة لذلك تولدت حالات مرضية كثيرة وخطيرة كانفصام الشخصية المعروفة علميا بـ « الشيزوفرانيا » والقهر النفسي كالهستيريا وتوتر الاعصاب الناجمة عن الاحساس بالمصير المجهول وقسوة الطبيعة .. وتستقبل العيادات الطبية أربعين مريضا يوميا من هذه الفئة وأن العلاج الامثل لهذه الحالات هو تحسين الظروف وازالة المسببات وهي غير ممكنة خصوصا في ظل الاوضاع الراهنة في المخيمات ومايلقاه اللاجئون من ضغوطات نفسية نتيجة الممارسات اللاإنسانية للسلطات السعودية ، اضافة الى بقاء صدام حسين على رأس السلطة في العراق .

تستقبل العيادات الطبية أربعين حالة من الامراض النفسية يومياً نتيجة الممارسات اللاإنسانية للسلطات السعودية ، وبقاء صدام على رأس السلطة في العراق

☆ ☆ ☆

إضطر بعض اللاجئين الفرار من المخيمات هرباً من وحشية المسؤولين السعوديين عن المخيمات ، و تماطل المنظمات الانسانية في تنفيذ وعودها السرابية

وعليه فإن العدد في تصاعد مستمر لتراكم الضغوطات النفسية وفقدان اللاجئين القدرة على تحملها مما يؤدي أحيانا الى وقوع مشاجرات لأسباب تافهة للغاية مما يعطي انطباع خاطىء عن سلوك وطبيعة اللاجئين في حين أن السبب الرئيسي يكمن في الظروف القاسية التي يعيشونها في هذه المخيمات .

● ج ــ الحالة الاجتماعية :

يعاني اللاجئون المتواجدون الآن في داخل المعسكر من أمراض اجتماعية قاسية فقد يجبر الفراغ القاتل أحيانا عدد كبير منهم على التصرف بطريقة غير اعتيادية نتيجة لضغوطات المشاكل وتراكمها حيث أن ابنائهم بدون تعليم أو مدارس تحتضنهم ، وأولادهم الكبار دون أعمال يكسبون منها ، الامر الذي أدى الى تدهور قوتهم الشرائية حيث أن بعضهم لايقوى على شراء علبة سجائر أو قطعة حلوى الى أطفالهم .

من جهة أخرى يعاني اللاجئون من الوحدة والانقطاع عن العالم حيث أن الاتصالات مقطوعة ووسائل الاعلام غير متوفرة مع فقدان وسائل الترفيه ، مما تسبب ذلك في تدهور العلاقات الاجتماعية داخل المخيمات ، وبدأ الشك يساور الجميع منهم حول المصير المجهول علاوة على كثرة حالات السرقة والتي تحدث يوميا نتيجة العوز ، ناهيك عن المشاجرات اليومية بين افراد العائلة الواحدة حيث أن أصواتهم وصراخهم وصراخ الاطفال تسمع بصورة واضحة ، لأن الخيم المنصوبة في المعسكر غير معدة جيدا للسكن العائلي كما أنها غير محصنة وساترة للعورات والمحرمات مما يسهل شياع أخبار العوائل وأحاديثها للخارج ، وفي هذا المجال أيضا برزت بين بعض سكنة المخيم ظواهر اجتماعية غير مألوفة وهي الفتنة والنفاق والتفرقة والشغب والتخريب غير المبرر والفوضى وعدم احترام الكبار وعدم تحمل الكبار لما يفعله الصغار ، وهي ظواهر متوقع حدوثها في مثل هذه الاوضاع الكارثية التي يعيشها اللاجئون في ظل دولة لم تنزع حقوق الضيافة والجيرة بل أن العراقيين الذين تناسوا قليلا ماصنعته الحكومة السعودية بحقهم من خلال تغذية ماكينة القهر السياسي المتمثلة في صدام حسين منذ أكثر من عقد ، معتقدين بأن المملكة قد كفرت عن ذنبها وأنها بعد عقد من المأساة ستعيد النظر في حساباتها الخاطئة وما ارتكبته في حق شعبنا في العراق ، ولكن بقيت تحفر المحنة ببلدوزر ممارساتها الخاطئة وتمنع العراقيين من تناسي دورها المدمر في القضية العراقية حتى اللحظة .

● أسماء الكفاءات العملية في مخيم رفحا :

١ ــ د . حسين علوان كمونة .
٢ ــ د . حازم عبد الظاهر .
٣ ــ د . عبدالرضا حزام عبيد .
٤ ــ د . علي حسين علي .
٥ ــ د . أحمد حسين المالكي .
٦ ــ د . صلاح العنزي .
٧ ــ د . عبدالكريم عبدالواحد .
٨ ــ د . مارتن أندوراسي .

٩ ــ د . ماهر هادي محمد .
١٠ ــ د . سامي عارف طه .
١١ ــ د . ناصف جاسم محمد .
١٢ ــ د . عماد عبدالرحمن .
١٣ ــ د . محمد محمد كامل .
١٤ ــ د . زياد سرسم .
١٥ ــ د . مهدي عبدالمرتضى .
١٦ ــ د . شعلان عويد .
١٧ ــ د . أنور عبد الامير .
١٨ ــ د . جواد الطريحي .
١٩ ــ الصيدلي ، عباس كريم .
٢٠ ــ د . عباس حاتم الشمري .
٢١ ــ د . الممرض ، عبدالمناف عبدالمهدي .
٢٢ ــ د . محمد ثامر .
٢٣ ــ د . محمد حسين عيد .
٢٤ ــ د . حسين شريف .
٢٥ ــ د . علي رحيم عبد .
٢٦ ــ د . رضا حسين .
٢٧ ــ د . جمال خليل الفضل .
٢٨ ــ الممرضة ، إيمان عبدالجبار .
٢٩ ــ الممرض ، حمد مهدي شعلان .
٣٠ ــ الممرض ، مهيمن فائز مزهر .
٣١ ــ الممرض ، عاصم عباس اسماعيل .
٣٢ ــ الممرض ، عبد الجاد كاظم .
٣٣ ــ الممرض ، سعيد مشكور .
٣٤ ــ محمد عبدالهادي .
٣٥ ــ الممرض ، عقيل شاكر .
٣٦ ــ رشيد ساجت.
٣٧ ــ الممرض ، رحيم مجيد .
٣٨ ــ الممرض ، حسين علي .
٣٩ ــ الممرضة ، عروبة عواد جواد .
٤٠ ــ طالب كلية الطب ــ علي جابر حسين .
٤١ ــ طالب كلية الطب ــ عماد هاشم علي .
٤٢ ــ طالب كلية الطب ــ محسن مهلهل .
٤٣ ــ د . ماجد خميس .
٤٤ ــ د . عبد علي غازي .
٤٥ ــ د . أحمد هادي .
٤٦ ــ الصيدلي ، مضر عبدالمنعم .
٤٧ ــ المهندس ، فؤاد أصغر طلباني .
٤٨ ــ د . عبدالرحيم زامل .
٤٩ ــ الممرض ، جبار هويدي شبيلي .
٥٠ ــ الممرض ، علاء عبد الزهرة سلمان .
٥١ ــ الممرض ، محمد جاسم محمد .
٥٢ ــ الممرض ، مؤيد صادق .
٥٣ ــ الممرض ، جاسم عبد محمد .
٥٤ ــ الممرض ، علي سوادي عبد .
٥٥ ــ الممرضة ، مكية حربي .
٥٦ ــ الممرض ، فالح محمد حسن .
٥٧ ــ الممرض ، ياسر موسى .
٥٨ ــ الممرض ، اياد كريم علوان .
٥٩ ــ الممرض ، علي مجيد هجر .
٦٠ ــ الممرض ، محمد يوسف حسين .
٦١ ــ الممرض ، جميل مراد .
٦٢ ــ الممرض ، محسن شريف .
٦٣ ــ الممرض ، خليل ابراهيم .
٦٤ ــ الممرض ، حميد حنجان .
٦٥ ــ الممرض ، قحطان ضايف .
٦٦ ــ الممرضة ، مظلومة حسين .
٦٧ ــ الممرضة ، أمل حسين كاظم .
٦٨ ــ شهيد عبدالحسين ــ طالب في كلية الطب .
٦٩ ــ وفاء عبدالزهرة ــ طالبة في كلية الطب .
٧٠ ــ م . طبيب ، جعفر عبد الامير .

د ــ التجاوزات الرسمية

قام اللاجيء العراقي « مؤيد حسن حسون » بتقديم شكوى الى لجنة حقوق الانسان التابعة لهيئة الامم المتحدة أثناء ترحيل اللاجئين العراقيين الراغبين في العودة الى العراق يوم الثلاثاء الموافق ١٤١٢/١٠/١١ هـ ، حيث أخبرهم بأنه قد تعرض لعملية ضرب وإهانة من قبل أحد الضباط المسؤولين عنه أثناء سجنه في مخيم الارطاوية نتيجة لهروبه من المعسكر وقد أظهر لهم آثار التعذيب البادية على جسده ، وأرسل الى المستوصف التابع للمعسكر وكشف عليه الطبيب المختص ثم كتب تقريرا طبيا يشرح فيه حالته الصحية ، وطلب وفد الصليب الاحمر صورة من التقرير ، كما أخذوا صورا فوتغرافية توضح آثار الضرب المشار اليها في

التقارير التي تنشرها الحكومة السعودية حول أوضاع اللاجئين العراقيين في مخيمات رفحا والارطاوية تتناقض مع أوضاع المخيمات .

التقرير .

من جهة أخرى اضطر بعض اللاجئين مغادرة مخيم رفحا الى سوريا هربا من الاوضاع القاسية والمعاملات غير الانسانية من جانب المسؤولين السعوديين ومن هؤلاء :

١ ــ أنور فاهم السلامي .
٢ ــ آمنة عبدالامير مهدي .
٣ ــ سحر محمد نور العلوي .
٤ ــ شيماء محمد نور العلوي .
٥ ــ حسني محمد نرو العلوي .
٦ ــ محمد حسن محمد نور العلوي .
٧ ــ حسين اسماعيل عبد الله .

والجدير بالذكر أن الحكومة السعودية اعترفت على لسان مدير القوات المشتركة اللواء ركن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ في مؤتمر صحفي عقده في الثالث من أغسطس الماضي بأن ٢٥٠٠ لاجيء عراقي قد غادروا المخيمات متوجهين الى العراق ودول أخرى .

أسماء رؤساء العشائر العراقية في مخيم رفحا

١ ــ الشيخ كاظم الريسان قاصد ــ شيخ قبيلة حجام « محافظة الناصرية » .
٢ ــ الشيخ حفات جياد الشعلان ــ شيخ عشيرة الظوالم « محافظة السماوة » .
٣ ــ الشيخ مطر محمود ساجد ــ من عشيرة الظوالم « محافظة السماوة » .
٤ ــ عبدالحسين علي مزعل ــ شيخ عشيرة الغزلات .
٥ ــ الشيخ فاخر ساجت عبد العباس ــ شيخ عشيرة آل ابراهيم .
٦ ــ الشيخ مهدي عبدالحسن ــ شيخ آل عون من بني عارض .
٧ ــ الشيخ حسين رباط علاوي ــ شيخ آل حاجي .
٨ ــ الشيخ فريد عبد الله مريهج ــ شيخ بني سلامة من الديوانية .
٩ ــ السيد حميد عبد العزيز أبو طبيخ ، من وجهاء محافظة الديوانية .
١٠ ــ الشيخ محمد رضا الساعدي ــ مرجع ديني فقيه من الناصرية .
١١ ــ الشيخ حسن مريهج السلامي ــ رجل دين من الديوانية .
١٢ ــ الشيخ حيان غالب حمودة آل مزيعل ــ شيخ عشيرة آل حسن .
١٣ ــ الشيخ قيصر حسن سيد .
١٤ ــ الشيخ حجي كاظم حسن الجبر ، شيخ عشيرة آل جوبير من « الناصرية » .
١٥ ــ الشيخ حسين الامارة ــ شيخ فخذ الامارة من البصرة .

● نداء للضمير العالمي :

يطالب هؤلاء اللاجئين ، الضمير العالمي والمجتمع البشري بأن يعوا دورهم في انقاذهم من هذا الوضع المأساوي ، ففي داخل المعسكرات ، حملة الشهادات الجامعية والكفاءات العلمية العالية التي فرطت بها السلطات السعودية وتعاملت معها بقسوة واهمال متعمد ، فهي لم تحترم هذه الكفاءات فحسب بل حاولت تصفيتها عبر اشغالها في موضوعات لاتصدق على دولة ترفع الشعار الديني وتدعي حماية الضيف ، ويكفي مانال اللاجئين من التفرقة الطائفية والتعامل اللا انساني والقتل المجاني باسم التمايز المذهبي ، والاعتداءات الرخيصة التي مارسها بعض المسؤولين بدوافع الحقد والتشفي والاغراض الهابطة .

لقد تكررت الزيارات من قبل منظمات دولية وتزايدت الوعود بشأن تسوية أوضاع اللاجئين ، ولكن للاسف مازالت هذه الوعود سرابية حتى أصاب الناس الاحباط وخيبة الامل وفقدان الثقة في المنظمات الحقوقية وخصوصا لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة ، فهل يصحو ضميرها بعد الآن .

الانتخابات الكويتية تفتح الملف الديموقراطي في الخليج والجزيرة

عبدالرحمن محمد النعيمي

■ الانظار مسلطة على الكويت هذه الآيام ، حيث تجربة المعركة الانتخابية بعد أن تمكنت القوى الديمقراطية والشعبية ، بمختلف تلاوينها السياسية والايديولوجية ، أن تنتزع من النظام هذا الحق ، ويغادر اسلوب المماطلة والتردد ، ويوفي بالوعد الذي قطعه الامير في مؤتمر جدة عام ١٩٩٠م ، وبعد عودته الى الكويت إثر استعادتها من القوات العراقية .

ولايمكن النظر الى هذه الانتخابات الا بكونها انتصاراً للارادة الشعبية الكويتية ودحراً للمنهج الفردي العشائري الذي لم يتردد في حل مجلس الامة مرتين ، الاولى عام ١٩٧٦م بحجة تدخل أعضاء المجلس في الشؤون العربية ، واساءة علاقات الكويت مع الجيران « السعودية ومصر » ، والثانية عام ١٩٨٦م بحجة اساءة استخدام أعضاء المجلس للسلطة التشريعية وفتح ملفات تمس الاسرة الحاكمة « سوق المناخ واستجواب وزير العدل ..الخ » .

وتجري الانتخابات في الكويت وسط ظروف محلية واقليمية وعربية لم تشهدها الكويت من قبل ، مما يعطيها نكهة خاصة ، ويجعلها بحق انتخابات التحدي ، ستفرز بلا شك على حد قول السيد أحمد السعدون رئيس مجلس الامة عام ١٩٨٥ ، مجلس التحدي ! .

فالانتخابات تجري بعد استعادة الكويت كيانها السياسي الذي أراد النظام العراقي أن يلغيه باجتياح الامارة في ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، واعتبارها المحافظة التاسعة عشر من المحافظات العراقية ، ثم استعادتها على يد قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الاميركية عبر حرب « عاصفة الصحراء » التي عصفت بالوضع العربي برمته ، وتركت بصماتها الواضحة على الكويت من حيث التوجه السياسي الرسمي ، أو من حيث الانكفاء والانعزال الشعبي عن عمقه العربي ،و ردود الفعل حيال كافة الدول العربية وشعوبها التي وقفت ضد الولايات المتحدة ، أو تضامنت مع الموقف العراقي .

ولاشك أن ماجرى كبير للغاية وخطير للغاية ، حيث مس كل مواطن كويتي لم يسلم من سياسات القمع والارهاب التي اتصف بها النظام العراقي ، وجهوده في جعل الكويت محافظة هامشية من المحافظات العراقية خلال الاشهر السبعة من احتلاله ، بحيث مس في العمق مصالح الغالبية الساحقة من المواطنين على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والنفسي .

وهذا الغزو والانقسام العربي الرسمي والشعبي والاستعانة بالقوات الاجنبية ، قد ترك بصماته الواضحة على السياسة الكويتية وعلى برامج القوى السياسية ، القومية والوطنية والاسلامية ، حيث يصعب أن تجد القواسم المشتركة في برامج القوى في مرحلتي ماقبل وبعد الغزو حيال القضايا العربية على وجه التحديد .

واذا كان الاجتياح والاجتياح المعاكس قد هز المجتمع الكويتي بعمق الى درجة النكوص عن مسلمات الانتماء للامة والاسلام لدى البعض فانه فتح كافة الملفات وكل السياسات التي سارت عليها السلطة ، وبالتحديد الاسرة الحاكمة ، بدءا من قدرتها على الدفاع عن الوطن ، الى ادارتها للصراع السياسي والاعلامي والعسكري القادم الى التخبط الذي تعيشه بعد التحرير في المسألة السكانية واعادة اعمار الكويت ، والامن ودورها في المجتمع بعد سقوطها في معركة فاصلة من حياة الكويت .

لقد كان من أبرز النتائج التي تمخض عنها الاجتياح العراقي ثم عاصفة الصحراء هو أن التحديات التي تواجهها الكويت ، بل ويمكن القول ، التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون العربية برمتها وكذلك الدول العربية الاخرى ، وفي مقدمتها العراق ، لا يمكن مواجهتها الا بنظام أو أنظمة تستند حقيقة على الارادة الشعبية ، وهذه الارادة الشعبية يمكن التعبير عنها في انتخابات حرة ونزيهة لايجاد سلطة تشريعية حقيقية قادرة على افراز أو مراقبة السلطة التنفيذية .

إن هذا الصراع المرير الذي دار على امتداد أكثر من نصف قرن بين أسرة آل الصباح وشعب الكويت حول المشاركة الشعبية وحدودها ، ودور السلطة التشريعية ودور الاسرة الحاكمة ، يشهد فصلاً جديداً من فصوله ، بل يمكن أن يكون تحد لأخطر الفصول في تاريخ الامارة ، نظراً للمستجدات والظروف التي تجري فيها انتخابات عام ١٩٩٢ فعندما اضطرت الاسرة الحاكمة الى اقامة مجلس تشريعي عام ١٩٣٨م من خلال مشاركة ٤٠٠ مواطن كويتي لاختيار عشرين عضواً ، لم تتمكن هذه الاسرة من التعايش مع المجلس أكثر من بضعة أشهر ، أطلقت خلالها النار على الوطنيين فقتلت محمد عبدالعزيز القطامي ، وأعدمت محمد المنبس ، ثم أطلقت رصاصة الرحمة على المجلس في مارس ١٩٣٩ ، لأنه أصر على معرفة ومناقشة بنود الاتفاقية النفطية ، واستمرت في نهجها في احتكار السلطة والقرار السياسي حتى عام الاستقلال ١٩٦١م عندما اضطرتها التحديات الخارجية التي تمثلت في مطالبة الرئيس العراقي آنذاك ، عبد الكريم قاسم ، بعودة الكويت الى العراق باعتبارها جزءا منه ، وحاجتها الى الاستقواء بالداخل والخارج لمواجهة جارها الذي لاتستطيع الهروب منه ، بتشكيل مجلس نيابي .

الا أن الاسرة الحاكمة التي لم تكن مقتنعة بالمشاركة الشعبية ، خاصة وأن الثروة النفطية قد أعطتها استقلالية اقتصادية عن الطبقة التجارية التي سعت باستمرار الى الحد من سلطتها السياسية ، ومشاركتها بالتالي في هذه السلطة بالدعوة المستمرة لمجلس نيابي يملك صلاحيات تشريعية حقيقية ورقابية على الاسرة والحكومة ، إن هذه الاسرة قد سعت منذ اليوم الاول لانتخابات مجلس الامة عام ١٩٦٣ الى الحد من صلاحيات المجلس وتقزيم دور المعارضة وتقوية مركزها في السلطة التشريعية ، وكانت المعركة الاولى عام ١٩٦٤ عندما استطاعت تمرير سلسلة من القوانين التعسفية التي وجدت أن مغادرة المجلس خير من البقاء فيه .

وكانت معركة الانتخابات عام ١٩٦٧ مؤشراً آخر على تبرم الاسرة الحاكمة من الرأي الآخر ، ولم تتردد عندما وجدت امكانية نجاح قوى المعارضة في الانتخابات من تزوير الانتخابات بطريقة متخلفة حيث هجمت الشرطة على القوات الانتخابية وانتزعت صناديق الاقتراع واستبدلتها بأخرى حسب المواصفات المطلوبة !!

وتمكنت القوى الوطنية من احراز نجاحات كبيرة في انتخابات عام ١٩٧١ وتمكنت من تكتيل صف برلماني واسع لخوض معركة تحرير الثروة النفطية ، وشهد مجلس الامة عام ١٩٧٢ أشرس

معركة لم يخضها أي برلماني في بلدان الاوبك ، حيث أصر النواب الكويتيون على رفع نسبة المشاركة من ٢٥ بالمائة الى ٥٠ بالمائة على أن تتم السيطرة الكاملة على الانتاج في فترة لا تتعدى ١٩٨٠م وجاءت حرب أكتوبر وحظر النفط عام ١٩٧٣ ليعجل سيطرة الدول المنتجة على ثرواتها النفطية ، وبالتالي فقد تمكن مجلس ٧١ من الثأر لمجلس ١٩٣٨ الذي قبرته الاتفاقيات النفطية السرية ، ولاشك أن هذا الانتصار الكبير قد عزز من مكانة النواب الوطنيين الذين سجلوا نتصارات أكبر في برلمان ١٩٧٥ .

الا أن ارتفاع اسعار النفط و بالتالي العائدات لدول الخليج قد عزز من القدرات المالية للاسرة الحاكمة التي ضاقت ذرعاً بالمجلس وأعضائه ، تماماً كما ضاقت الدول الخليجية الاخرى وفي مقدمتها المملكة السعودية بمجلس الامة الكويتي الذي كان يعبر عن موقف شعبي خليجي من خلال نوابه الوطنيين ، وعن موقف شعبي عربي قومي أيضاً في كافة القضايا القومية ، حيث رفض النواب القوميون مسيرة الصلح الاستسلامي مع الكيان الصهيوني كما رفضوا وأدانوا تصفية القضية الفلسطينية ومخططات أمريكا لفرض استسلام مذل على المنطقة . وهكذا جاءت مراسيم أغسطس ١٩٧٦ لتعلن عن بداية المواجهة الهجومية العالية والنوعية للاسرة الحاكمة حيث استخدمت في السنوات الخمسة عشر الماضية كافة الاساليب القبلية والتجنيس والتلاعب بالاصوات الانتخابية ونقلها من دائرة لأخرى ، وبعبع الشيوعيين لتحقيق سيطرة ما على المجلس النيابي ولكن تغير الاوضاع الاقتصادية والسياسية قد جعلها تقدم على خطوة نوعية ، وذلك بحل مجلس الامة ، والدعوة الى تنقيح الدستور لسحب كل الصلاحيات التشريعية من المجلس وجعله استشارياً لا حول له ولا قوة ! ولم تتردد عن اغلاق الاندية وبعض الجمعيات ، وشن الاعتقالات وفرض الرقابة على الصحافة واعادة العمل بالمادة ٣٥ مكرر التي أسقطها مجلس ١٩٧١ فقد أعجبها النموذج البحراني وأرادت التمثل به ! ! .

ومنذ ذلك الوقت تبدت صورة المعركة بين السلطة والشعب الكويتي في الحفاظ على الدستور وعدم السماح بتنقيحه بالشكل الذي تريده الاسرة الحاكمة وخاضت الحركة الديمقراطية معارك شرسة في كافة المجالات لردع السلطة عن تنقيح الدستور من جهة ، والعودة عن قرار الحل من جهة ثانية بعودة مجلس ١٩٧٦ واجراء انتخابات جديدة .

وظلت الحكومة تماطل ، تتلقى النصائح من البيت السعودي ، وتستقوي بالخارج القمعي المحيط بها من كل صوب لتبرر سلوكها الاستبدادي .

الا أن انتصار الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ وما أفرزته من متغيرات عميقة على الساحة الخليجية والعربية . جعل الاسرة الحاكمة تلجأ مرة أخرى الى الداخل للاستقواء به في مواجهة التحدي الثوري الايراني . ولكن دون أن تعتذر عن جريمة حل المجلس ، وكأنه هبة من الامير ، وليس حقاً من حقوق الشعب ، وهكذا في خطوة تراجعية امتازت بالعناد والصلف ، شكّل الامير لجنة لتنقيح الدستور في نهاية عام ١٩٧٩ ، تلك اللجنة التي استجابت للموقف الشعبي ، وأكدت في بيانها الذي أصدرته بعد عدة أشهر من عملها ، أن هذا الدستور لا يحتاج الى تنقيح الا في مادته الثانية المتعلقة بالتشريع أي أن « يكون الدين الاسلامي المصدر الاساسي للتشريع » وأسقط في يد الامير ! ! .

وأمام النهوض الشعبي الكبير ، وضغط قوى المعارضة لاعادة الحياة البرلمانية ، لم تجد الاسرة الحاكمة بأن الاستجابة لقطع الطريق على امكانيات أسوأ على مستقبلها ، لكنها أرادت أن تضمن سيطرتها على المجلس ، وباسقاط العناصر الديموقراطية وجلب أكبر عدد من أنصارها . وهكذا وجدت أن زيادة الدوائر الانتخابية الى ٢٥ دائرة بدلاً من عشر دوائر سيشكل مدخلاً لاضعاف المعارضة الديمقراطية وتفتيت الاصوات ، وتقوية التركيبة القبلية والطائفية .. وحققت الاسرة الحاكمة نجاحاً

قد يكون فصل الانتخابات القادم من أخطر الفصول التي يمر بها الصراع المرير بين الشعب الكويتي والاسرة الحاكمة في تاريخ الامارة .

كبيراً عندما سقط أبرز مرشحي التيار القومي الدكتور أحمد الخطيب وجاسم القطامي في تلك الانتخابات وكانت القضية الاساسية التي طرحت على المجلس ١٩٨١ هي تعديل الدستور ، وبذلت الاسرة جهوداً كثيرة لتمرير مشروعها ، ولكنه فشل بفضل وعي النواب والضغط الشعبي المتصاعد الذي تمثل في النداءات والرسائل واللقاءات والمقالات الصحفية التي أجمعت على أن مخطط الاسرة هو سلب الشعب ومجلسه الحرية ، وحقه التشريعي وتفريغ « الشعب مصدر السلطات » من مضمونه الحقيقي . وبات واضحاً أن الشعب الكويتي بأسره حريص على الدستور والمجلس التشريعي ، وبغض النظر عن فشل أو نجاح هذه الشخصية الديمقراطية أو تلك ، فالهوة بين الشعب والاسرة الحاكمة تكبر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتنعكس في الحياة السياسية ، بحيث تجد قطاعات واسعة من الشعب أن مصلحتها تكمن في سلطة تشريعية منتخبة من بين صفوفها قادرة على مواجهة سلطة آل الصباح ممثلة في الحكومة .

وتمكن القوى الديمقراطية و الاسلامية وصنوف المعارضة من الفوز في انتخابات ١٩٨٥ بعد أن اتضح للمواطن حجم الكارثة التي تعاني منها البلاد واثر فضيحة سوق المناخ التي طالت كل بيت ، وكان أبطالها بالدرجة الاساسية من الهوامير الكبار الذين لم يترددوا عن ايصال الاقتصاد والبلاد والعباد الى الهاوية لتمتلأ خزائنهم بالمزيد من الاموال .

وكأن الشعب الكويتي قد صوّت لكل من طالب بالمحاسبة وفتح ملفات سوق المناخ ، وشهد مجلس ١٩٨٥ معركة حامية الوطيس حول المال العام وسياسة الحكومة وسوق المناخ ذكرت الجميع بمعارك ١٩٧٢ التي برز فيها النواب الديمقراطيون ، وخشيت الاسرة الحاكمة من أن يسقط الهيكل المقدس على من فيه اذا استمر استجواب وزرائها ، وهكذا أوحت لوزير العدل أن يستقيل ، لتقدم على خطوة أخرى بحل المجلس في ٣ يوليو ١٩٨٦ بحجة سوء استخدام النواب لصلاحياتهم وتعديهم على الحكومة ! ! .

إن ماجرى في الكويت عام ١٩٨٦ يجري مثله في كل البرلمانات في الدول الديمقراطية فمن الطبيعي استجواب وزير واقالته ومن الطبيعي أن تستقيل الحكومة اذا سحب المجلس النيابي ثقته منها ، ومن الطبيعي أن يعلن عن حل المجلس .. ولكن بتحديد موعد للانتخابات ليعبر الشعب عن رأيه في قضايا الخلاف في مجلس نيابي جديد .

ولكن الاسرة الحاكمة التي لم تؤمن بالديمقراطية ، وتجد في المجلس النيابي قيداً على حركتها وسلطتها المطلقة ، وتريد أن تكون صلاحياتها شبيهة بصلاحيات أشقائها في بقية دول مجلس التعاون الخليجي ، تتحين الفرص للانقضاض على التجربة البرلمانية ، وهكذا استثمرت تصاعد الحرب العراقية الايرانية في محطة حرب الناقلات لتعلن عن حل المجلس ، وفرض الاحكام العرفية ، وفرض الرقابة على الصحف و الاجتماعات والجمعيات وسواها بعد أن عجزت عن السيطرة من الداخل على مجلس الامة ، قررت السيطرة على « الامة » بقوة القمع وسلطات الامير .

الا أن الرياح لم تسر كما تشتهي سفن الامير ، فقد توقفت الحرب العراقية الايرانية في منتصف ١٩٨٨ ، وبدأت رياح الشمال تهب على العالم بأسره مبشرة بسقوط أنظمة الحزب الواحد وديكتاتورية الملك والامير والسلطان ، وكان من الطبيعي أن تنتعش الحركة الديمقراطية الكويتية أكثر من غيرها من الحركات الديمقراطية العربية وأن تبدأ مسيرة المطالبة بعودة الحياة البرلمانية والتمسك بدستور ١٩٦٣ الذي لايزال سيف التنقيح مسلطاً عليه .

وتللت مسيرة الاحداث على نضج متزايد للحركة الشعبية والسياسية المعبرة عنها وتماسك قوى المعارضة أكثر من أي فترة سابقة ، حيث التقت كافة القوى الديمقراطية والشيوعية والاسلامية والقومية والوطنية لتعرب عن رفضها لنهج السلطة ، و تأكيدها على التمسك بدستور ١٩٦٢ والحياة البرلمانية والمشاركة الشعبية وتوسيعها ، وبعد البيان التاريخي الذي وقعته كل التكتلات السياسية التي برزت في الثمانيات ، تمكنت القوى المعارضة من حشد أوسع جبهة شعبية تطالب بعودة الحياة البرلمانية عندما وقع أكثر من ٢٥ ألف مواطن على عريضة يطالبون فيها

الحاكم باحترام الدستور واعادة الحياة البرلمانية .

وهكذا دشن تكتل النواب ٣٢ والتجمعات السياسية ، عام ١٩٨٩ مسيرة نوعية في المطالبة بعودة الحياة البرلمانية من خلال ديوانيات الاثنين ، والتجمعات الشعبية التي باتت ككرة الثلج تكبر كل اثنين ، ولم تفلح اجراءات القمع والاعتقالات واطلاق النار والمياة الملوثة والاسلاك الشائكة حول الديوانيات من ردع الشعب عن المضي قدماً في المطالبة بحقه .. فقررت الاسرة التراجع قليلاً عبر اجراء الحوارات مع النواب والشخصيات والاعيان لمعرفة أفضل الطرق لاعادة الحياة البرلمانية بحيث لا تعود « سلبياتها » التي مست الذات الاميرية !!

واذا كانت المتغيرات الدولية الديمقراطية قد هزت العالم بأسره ، الا أن أنظمة القمع العربية ظلت في معظمها صامدة ، خاصة تلك المجاورة للكويت ، ولذا فان عدم حدوث متغير خليجي ذي شأن كالثورة الايرانية عام ١٩٧٩ ، قد جعل الاسرة الحاكمة ، أمام النهوض الشعبي الداخلي وتبلور الحركة الدستورية وتصاعد نفوذ الحركة الديمقراطية ، بمختلف تلاوينها ، ونحن نستخدم هذا التعبير هنا ليشمل كل من يسعى لاعادة الحياة البرلمانية ، تفتش عن مخرج لمأزقها الداخلي ،بالالتفاف على المطلب الديمقراطي ، خاصة وأن افرازات الحرب العراقية الايرانية ، وعدم التوصل الى حل لمسألة الحدود مع العراق ، وجعلها قلقة من نوايا النظام العراقي ، ومستقوية به في ذات الوقت كنهج قمعي استبدادي مجاور ، وهكذا تفتقت عبقرية رجالات النظام عن تشكيلة جديدة بديلة لمجلس الامة هو المجلس الوطني الذي يتمتع بصلاحيات استشارية ليدرس الصيغة المناسبة لكويت آل الصباح من المجالس النيابية ، وفي حقيقة الامر ، فان المجلس الوطني الذي تم تشكيله بانتخاب ٥٠ من أعضائه وتعيين ٢٥ آخرين هو الصيغة التي أرادها آل الصباح أن تكون للكويت حيث لايكون فيه العناصر الوطنية والديمقراطية المعروفة ، ويمكن ضبطه واستمراره بالتركيبة القبلية أو بالاعداد التي سيتم تعيينها لاحقاً .

ومن سوء طالع المجلس الوطني ، أن النظام العراقي الذي أيد خطوة الامير ، قام باجتياح الامارة بعد أسابيع قليلة من تشكيله ، بحيث ارتبط المجلس بأسوأ حدث يمكن للمواطن الكويتي أن يتذكره . وبدلاً من ازاحة هذا النحس في المهجر والعودة عن الخطأ والجريمة التي ارتكبت بحق الشعب في ٣ يوليو ١٩٨٦ ، فان الاسرة الحاكمة تصورت نفسها في حل من العقد وهي خارج البلاد ، لكنها خشيت أن يستثمر النظام العراقي هذه الوضعية ، ويحدث انشقاقاً في الصف الشعبي يضعف مكانتها السياسية وشرعيتها على الصعيدين العربي والدولي ، وبالتالي يثير بلبلة لقوات التحالف الدولي والعربي على حد سواء .

وهكذا دعت الحكومة الى مؤتمر شعبي كويتي في شهر أكتوبر ١٩٩٠ حضرته كافة الفعاليات السياسية والاجتماعية والنقابية الكويتية ، حيث أعرب الجميع عن تمسكهم بدستور ١٩٦٢ الذي ينص على توراث الامارة في اسرة آل الصباح ، و « الشعب مصدر السلطات » على أن يلتزم الامير بعودة الحياة البرلمانية بعد تحرير الكويت ، والكف عن سياسة القفز الدوري على الحبال .

ولكن الاسرة الحاكمة التي مارست دورها السياسي وادارتها لشؤون العباد من المملكة السعودية ، لم تتردد في ابراز نوايا شريرة لديها عندما دعت الى المجلس الوطني الى الاجتماع قبل التحرير وبعده ، مما أثار المخاوف لدى الديمقراطيين عموماً بأن الاسرة الحاكمة ليست جادة ، وأنها تريد الانقضاض على المطلب الديمقراطي بحجة إزالة آثار العدوان العراقي وعدم استتباب الامن في البلاد .

■ مجلس ١٩٩٢ والمستجدات على الكويت ■

أعلن الامير في ٨ / ٤ / ١٩٩١ أن الحياة النيابية ستعود وسيتم انتخاب أعضاء مجلس الامة في ٥ نوفمبر ١٩٩٢ فيما اعتبرته المعارضة تهرباً من اعادة الحياة البرلمانية خاصة وأن السلطة قد أعادت الحياة للمجلس الوطني الذي أرادته بديلاً عن مجلس الامة ، ولذلك كان التركيز منصباً على ضرورة

إن السياسة الثأرية التي تعتمدها الاسرة الحاكمة تجاه الدول العربية تفرض على دعاة الديمقراطية ازالة مخلفات الازمة .

احترام الدستور والديمقراطية ، وحشد كافة الامكانيات بهذا الاتجاه بحيث لايجد النظام مهرباً عن الوفاء بالوعد الذي قطعه على نفسه .

وخلال العامين استمرت الاوضاع التي أفرزها الاجتياح العراقي والغزو الاميركي تتفاعل داخل الكويت سلباً وايجاباً ، في هذا الاتجاه أو ذاك على النحو التالي :

١ ــ سبب الاجتياح العراقي في تدمير البنية التحتية للكويت ، وألحق أضراراً بالغة بأوضاع التجار وشرائح البرجوازية ، وعندما عادت اسرة آل الصباح الى الكويت ، شنت أوسع هجوم ضد عدد من المقيمين العرب ، وخاصة الفلسطينيين والاردنيين واليمنيين حيث طردت أكثر من نصف مليون عربي ، كانوا يشكلون قوة شرائية وكفاءات يصعب التعويض عنها أو استبدالها بكفاءات عربية أخرى أو أجنبية .

إن هذه الممارسات العراقية ولاحقاً الكويتية قد أضرت بمصالح التجار والعقاريين ، بالرغم من الاموال التي وزعتها الحكومة للتعويض عن الاضرار ، فان سياستها الثأرية لايمكن تسديدها بالتعويضات ، وبالتالي فان التجار والصناعيين والفعاليات الاقتصادية الممثلة في غرفة التجارة والصناعة يجدون مصلحة حقيقية لهم في الكف عن السياسة الثأرية ، وقد عبروا عن استيائهم من سلوك الاسرة الحاكمة في انتخابات غرفة التجارة التي أجريت في منتصف العام ، حيث سقط كافة المرشحين المرتبطين بالاسرة ، وفازت القائمة المعارضة ، مما أعتبره المراقبون مؤشراً له دلالته لانتخابات مجلس الامة .

كيف يمكن للحكومة الكويتية أن تحل مشكلة النقص في العمالة والكادر الفني وهي التي لم تحل مشكلة توجيه التعليم لخدمة الاقتصاد ، وسد النقص في الحاجة من الامكانيات البشرية ، وسلك طريق استيراد العمالة الاجنبية باستمرار ؟

٢ ــ تكشفت بوضوح عقم السياسة التمييزية العنصرية التي تسير عليها الاسرة الحاكمة في المسألة السكانية .

فبالرغم من كون الكويتيين أقلية بالنسبة لعدد السكان حيث لم يتجاوزوا عام ٩٠ ، قبل الاجتياح ، ٢٨ بالمائة من ٢,٢ مليون ، فان هناك تمييزاً فجاً بين المواطنين أنفسهم حسب قانون الجنسية الكويتي الذي يقسم المواطنين الى درجة اولى ودرجة ثانية وفئة البدون جنسية . ويحرم المرأة من حقها الطبيعي في الترشيح والانتخاب و ممارسة حقوقها السياسية ، إن هذه السياسة قد أدت الى تمتع عدد قليل من المواطنين بالحقوق السياسية وحرمان الغالبية الساحقة من ذلك ، وهذه الوضعية مفيدة للسلطة لأنها تريد اشراك أكبر عدد من المواطنين بل تقليص عدد المواطنين المساهمين في العملية الانتخابية ، كما أنها بقانون الجنسية الغارق في رجعيته تحرم المجتمع من الدماء الوافدة اليه ــ العربية والاجنبية ــ ذات الكفاءة العالية ، وبالتالي تكريس التمايز والنزعة القبلية والقطرية ووضع حواجز بين السكان الاصليين والاعداد الكبيرة الذين يحق لهم التمتع بالجنسية الكويتية لو تم العمل بأي قانون للجنسية معمول به في البلدان المتحضرة .

إن الاجتياح العراقي للكويت قد أثار الرعب ، ليس فقط وسط الاسرة الحاكمة التي هربت من اليوم الاول الى اشقائها في المملكة ، بل أثارت الرعب في وسط الكويتيين من الدرجة الاولى الذين يعرفون بأن لديهم امتيازات كبيرة سيحرمون منها اذا غرقوا في البحر السكاني ، واذا تدفقت أعداد كبيرة من العرب وتم تجنيسهم .

ومن ناحية أخرى ، وبالرغم من المعارضة الشديدة لتجنيس العديد من البدو عام ١٩٧٠ والتي صبت لصالح الحكومة ، فان المعارضة بمختلف تلاوينها ترى ضرورة تجنيس البدون ، وضرورة اعطاء مواطني الدرجة الثانية والمرأة حق الانتخاب والترشيح ، لأن توسيع القاعدة الانتخابية يصب بالضرورة لصالح قوى التقدم التي ترفض السياسة التمييزية ، وهي بالضرورة ضد الاسرة والمرتبطين بها .

إن كافة المرشحين لانتخابات المجالس السابقة منذ

١٩٨٠ قد طرحوا مراراً هذه المسألة دون أن تجد لها صدى من قبل الاسرة الحاكمة ، ولكن المسألة تطرح نفسها بالحاح أكبر في الوقت الحاضر على ضوء الدور الذي لعبه كافة المواطنين ضد الاجتياح العراقي ، وعلى ضوء الدور المشرف أيضاً للمرأة . وبالتالي ستكون المشكلة المزمنة ، هذا على افتراض أن الدعوة القومية لتجنيس العرب المقيمين في الكويت لن تجد لها آذان صاغية على ضوء ردود الفعل المتشنجة وسط قطاعات واسعة من الكويتيين ، حيال العرب ، وهي ردود فعل تغذيها الاسرة الحاكمة التي من مصلحتها الانكفاء ، خلف جدار سميك بين عرب الكويت وأشقائهم من البلدان العربية الاخرى . فكم عانت السلطة من تفاعل العرب القادمين مع المقيمين خلال السنوات الماضية .

٣ ــ إن المتتبع لمسيرة وبرامج الحركة الوطنية والديمقراطية والاسلامية في الكويت خلال الثلاثين سنة المنصرمة سيلاحظ أن البرنامج القومي والاممي والاسلامي كان مرافقاً لهذه الحركات من أول مجلس انتخب ٦٣ حتى آخر مجلس حلته السلطة عام ١٩٨٦ .

ويمكن القول أن الكويت كانت معقلاً للحركة القومية والاسلامية أيضاً وإن حجم الاسناد والتضامن الذي حصلت عليه الثورة الفلسطينية وحركة التحرر العربية أو الاتجاهات الاسلامية الدولية كان كبيراً حتى لحظة الاجتياح العراقي ، تلك اللحظة التي حدث فيها الشرخ وتفاقم .

ففي الوقت الذي وجد بعض القوميين ان خطوة النظام العراقي البسماركية تصب في الاتجاه الصحيح لتوحيد أجزاء من الامة ، كانت القوى الوطنية والقومية في الكويت تجدها طعنة من الخلف ، أزال الكيان وعمم القمع العراقي في الوقت ذاته ، وأصبح هم جميع الكويتيين كيفية استعادة الكويت كدولة مستقلة .

وعندما اجتاحت الجيوش الغربية منطقة الجزيرة والخليج وجد فيها القوميون والوطنيون والاسلاميون العرب احتلالاً اجنبياً يجب رفضه والوقوف ضده ، كانت القوى الوطنية والقومية والاسلامية الكويتية تجد تبريراً له ، وترى فيه المخلص من الطاغية ، والمحرر .

وحدث الشرخ وازداد اتساعاً بعد عودة آل الصباح الى الكويت وتشكيلهم المليشيات والاعتداء على من بقي من العرب ، وخاصة الفلسطينيين ، حيث تصاعدت بشكل خطير النزعة الانعزالية الكويتية واستمرت تذر قرنها الى فترة الانتخابات حيث لم يتردد بعض المرشحين من التأكيد بأنهم سيطلبون الحماية الاميركية ولن يكتفوا بالاتفاقيات الامنية ، تركي الانبص مرشح الدائرة السادسة مثلاً ، .

وهكذا سقطت دعوات التضامن العربي والقضية الفلسطينية من برامج كافة المرشحين تقريباً ، وفي المقدمة برنامج المنبر الديمقراطي مثلاً!

ويبدو أن الحكومة والمرشحين قد وجدوا أن من الافضل لهم عدم الخوض في القضايا العربية ، وهكذا اتفقت الحملات السياسية والمواقف المتعلقة بقضايا التحرر والتقدم العربي .

الا أن الاخطر من كل هذا هو الموقف من العدو الاول للامة العربية : الولايات المتحدة والغرب الاستعماري الذي نشطت دوله الاساسية ، بريطانيا وفرنسا ، في فرض اتفاقيات أمنية وعسكرية مع الكويت والدول الخليجية الاخرى ، فبرامج كافة المرشحين لا تشير من قريب أو بعيد الى هذه الاتفاقيات الخيانية المشينة ، وكأن الامر لايعنيها ، أو كأن الشأن العسكري الامني لا علاقة له بالسيادة والاستقلال .

واستمراراً لهذه المتغيرات فقد ركز العديد من النواب على التعاون الخليجي ، ولم يتردد الكثير منهم عن الدعوة الى ضرورة وحدة واتحاد دول الخليج لتتمكن من تقوية دفاعها وأمنها وتكون قادرة على مواجهة التحديات !

■ أي آفاق لمجلس الامة القادم ■

خلال العقود الثلاثة الماضية ، تمكنت الحركة الوطنية من نشر الوعي السياسي على نطاق واسع بين الجماهير الكويتية ، ولعل الحملة الانتخابية الاخيرة

دللت مسيرة الاحداث على نضج الحركة الشعبية والسياسية خاصة بعد البيان التاريخي الذي وقعته كافة التكتلات السياسية بمختلف اتجاهاتها لتضغط باتجاه تعزيز المطالب الشعبية

وتراجع الحكومة عن ممارسة ضغوط مكشوفة ، اذا استثنينا الانتخابات النوعية ، القبلية والطائفية والرشوات المتكررة للمواطنين على هيئة دعم وتعويض وتقديم الدعم المادي لبعض المرشحين ، فان كافة المرشحين لديهم فرص كبيرة في الديوانيات والصحف والاذاعة والتلفزيون لايصال ارائهم للمواطنين ، وبالتالي فان ارتفاع مستوى الوعي السياسي لدى الناخبين وسط المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية التي أشرنا اليها ، ستفرز بالضرورة مجلساً به العديد من الكفاءات وأصحاب البرامج ووجهات النظر ، وبالتالي ستكون أمامه مهمات أبرزها :

١ ــ إن المسألة السياسية للحكومة ، وللاسرة الحاكمة حول أسباب الغزو العراقي والنهج الذي اتبعته الحكومة في التعامل مع العراق قبيل الغزو . . وبالتالي دورها في استدراج النظام العراقي الى الفخ الكويتي لتحقيق الاهداف الاميركية ، بما ألحق أبلغ الاضرار بالكويت .

إن المنبر الديمقراطي ومعه عدد من المرشحين يطرحون هذه القضية ، المسألة السياسية ، وهذه مسألة أخطر بكثير من استجواب وزير العدل في قضايا تتعلق بسوق المناخ عام ١٩٨٦ .

فهل تكون الاسرة الحاكمة مستعدة لتقديم الحساب أمام الشعب ونوابه أم ستعتبر ذلك تحدياً لها واستفزازاً للذات الاميرية التي كانت في مقدمة الهاربين .

وتندرج في هذه المسألة ، سقوط هيبة الاسرة الحاكمة ورموزها الاساسيين الذين لم يحسنوا ادارة الصراع مع العراق قبل الغزو ، ولم يحسنوا ادارة الصراع في الخارج ، ووضعوا كافة أوراقهم في يد القوى الاجنبية بعد عودتهم في الوقت الذي عاش الكثير من الكويتيين تحت حراب القوات العراقية ، وكابدوا المحن ، وتعلموا حمل السلاح واستخدامه واكتشفوا أنهم للكويت . . وبالتالي يجب أن تكون الكويت لهم . . لا لغيرهم .

٢ ــ لقد برزت مراكز قوى في الكويت بعد التحرير ، فمن جهة الجماهير الشعبية وقواها السياسية والنقابية ، ومن جهة الاسرة الحاكمة والمنتفعين معها ، ومن جهة ثالثة الوجود الاميركي الذي يتغلغل يومياً في الامن والعسكر ، اذا تجاهلنا الوجود الاقتصادي والمقاولات وشركات الانشاءات حيث تمكنت شركة بكتيل من القاء القبض على مشاريع اعادة البناء الكويتية .

هذا الوجود الاميركي سيكون اداة الضغط الاميركية القادمة ، ولكن بأي اتجاه تسير الولايات المتحدة في الكويت وعموم منطقة الخليج ؟ هل هي مع اضعاف الاسرة الحاكمة وتقوية الاتجاهات الليبرالية وهل ستواصل ضغطها لتعزيز ، المسيرة الديمقراطية ، أم هل تلجأ الى العسكر لتحقيق برنامجها في حالة اخفاق الطرف الآخر .

إن موقع الاسرة الحاكمة بعد عودتها عام ١٩٩١ أضعف من السابق ، كما أن ممارساتها البشعة وانتهاكاتها الفظة لحقوق الانسان ، والسياسة الثأرية قد سلط الاضواء على صورة بشعة لها ، أضعفت من مكانتها في الخارج وفي الداخل على حد سواء .

٣ ــ كيف سيكون التعامل مع القوانين والاتفاقيات التي توصلت اليها الحكومة الكويتية في غياب المجلس منذ ١٩٨٦ ، وفي المقدمة منها الاتفاقيات الامنية الاميركية والبريطانية والفرنسية ، وهل سيتردد القوميون في رفض هذه الاتفاقيات ، أو يوافقون عليها ؟ وهل يمكنهم تكتيل صف وطني واسع من النواب لرفض هذه الاتفاقيات واستبدالها بصيغ أخرى تحفظ للكويت استقلالها وانتماءها القومي والاسلامي .

تساؤلات يصعب الاجابة عليها في الوقت الحاضر ، خاصة وأن غالبية المرشحين لايريد الادلاء برأيه صراحة حول هذه القضايا الشائكة لكن لايمكن الهروب منها في المجلس ، ولأن مثل هذه القضايا ستواجه الحكومة والنواب ، فان المجلس القادم هو فعلاً مجلس التحدي ! □

البحرين في مهب التغيير

بقلم : خالد الدوسري

■ يبدو أن المحاولات المتكررة التي أجرتها السلطة في البحرين للاعلان عن رغبتها في المضي قدما باتجاه تعزيز الديموقراطية في البلاد ، والتي قام بها أقطاب بارزون من رجالات السلطة أبان تصاعد أزمة الخليج الثانية ، إنها كانت مجرد نداءات استغاثة للشارع الشعبي لان يجمد رغبته الجامحة في التغيير ، وأن يوقف تطلعاته نحو التشفي من أجهزة الاستخبارات التي امتدت يدها طويلا دون حسيب أو رقيب على الانسان وحقوقه في هذا البلد الطيب ، وبمبرر أن البلاد بحاجة لوقوف الشعب مع السلطة لتجاوز ، أو للحد من نتائج غزو القوات العراقية للاراضي الكويتية ، وهي المرة الاولى التي تشعر فيها السلطة في البحرين أنها بحاجة الى مساندة الشعب ومؤازرته والى وقوفه الى جانبها ، وربما لأن المنطقة برمتها لم تمر بحجم أزمة الخليج الثانية في تاريخها السياسي المعاصر .. هذا بعد أن ظلت السلطة ومنذ حل المجلس الوطني في العام ١٩٧٥م وتعطيل أهم بنود ومواد الدستور المتعلقة بالحريات العامة والحياة النيابية في البلاد ، تراهن على العصا البوليسية والقمع كطريق نهائي للجم الديموقراطية في البلاد . .

فقد شهدت البحرين خلال العقد المنصرم أسوأ حالات قمع عرفتها المنطقة في تاريخها المعاصر .. فالمعتقلات لم تخل يوما من سجناء الرأي والضمير ، كما لم تعرف المنطقة حملات إبعاد وتهجير للمواطنين كالتي حدثت في البحرين ، هذا غير الضحايا الذين سقطوا تحت التعذيب ، ناهيك عن الانتهاكات والخروقات الفاضحة الشاملة لحقوق الانسان ، السياسية منها والمدنية التي تناولتها بشكل موثق أكثر من ١٠ تقارير صدرت خلال العامين المنصرمين من قبل جهات دولية موثوقة وكلها تتحدث عن ملف انتهاكات حقوق الانسان في البحرين .

ومقارنة سريعة بين الاوضاع السياسية في البحرين وبين تلك التي في الدول المجاورة والقريبة وتحديدا في اطار مجلس التعاون الخليجي الذي يضم العربية السعودية الدولة الاقوى خليجيا والكويت ، قطر ، عمان ، والامارات العربية المتحدة حيث نجد أن هناك مفارقات جوهرية هامة بين أوضاع هذه الدول وبين مثيلاتها في البحرين سيما في تلك التي ترتبط بالشؤون السياسية الداخلية .

ففي الوقت الذي يتمتع فيه سائر أبناء الخليج بنسبة ما من الحريات ، لا أقل في اطار التغييرات التي جرت بالفعل على المستويات الشعبية والتي استجاب لها الى حد ما بعض زعماء هذه الدول بعد أزمة الخليج الثانية ، في المقابل كانت البحرين مستبعدة من عملية الاصلاح السياسي الخليجية ، بل أن أوضاع حقوق الانسان في البحرين لم تشهد تحسنا حتى بعد أزمة الخليج الثانية والتي كان يفترض أن تحدث تحولا في أساليب السطة في البحرين وطرق تعاملها مع المواطن البحراني ، الا أن ملف إنتهاكات حقوق الانسان في البحرين سجل — الى مابعد أزمة الخليج وحتى اللحظة — رقما قياسيا في عدد الخروقات لحقوق الانسان البحراني ، بالقياس الى خروقات دول الخليج الاخرى .

فالبحرين — مثلا — هي الدولة الوحيدة التي تمارس — و مازالت — عمليات إبعاد المواطنين وترحيلهم الى الخارج النفي الاختياري ودونما مبررات واضحة ، كما أنها هي الدولة الوحيدة التي سقط في سجونها أكبر عدد من الضحايا تحت التعذيب .

أما في الوقت الراهن ، فانه بالرغم من تمتع البحرين بتجربة نيابية سابقة ، لكن لايبدو لحد الآن أن الصورة واضحة حول المستقبل السياسي في البحرين مع أن الدول المجاورة قد بدأت فعلا خطوات عملية بشأن اعتماد برامج اصلاحية من خلال اقرار دساتير واقامة مجالس نيابية ، مع كل الملاحظات ونقاط الاختلاف على هذه البرامج التي اتخذتها كخطوات أولية نحو فتح الباب للمشاركة السياسية في البلاد ، واتاحة الفرصة للقوى الاجتماعية للتقدم خطوة للمساهمة الفعلية الى حد ما في صناعة القرار والحفاظ على كافة المنجزات الوطنية التي تم أو يتم تحقيقها في اطار التبادل المشترك للمسؤولية ، ولكن الذي يبدو حتى الآن أن السلطة في البحرين مازالت متمسكة بالنهج السياسي القديم ، وأن بوادر الاصلاح السياسي في هذا البلد غير واردة بصورة يمكن اعتمادها كمؤشر ايجابي على نوايا السلطة في البحرين باتجاه برنامج اصلاحي في نظامها السياسي .

فالسلطة لم تطرح حتى الوقت الراهن برنامجها الاصلاحي ولم تشر لا من بعيد او قريب عن رغبتها الجدية في تطوير وتحسين النظام السياسي والاداري في البلاد ، بما يتيح للشارع الشعبي أقل قدر ممكن من المشاركة والمساهمة .

هذا رغم أن هناك العديد من المؤشرات المحلية والاقليمية التي تعزز الاتجاه السائد الذي يقول أنه لا مجال لاغماض العين عن حقيقة مايحدث في الدول المجاورة والعالم وخاصة بالنسبة لدولة كالبحرين ، الحلقة الاضعف سياسيا واقتصاديا في المنطقة ، اشارة الى أن التغيير والاصلاح سيأخذ طريقه الى البحرين شاءت السلطة أم أبت .. فما هي تلك المؤشرات ؟ .

أزمات متفاقمة

ليس من السهولة بمكان قراءة المستقبل السياسي لبلاد ما ، خاصة في مثال البحرين ، التي تعتمد السلطة فيها منهجا صارما يتسم بالغموض الشديد ، فكل شيء فيها ممنوع ، الا بالقدر الذي تسمح فيه السلطة لنفسها بالحديث عنه ، وعن الأوضاع الراهنة للبلاد ، أما المستقبل فهو للزمن !! .

لكن من خلال قراءة متأنية للواقع السياسي الراهن يمكننا ترجيح أحد الاحتمالات المرشحة بقوة للبروز في المستقبل ، هذا بعيدا عما تنوي السلطة تقديمه واقتراحه لحل مشكلاتها وأزماتها المتصاعدة في المستقبل المنظور ، وبمنطق الزمن ذاته الذي اذا حل بعض المشكلات وجعلها ورقة في هامش ملف المنسيات ، فانه أيضا يفجر الأزمات التي تؤدي بطبيعتها الى ايجاد حلول جذرية مغايرة ، لاترغب — السلطات خاصة — في وقوعها .

وليس لدى السلطة في البحرين ما يمكن الوثوق به والاطمئنان اليه لفعل الزمن في الاتجاه الاول فمن جهة تحاصرها الأزمات الاقليمية التي تجاوزت حدود خلافها الحدودي مع قطر التي بدأت تكسب جولات الخلاف الآن بعد أن أبدت مرونة فائقة في التسوية ، حتى دخلت في أزمات جديدة متميزة في نوعياتها مع كلا من الكويت والعربية السعودية ، اللتان أوقفتا معوناتهما المالية للبحرين بدعاوي سداد الديون والتكاليف المترتبة على عملية تحرير واعادة اعمار الكويت .

وهذا مادفع رئيس الوزراء البحريني خليفة بن سلمان آل خليفة للتصريح أكثر من مرة حول

رغبته في تطبيع العلاقات مع العراق . كاعلان نحد للسعودية والكويت كونهما ليسا الخيارين الوحيدين أمام البحرين . علما بأن السعودية والكويت تضعان الموقف من العراق على أنه المسطرة التي يتم من خلالها تحديد العلاقة مع أي طرف .

وتصاعدت حدة الأزمة البحرينية ــ الكويتية بعد أن أقدمت الاخيرة على طرد العمال البحارنة بطريقة مهينة في مطلع شهر أغسطس الماضي والتي على اثرها اضطر حاكم البحرين عيسى بن سلمان آل خليفة للسفر شخصيا الى العربية السعودية لتقديم شكوى الى الملك فهد ، حيث طالبه أمير البحرين بالتدخل لحل الأزمة فورا وقبول اعتذار البحرين عن تصريحات رئيس الوزراء الشيخ خليفة بشأن تطبيع العلاقات مع العراق ، وقد شرح الامير للملك فهد بأن السلطة في البحرين تعاني بما يكفيها من أزمات ومشاكل داخلية متعددة ، وليست لديها القدرة الآن لمجابهتها .. وقد نشرت الصحافة المحلية في البحرين مزارا بعد نهاية زيارة الامير للعربية السعودية وعودته الى البلاد ، تصريحات لرئيس وزراء يؤكد فيها على نجاح المهمة التي سافر الامير من أجلها الى الرياض بشكل يوحي تنازله عن تصريحاته السابقة .

أما الوجه الآخر للأزمة التي تعاني منها السلطة في البحرين اقليميا هي القادمة من طبيعة الاصلاحات والتغييرات التي أقدمت عليها سائر الدول الخليجية . فالكويت مثلا ستشهد ساحتها قريبا انتخابات مجلس الامة ، والسعودية ستشهد أيضا وللمرة الاولى تجربة مجلس الشورى . وهكذا خطت عمان والامارات خطوات قريبة ومشابهة في هذا الاتجاه .

ومن المؤكد أن البحرين لن تبقى طويلا بعيدة عن المؤثرات الاقليمية بالذات حينما يتطلع الشارع الى الحصول على الحد الادنى من الحقوق وهي مساواته بدول الجوار ، باعتبار أن أية خطوة اصلاحية في دول الجوار ستكون بمثابة خطوة لتعميق الأزمة بين طرفي المعادلة في البحرين السلطة والمواطن .. وهذا ما بدأت ملامحه تبرز بشدة ووضوح الى السطح يضاف الى ذلك رغبة الدولة الاقوى ــ العربية السعودية ــ لا أقل في تمرير تجربتها على الدول الاضعف ــ سيما البحرين ــ ، وهذا ما حاولت الصحف الرسمية التلميح له عبر أحاديثها المتكررة عن ملائمة ونجاح التجربة السعودية في المجلس الاستشاري المعين . مع أن قبوله في شارع البحرين ليس بالامر الهين سيما وأنه مر بتجربة متميزة في هذا الاطار منذ مطلع السبعينات .

إن الشارع الذي بدأ يتطلع بقوة منذ مدة الى التغيير ، وهو يمتلك التجربة المناسبة . من الصعب اقناعه بما هو أقل منها . واذا كانت حركة المطالبة الآن لم تتمدد بالشكل الذي تصبح فيه قادرة على اثبات نفسها على أرض الواقع ، فهذا لايعني أن الوضع الداخلي يقود الى ساحل الاستقرار المطلوب . بل إن أية خطوة تراجعية من شأنها إبقاء الثغرات والاخطاء التي تساعد على نمو هذه الحركة واتساع رقعتها . وهذا مايحدث تماما الآن .. لتأتي كأزمة أخرى هامة تضاف الى المأزق التي تعاني منها السلطة الحاكمة في البحرين .

وقد لوحظ في الآونة الاخيرة تحركات غير اعتيادية يقوم بها مثقفون ووجهاء وأعيان ، لدى رجال ورموز السلطة يطالبونها بالتغيير والاصلاح ، والاهم من ذلك هناك حركة شعبية عريضة في الشارع تتحدث بصوت مسموع عن الوضع وضرورة التعديل والتغيير ، بعد أن كانت الاحاديث حول التغيير تدور بالامس همسا بين النخب المثقفة فحسب دون الشارع العام ..

اذن السلطة في البحرين تحاصرها ثلاث مأزق حقيقية ، المأزق الناتج عن أزمة العلاقات مع دول الجوار ، التي بدأت تتصاعد في الآونة الاخيرة ، ثم المأزق الناجم عن بقاء البحرين بعيدة عن كل الاجراءات التي اتخذتها دول الجوار لفتح باب المشاركة أمام المواطنين ، وكذلك المأزق الداخلي المتمثل في رغبة المواطن للتغيير وإحداث الاصلاحات التي تلائم حركة الزمن في اتجاه الديموقراطية وتعزيز مبادىء حقوق الانسان ، اضافة الى العامل الدولي الذي ينظر اليه كعامل غير مشجع لاستمرار نهج الاستبداد والقمع في النظم السياسية الحاكمة . هو الاخر يأتي بمثابة نحد قاس وعنيف للسلطة في البحرين نظرا لاوضاعها الشاذة وغير المتسقة سيما في طبيعة العلاقة بين الثنائي السلطة والمواطن .

■ البحرين والخيار الديمقراطي ■

بعد أيام من اعلان الملك فهد عن تعيين ابن جبير رئيساً لمجلس الشورى ، ومع قرب موعد الانتخابات البرلمانية في الكويت ، وهما حدثان معبران الى حد كبير بالنسبة للخليج والبحرين تحديداً التي شهدت تجربة برلمانية في العام ١٩٧٣ قبل أن يحل الشيخ عيسى المجلس الوطني في ٢٥ أغسطس ١٩٧٥ اثر مناقشة بعض النواب لقانون أمن الدولة والذي انتهى الى احباط التجربة البرلمانية .

ومع ارتفاع الاصوات الديمقراطية في الشارع الخليجي وتلاشي تدريجياً العقدة السعودية من التحول الديمقراطي في الخليج ، أصبح الشارع البحراني يغص بالحوارات والحركات المطلبية الداعية الى اعادة الحياة البرلمانية في البحرين وهو أمر شعرت الحكومة الخليفية بضرورة التعاطي معه لا أقل لمجاراة شقيقاتها في مجلس التعاون الخليجي سيما السعودية والكويت . ولذلك بدأت وسائل الاعلام العربية والاجنبية توجه جزءا من اهتمامها في ترقب الحدث البحراني القادم ، فقد نقلت جريدة الحياة عن مصادر سياسية واقتصادية في المنامة أن تعيين مجلس وطني في البحرين بات وشيكاً وأن الشيخ عيسى يزمع اصدار مرسوم أميري في السادس عشر من ديسمبر القادم بمناسبة العيد الوطني للبحرين بهذا الشأن ، فيما ذكرت صحيفة صوت الكويت بأن مصادر سياسية بحرينية أكدت أن المشاورات حول تشكيل الملجس الوطني دخلت أخيراً مرحلة التفاصيل الرئيسية ، كانتخاب أعضاءه أو تعيينهم أو انتخاب نصفهم وتعيين النصف الآخر .

من جهة ثانية كتب مراسل رويتر في البحرين في التاسع والعشرين من سبتمبر الماضي نقلاً عن ديبلوماسيين قولهم انه من المتوقع ان تعلن الحكومة ــ عن ــ مجلس استشاري ــ في اواخر نوفمبر القادم او اوائل ديسمبر وأضاف الديبلوماسيون أن البرلمان الجديد سيتألف من ٣٠ مقعدا مثل البرلمان القديم لكن الحكومة ستعين جميع الاعضاء وسيكون رأيه استشاريا وليس له سلطات تشريعية مثل سلفه . وقال دبلوماسيون ان مسؤولين حكوميين بارزين اتصلوا بالمرشحين البحرينيين المحتملين وان عشرة من اعضاء البرلمان السابق ربما يعينوا اعضاء في البرلمان الجديد . ومن المتوقع ان يشمل البرلمان الجديد العديد من الشيعة وربما يصل العدد الى النصف ليعكس الى اكبر درجة ممكنة تشكيل السكان في البحرين .

في المقابل تبدي قوى المعارضة الوطنية والدينية ــ رغم مباركتها المبدئية ــ عدم ارتياحها من اسلوب التعيين وتعد ذلك ضرباً من ضروب التحلف والعودة للوراء وتجاوزاً للسياق الطبيعي لتطور المجتمع البحراني وتجربته البرلمانية الى جانب كون المجلس المحتمل سيكون مقتصراً على المجال الاستشاري وليس التشريعي كما يطالب به الشعب البحراني فان ذلك يعد ايغالاً في المخططات التهميشية وتكريساً للنظام العشائري وتقنيناً لاقصاء الشعب عن المشاركة السياسية الحقيقية وفي عملية صناعة القرار ، فضلاً عن تخوف هذه القوى من احتمالات تسريب الحكومة لمثل هذه الانباء لوسائل الاعلام دون صدور بيان رسمي أو تصريح ، يوحي بصدق نوايا الحكومة الخليفية قد ينطوي على لعبة قذرة تمارسها الحكومة ، لغرض الانحناء ــ مؤقتاً ــ لرياح الديمقراطية التي ستهب بقوة خلال الشهر الجاري على الكويت و بدرجة أقل على السعودية ، حيث ستقرر الحكومة بعد نتائج الانتخابات البرلمانية في الكويت ما اذا كانت ستعتمد اسلوب التعيين أو الانتخاب الحر في المجلس الوطني الدوعود ، أو ما اذا كانت ستقرر اعلان المجلس من أصل .

تقرير لجنة المحامين الدولية لحقوق الانسان في مينسوتا :

عار في البيت السعودي ـ ٣

ترجمة : أحمد عبد الله

■ ٤ ـ معاملة العمال الاجانب ..

● العمل حق تكفله الدولة والمجتمع لكل قادر عليه . وللانسان حرية اختيار العمل اللائق به مما تتحقق به مصلحته ومصلحة المجتمع . وللعامل حقه في الامن والسلامة في كافة الضمانات الاجتماعية الاخرى . ولايجوز تكليفه بما لايطيقه ، أو اكراهه ،او استغلاله ، أو الاضرار به ، وله ـ دون تمييز بين الرجال والنساء ـ الحق في التمتع بأجور عادلة والعلاوات والترقيات التي يستحقها » ١٦٨ » .

لقد تطلب النمو الجنوني في المملكة منذ الطفرة النفطية أعداد كبيرة من العمال الاجانب وفي الواقع يشكل هؤلاء ـ الذين يعتبرون كضيوف في المملكة ـ رقما مهما بالنسبة لعدد المواطنين . ففي عام ١٩٨٥م قدر أحدهم القوى العاملة في السعودية بـ « ٤،٤ » مليون نسمة من بينهم « ٢،٧ » مليون من العمال الاجانب « ١٦٩ » . وحسب تقييم أو تخمين جديد ، يبلغ عدد العمال الاجانب « ٣،٥ » الى « ٤ » مليون نسمة من كل عدد القوى العاملة في السعودية والذي يبلغ « ٧ » الى « ٨ » مليون عاملا ، أكثرهم من الدول النامية « ١٧٠ » . بالطبع ، يقدر اخرون عدد العمال الاجانب بـ « ٤ » الى « ٥ » مليون نسمة من كل القوى العاملة في السعودية أي « ٧ » الى « ٨ » مليون نسمة « ١٧١ » .

والمجتمع السعودي لديه خوف ورهبة تجاه الاجانب . لذا فان حضورهم بمثل هذه الاعداد الكبيرة يحدث جدلا سياسيا . والحكومة السعودية تحاول بين فترة وأخرى تقليل عدد العمال الاجانب في محاولة منها لتحجيم آثارهم الثقافية والسياسية . خلال الخطة الخمسية الثانية التي بدأت عام ١٩٧٥م ، كانت هناك محاولة لتقليل حجم العمالة المستوردة بحيث لاتزيد نسبة النمو السنوي فيها عن ١،٢ بالمائة .

وبالاضافة الى محاولة الحكومة السعودية تقليل القوى العاملة الاجنبية ، قامت بعمل آخر وهو التحول الى القوى العاملة الاسيوية بدلا من القوى العاملة العربية التي كان يخاف من تأثيراتها السياسية . وفي الواقع ، أصبحت آسيا بحلول عام ١٩٨٠م المصدر الرئيسي للقوى العاملة الاجنبية للمملكة العربية السعودية ، بل أن أحد التقارير قدر نسبة الاسيويين بـ ٦٠ ٪ من كل القوى العاملة الاجنبية في منطقة الخليج والبالغ عددها ٧،٦ مليون نسمة ١٢٧ .

وبسبب حرب ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ م الخليجية ، استمرت السعودية في تخفيض أعداد القوى العاملة العربية ـ خصوصا أولئك التابعين لكل من الاردن واليمن والسودان حيث وقفت حكوماتهم الى جانب العراق . ففي سبتمبر عام ١٩٩٠م ، أصدرت الحكومة السعودية قوانين مشددة جدا لاستخدام الاجانب مما نتج عنه اخراج أعداد كبيرة من اليمنيين والذين قدر عددهم بـ « ٨٠٠،٠٠٠ » عاملا . كما تم اخراج الفلسطينيين والاردنيين بأعداد غفيرة جدا ١٧٣ .

وعلى الرغم من محاولة الحكومة السعودية تحجيم أعداد وتأثير العمال الاجانب ، الا أن نسبتهم الحاضرة ليست بأقل من ٥٠٪ من كل القوة العاملة في السعودية . ولذان فان معرفة معاملتهم والظروف التي يعيشونها تعتبر شيئا مهما لاية دراسة مستفيضة وشاملة لأوضاع حقوق الانسان في السعودية .

■ أ ـ أوضاع العمل والانتهاكات :

من خلال دارسة أجرتها لجنة المحامين الدولية في مينسوتا حول أوضاع حقوق الانسان للعمال الاجانب في السعودية . وجدت بأن غالبيتهم يعانون من معاملة سيئة . فالاجحاف الاجتماعي المستمر والمستند على أساس الجنس والجنسية والديانة يخلق وضعا سيئا للعمال الاجانب من الدول النامية بشكل عام وللعاملات بشكل خاص . وقد أجرت اللجنة غالبية أبحاثها وتحرياتها حول العمال الاجانب من خلال العمال الفلبينيين . وقد قدر عددهم في عام ١٩٨٩م بأكثر من مليون نسمة كانوا يعملون في السعودية ١٧٤ .

وقد أوضح كل من أجريت معه مقابلة ـ تقريبا ـ من قبل اللجنة حول معاملة العمال الاجانب ، بأن العمال الغربيين يعاملون بصورة أفضل مما يعامل به الآسيويين والافريقيين والعرب الاخرين على أيدي السعوديين والحكومة السعودية . وتفاقمت الحالة سوءا مع الحاجة الملحة لاستمرار تدفق العملات الصعبة الى بلدان أولئك العمال .

ونتيجة لذلك غضت الحكومة الطرف عن الانتهاكات التي مورست ضد مواطنيها في السعودية .

وقد فاقمت أو زادت حرب ١٩٩٠ ـ ١٩٩١م الخليجية من انتهاكات حقوق الانسان ضد العمال الاجانب . فهناك تقارير كثيرة جدا حول رفض المستخدمين السعوديين مغادرة العمال الاسيويين للسعودية ، وذلك عبر احتجاز جوازات

الحكومة السعودية تسعى الى تقليص حجم العمالة الوافدة خشية تأثيراتها السياسية على المجتمع المحلي

وتذاكر سفرهم . كما أن العمال الآسيويين هم آخر من استلم الاقنعة الواقية من الغازات أثناء حرب الخليج [١٧٥] .

● ١ ــ تغيير الاتفاقيات :

إن الانتهاك الاكثر انتشارا والذي يعاني منه العمال الاجانب بمجرد دخولهم الى السعودية هو تغيير الاتفاقيات [١٧٦] . وتغيير الاتفاقيات يعني ان المستخدم السعودي يطالب عماله الاجانب عند وصولهم الى السعودية بتوقيع أوراق تعاقد جديدة تختلف كليا عن تلك التي وقعوها في بلدانهم من خلال وكالات التأجير أو التشغيل . بل حتى بلغ الحال في بعض الحالات الى أن بعض الاتفاقيات المبدلة كانت تحمل تواقيع العمال أنفسهم [١٧٧] .

وكثيرا مايتخلى المستخدم السعودي عن الرسميات والشكليات فيقول ببساطة للعامل الاجنبي بأن الراتب الجديد المخفض سوف يطبق وأن الواجبات أو الوظائف الجديدة لابد من تأديتها [١٧٨] . بالطبع كثيرا ماتشتمل الاتفاقيات الاصلية على تعويضات مالية للعمل الاضافي وعلى أوقات للراحة والترفيه . الا أنه وعلى الصعيد العملي ، أما تهمل كل الضمانات الواردة في الاتفاقيات واما أن تلغى بمجرد وصول العامل الاجنبي الى السعودية .

وفي أحيان كثيرة ، يعلم الاجانب بتغيير الاتفاقيات المعقودة معهم ، بعدما يتم تسليم جوازاتهم واحتجازها وبعدما ينقلون الى أماكن عملهم ولاشك أن الكثير من العمال الاجانب يقبلون بالظروف الجديدة المترتبة على تغيير الاتفاقيات وذلك لعدم امكانية العمل مع غير الذي كفلهم [١٧٩] . ولكونهم تحملوا مصاريف كثيرة من أجل الحصول على عمل . أما أولئك الذين يصرون على العودة الى بلدانهم فانهم في الغالب لايمتلكون مصاريف العودة اليها .

● ٢ ــ ساعات عمل طويلة وتأخير الدفع :

إن الدفع المتأخر لرواتب ــ لاسابيع بل أشهر ــ العمال الاجانب في السعودية هو أمر معروف وشائع . وقد أجرت اللجنة مقابلة مع اثنين من الفلبينيين الذين اتهما بتنظيم عمل جماعي غير مصرح به احتجاجا على عدم دفع المستخدمين السعوديين رواتبهما ورواتب زملائهما في العمل . وقد طرد أحدهما من العمل بينما استقال الاخر ، وقد احتجزا في السعودية لمدة شهرين اضافيين قبل أن يزودهما مستخدميهما السعوديون بتأشيرتي خروج . بالطبع لم يحصل أي منهما على راتب الشهرين الاضافيين الذين قضياهما في السعودية بعد الطرد والاستقالة [١٨٠] .

وتجدر الاشارة هنا الى أن هذا النوع من المعاملة ليس شاذا . فقد قال أحدهم بأنه وفي أي وقت كان هو أو أي زميل له في العمل يتقدم بشكوى فان المستخدم السعودي يعتبر ذلك مخالفة تستحق تخفيضا في الراتب [١٨١] . كما انه وفي حالة موثقة أخرى دفع لأحد الفلبينيين مبلغ من المال يعادل رابت أربعة أشهر بينما هو كان قد أمضى في مكان عمله سبعة أشهر [١٨٢] . والقانون السعودي يحرم تشكيل الاتحادات العمالية ويحرم أي نوع من انواع الاضراب . ويعاقب العمال الاجانب في غالبية المحاولات ــ حتى لو كانت في ظور التنظيم ــ بالطرد والسجن أو الترحيل [١٨٣] .

ويعمل كثير من العمال الاجانب لساعات إضافية طويلة [١٨٤] . وقد علمت لجنة المنامين الدولية في مينسوتا ومن خلال مقابلات اجرتها مع خادمات عملن في السعودية أنهن كن يعملن لمدة سبعة أيام في الاسبوع ــ طيلة الاسبوع ــ وفي بعض الاوقات كن يعملن لمدة ١٢ ــ ١٨ ساعة في اليوم [١٨٥] . كما ان غالبية الفلبينيين الاخرين ، والذين يعمل كثير منهم في الانشاءات والصناعات الثقيلة ، يعملون لساعات طويلة ، ستة أيام في الاسبوع ومن دون الحصول على أجور اضافية .

● ٣ ــ لاوجود للتعويضات

واذا اختلف العمال وأصحاب العمل فعلى الدولة أن تتدخل لفض النزاع ورفع الظلم واقرار الحق والالتزام بالعدل دون تحيز [١٨٦] .

على الرغم من أن قانون العمل السعودي يحرم كثيرا من الانتهاكات التي توجه ضد الاجانب [١٨٧] ، الا أن العامل ــ الذي يكون ضحية لتغيير اتفاقية العمل او العمل لاوقات اضافية تخالف نظام العمل السعودي ــ لاتقدم له الحكومة السعودية الا مساعدة بسيطة [١٨٨] . بل حتى أن كثيرا من العمال الذين اجرت معهم اللجنة مقابلات لم يكونوا يعرفون بأنه كان لهم الحق بأن يتقدموا بشكاويهم الى سلطات العمل السعودية .

وعندما يتقدم العمال الاجانب الى سلطات العمل في السعودية بشكاويهم حول تغيير الاتفاقيات أو استلام الرواتب بشكل او بآخر او لتعرضهم لانتهاكات جسدية ، فان النتيجة تكون مختلطة . وكثيرا ماترفض سلطات العمل في السعودية التحدث باللغة الانجليزية ، أو توفير مترجمين للعمال الاجانب [١٨٩] . وقد حصل اثنان ممن اجرت اللجنة معهم مقابلات مع بعض المساعدات من قبل السلطات السعودية عندما رفض مستخدميهما السعوديان دفع رواتبهما [١٩٠] .

إحدى النساء جلبت من الخارج للعمل كخياطة لحساب إحدى العائلات في الطائف بأجر شهري قدره [٢٥٨] دولارا . ولكنها بعد أن وصلت الى بيت مستخدمتها علمت بأن راتبها هو [١٥٠] دولارا وأن عليها أن تعمل ــ بالاضافة الى الخياطة ــ كخادمة . بالطبع عندما شكت حالها الى ابنة مستخدمتها ، قامت الاخيرة من جانبها بضربها .

المرأة غادرت بيت مستخدمتها السعودية في أحد الأيام واتجهت قاصدة مكتب العمل والعمال السعودي في الطائف . المسوول السعودي في المكتب والذي تحدث الى العائلة ، كتب رسالة الى المستخدمة السعودية طالبا منها اعطاء المرأة الراتب المناسب وعدم معاودة ضربها . كما استتبع المسوول الرسالة بزيارة الى البيت الذي كانت تعمل فيه المرأة محذرا المستخدمة السعودية بعدم العودة الى الضرب والا عرضت نفسها الى السجن. لكن ، لم تكن هناك متابعة من قبل المكتب ولذا لم يحص أي تغيير على أوضع المرأة والتي تركت السعودية من دون الحصول على راتب كامل . بالاضافة الى ذلك ، كان على المرأة أن تتحمل عروض بالممارسة الجنسية مع مسئولين سعوديين كانت قد تحدثت معهما في مكتب العمل والعمال [١٩١] .

وفي حادثة أو دعوى أخرى اشتكى أحدهم الى مكتب العمل والعمال السعودي التأخير في دفع رواتبه من قبل مستخدمه السعودي ، قال الموظف الفلبيني إنه وخلال الجلسة التوفيقية التي عقدت بطلب من مكتب العمل والعمال السعودي قام مندوب مستخدمه السعودي بتمزيق اتفاقية العمل المبرمة . كما قال أنه سجن لمدة ثلاثة أيام وتم ترحيله الى بلده بتهمة ارتكابه مخالفات جنائية . بالمناسبة العامل دفع تكاليف تذكرة العودة الى بلده [١٩٢] .

بعض العمال الفلبينيين يرفعون شكاويهم الى مسوولي سفاراتهم في

السعودية . والبعض الاخر لايعلمون ــ وبكل بساطة ــ الى اين يتوجهون بشكاويهم أو أنهم لايتوجهون بها الى أية جهة خوفا من ردود الفعل والعقوبة . وفي الواقع تعرض أحد الفلبينيين الذين أجرت معه اللجنة مقابلة الى الطرد من السعودية على يد مستخدمه بعد أن علم عن رفعه شكوى ضده لسفارة الفلبين في السعودية ١٩٣ .

فلبيني آخر أجرت معه اللجنة مقابلة ، قال انه تقدم بشكوى الى السفارة الفلبينية ضد مستخدمه السعودي لانه قام بخصم تكاليف علاجه في مستشفى من راتبه ، على الرغم من أن اصابته كانت أثناء العمل . كما أن المستخدم السعودي خصم تلك الايام التي قضاها العامل في المستشفى وخارجه من دون عمل . المستخدم السعودي وبعد أن سمع الشكوى المقدمة ضده الى السفارة استدعى البوليس فقام الاخير بسجن العامل لمدة يومين قبل أن يرحله الى بلده ١٩٤ .

وتحدث أحد العمال عن شكوى تقدم بها الى مستخدمه السعودي لعدم تسلمه لراتبه . كما وأشار الى أنه ذهب الى مكتب الوكالة التي حصلت له على عمل في السعودية . بعد الشكوى احتجز في غرفته لمدة شهر كامل من قبل مستخدمه . وأجبر قبل تحويل تأشيرة الخروج له على أن يعترف بأن عليه شراء تذكرة الرجوع الى بلده حسب ما جاء في العقد ١٩٥ .

■ ب ــ الظروف والاحوال المعيشية :

يعيش العمال الاجانب من الدول النامية عندما يكونون في السعودية ــ بشكل عام ــ في مخيمات ومجمعات سكنية جماعية مشاعة وفي شقق صغيرة . أما الظروف المعيشية في تلك المجمعات والشقق فهي في الغالب مزدحمة وقذرة . ووصف أحد العمال وهو ميكانيكي سيارات الحالة للجنة فقال انه كان يشاطر اثنين آخرين في بنءا الخرسانة المسلحة تبلغ مساحته ١٢ مترا ١٩٦ . وتعيش الخادمات في بيوت مستخدميهم بعيدا عن صديقاتهن وعن العاملات الاخريات . بالطبع ، خصص لبعض الخادمات غرفا خاصة بينما أجبرت أخريات على العيش في غرف الغسيل أو مخازن الاطعمة . وتحدثت كثير من الخادمات بأن أبواب غرفهن تقفل ليلا بينما تقفل أبواب المنازل عندما يتركهن مستخدميهن لوحدهن فيها .

● ١١ ــ العزل اعتمادا على الجنس والجنسية :

في الغالب يفصل أو يعزل العمال الاجانب الذين يعملون في موسسات كبيرة في المملكة عن بعضهم البعض اعتمادا على جنسياتهم . و بمعنى آخر يعيش الفلبينيون مع الفلبينيين والباكستانيون مع الباكستانيين وهكذا ..

وبمجرد وصول العمال الاجانب الى مطار الرياض الدولي . يقوم المسئولون في الحال بفصل الجنسين عن بعضهم البعض . ويحرم على الجنسين الاتصال ببعضهم البعض طيلة بقائهم في السعودية والتي قد تمتد في بعض الاحيان الى عدد من السنين ١٩٧ . ويقوم المطاوعة رجال هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، بإيذاء وفي بعض الاحيان يقومون بضرب العمال الاجانب الذين يتجرأون بالحديث مع النساء على الملا ١٩٨ . وقد تحدث بعض العمال الاجانب عن بعض الحالات التي سجن فيها عمال أجانب رجال ونساء بسبب التحدث الى بعضهم البعض على الملا ١٩٩ .

أحدهم قال أنه قد أوقف بعد أن نظر الى امراة سعودية كانت تمشي في أحد الشوارع في بلدة بالقرب من الحدود السعودية الاردنية . وقد حذره الشرطة من مغبة العودة الى مثل ذلك العمل مرة أخرى . وفي حادثة أخرى ضرب احد المطاوعة نفس الرجل بعد محاولته التحدث مع امراة فلبينية في أحد مخازن البيع ٢٠٠ .

● ٢١ ــ قيود على السفر والخروج :

إن حركة الاجانب في السعودية محددا جدا . فكل العمال الاجانب الذين قابلتهم اللجنة كان عليهم تسليم جوازات سفرهم الى مستخدميهم أو الى أولئك الذين قاموا بكفالتهم بمجرد وصولهم الى المطار . وأساسا يصبح العمال كالسجناء لمستخدميهم طيلة مدة بقائهم في المملكة . ويقوم كثير من المستخدمين السعوديين بانتهاك هذا النظام حتى يستغلوا عمالهم الاجانب الضعفاء اقتصاديا . وغير قانون العمل السعودي ، ليس هناك من قانون يوفر الحماية الظاهرية لكل من العامل المحلي والاجنبي . الحالات التي يمكن أن توصف بأنها عمل اجباري يمكن حدوثها وخصوصا في الاماكن البعيدة والمعزولة حيث لا يتمكن العمال من ترك أماكن عملهم ٢٠١ .

والعمال الاجانب معرضون للتوقيف والترحيل اذا ما قبض عليهم في شوارع المملكة وهم بدون اقامة سارية المفعول ولاتي يعتمدون في تزويدهم بها على مستخدمهم السعودي ٢٠٢ . كما يحتاج العمال الى اذن من مستخدمهم السعودي واجازة سفر اذا ما ارادوا السفر خارج اطار دائرة عملهم . وكثير من الخادمات لايسمح لهن حتى بترك بيوت مستخدميهن طيلة مدة وجودهن في البلاد ٢٠٣ .

إن الخروج من السعودية لايقل صعوبة عن الدخول . وعلى العمال الاجانب أن يحصلوا على تأشيرات خروج من مستخدميهم السعوديين . وقد تطول مدة الحصول على تلك التأشيرات الى عدة شهور مما يجبز العمال على البقاء في مراكز التهجير أو البقاء بشكل خفي مع أصدقائهم .

عدد ممن أجرت اللجنة معهم مقابلات قالوا بأنه كان عليهم ان يطلبوا من مستخدميهم السعوديين اعطائهم اذن لترك البلاد ٢٠٤ ، الا ان الاذن ليس مضمونا دائما .

● ٣١ ــ تحريم ممارسة الشعائر الدينية

لايسمح للعمال الاجانب من غير المسلمين بممارسة شعائرهم الدينية طيلة فترة وجودهم في المملكة . ويحاول كثير منهم جلب بعض التماثيل والكتابات الدينية الى داخل البلاد . وقد قال عدد ممن أجرت اللجنة معهم مقابلات بأن المسوولين السعوديين في النقاط الحدودية منعت كل التماثيل والكتابات الدينية التي جلبوها معهم بما في ذلك الصلبان والسبحات والبطاقات المقدسة ٢٠٥ . أما الذين يحاولون تهريب مثل تلك الاشياء فانهم يعرضون أنفسهم للاعتقال .

إن ممارسة أي نشاط ديني غير اسلامي في السعودية يعرض من يقوم به أو يمارسه ال التوقيف والاعتقال والترحيل ، ثم بالاضافة الى ذلك وحسب قول مساعدة ممرضة كانت تعمل في مستشفى بالمدينة المنورة ، أن كل العمال الاجانب ــ الذين يتوجب عليهم العمل في المدينة ومكة ــ لابد أن يعتنقوا الاسلام طيلة مدة وجودهم في المملكة ٢٠٦ . كما يجبر العمال الاجانب في المدن السعودية الاخرى ــ في بعض الاحيان ــ الى تادية الشعائر الدينية الاسلامية مع مستخدميهم ٢٠٧ .

■ جـ ــ انتهاكات قوى الامن :

أبدى كل من أجرت اللجنةمقابلات معهم من العمال الاجانب تخوفهم الشديد من رجال البوليس السعودي . وحسب أقوال بعض من قابلتهم اللجنة ، فان الضرب والجلد يمارسان ضد السجناء في السجون السعودية بانتظام في كل يوم جمعة ٢٠٨ .

إن التوقيف والاعتقال المتسرعين بالنسبة للعمال الاجانب من قبل السلطات السعودية هما أمر شائع ومن دون أية مراقبة لصلاحيات رجال الشرطة الذين يعتقلون لابسط الاسباب ٢٠٩ ويقوم رجال البوليس السعودي بما فيهم المطاوعة عادة ، باعتقال العمال ــ وخصوصا العمال من الدول النامية ــ أولا ومن ثم مسائلتهم فيما بعد . إن كل من قابلتهم اللجنة من العمال الاجانب تحدثوا عن أصدقاء وزملاء لهم ممن اعتقلوا أثناء وجودهم في السعودية . كما وتحدث بعضهم عن اعتقالات حدثت لهم أنفسهم .

فقد سجن أحدهم لانه لم يخبر رجال الشرطة عن سرقة يدعي أنه شهدها . وقد ضرب على وجهه وسجن لمدة ثماني عشرة ساعة قبل أن يطلق سراحه ٢١٠ . كما تحدث عامل آخر عن أصدقاء له فقال انهم ضربوا وجلدوا بالسياط عندما كانوا في سجن سعودي ٢١١ .

واعتقل آخر بعدما ارتطمت سيارة رجل سعودي بسيارته . بالطبع اعتقل

العمال الوافدون من الدول النامية يعانون من سياسة التمييز المستند على أساس الجنس والجنسية والديانة بخلاف العمال الغربيين

العامل في نفس مكان الحادث بعدما اتهمته زوجة الرجل السعودي بانه هو المخطىء وعللت ذلك بقولها : لو لم يكن ــ اي العامل ــ في السعودية لما وقع الحادث ٢١٢ . وقد اطلق سراح الرجل بعد يومين من السجن بكفالة من مستخدمه وبعد أن ضرب بشدة من قبل ثلاثة أفراد من رجال البوليس . وتجدر الاشارة هنا الى أن المستخدم السعودي قام بخصم قيمة الكفالة وبدل الايام التي تغيب فيها العامل عن وظيفته بسبب الضرب ضد رجال الشرطة ، من راتبه .

وتحدث أحد الفلبينيين عن صديق له فقال انه اعتقل من قبل رجال الشرطة السعوديين لانهم وجدوا رسالة ، كان قد كتبها في شقة صديق اخر كان قد اعتقل من قبل . وقد ضرب على أخمص قدميه من قبل رجال الشرطة أثناء سجنه ٢١٣ .

واحد من قابلتهم اللجنة تحدث عن صديق له فقال انه اعتقل لانه نقل حقيبة مسروقة الى السلطات السعودية . السلطات السعودية لم تكتف بضربه ، بل سجنت مسئوله الاميركي الذي اعترض على المعاملة السيئة ولمدة اسبوعين ٢١٤ .

ومن الشائع أن يقوم المستخدمون السعوديون بتخويف العمال الاجانب برجال الشرطة عند حدوث اي نزاع مرتبط بالعمل . حتى ان مستخدما سعوديا سخر من عماله الذين يعاملهم معاملة سيئة وذلك بتذكيرهم بانهم لن يحصلوا على اية مساعدة من قبل الحكومة السعودية لارتباطاته القوية ولانهم مجرد عمال اجانب ٢١٥ .

■ د ــ الخادمات :

ان غالبية العاملات الاجنبيات في المملكة هن خادمات في بيوت مستخدميهن . وبسبب عدم توفر الحماية القانونية لهن ٢١٦ . اضافة الى الطبيعة الخاصة لمحيط عملهن . فانهن يتعرضن وبشكل اكبر من غيرهن من العمال الاجانب لخطر الانتهاكات .

وبشكل روتيني تشتكي الخادمات العائدات من السعودية من كثرة العمل وقلة الرواتب والغذاء . كما ويشتكين من تعرضهن للضرب والانتهاكات الجنسية وان لامكان يرجعن اليه لعلاج أوضاعهن . وحسب ماجاء في مقابلات اجرتها اللجنة مع عدد كبير من الخادمات ، فانهن كن يحتجزن في بيوت مستخدميهن حتى وان لم يكن هنالك فيها أحد . بل واكثر من ذلك ان غالبيتهن . وبسبب عدم امتلاكهن للاقامة . لايستطعن مغادرة بيوت مستخدميهن حتى وان كانت ابوابها غير مقفلة .

ويمكن أن لاتلتقي او تتزامل غالبية الخادمات مع اي احد من غير مستخدميهن . بما في ذلك خادمات اخريات في نفس الحي او المكان . ان معاشرة الرجال الاجانب ومزاملتهم أمر محرم بشدة . كما ان من تقوم بفعل ذلك تتعرض الى عقوبات شديدة من بينها الضرب او الترحيل ٢١٧ .

ومن الطبيعي أن تنهض الخادمة في السعودية من النوم مبكرا وان تذهب الى فراشها في وقت متأخر . اي انها اول من ينهض واخر من ينام . وعلى الرغم من المسوولية المحددة تختلف من حالة الى اخرى . الا ان الخادمات ينجزن الاعمال المنزلية بما في ذلك الطبخ والتنظيف والاهتمام بالاطفال والخياطة . وليس من المستغرب أن تودي خادمة واحدة مثل هذه الاعمال المنزلية في اكثر من بيت . وهناك تقارير تقول بانه يتوجب على الخادمات في بعض الاحيان ان يعملن لمدة ١٢ ــ ١٦ ساعة يوميا وعلى مدار ايام الاسبوع سبعة أيام ٢١٨ .

كانت احدى الخادمات تعمل لدى عائلة في مدينة الدمام خلال الفترة ما بين مارس ونوفمبر من عام ١٩٩٠م . وقد كانت تعمل من الساعة السابعة صباحا وحتى الساعة الواحدة من صباحج اليوم التالي من دون السماح لها باخذ قسط من الراحة خلال النهار . وعندما كانت تطالب باخذ قسط من الراحة كان مستخدمها يجيبها كالتالي : انت غير مسموح لك بالراحة لانني انا ادفع لك وكان يسمح للخادمة بتناول وجبة واحدة من الطعام . رز ودجاج . في الساعة الثانية عصرا . اما وجبة العشاء ، فانه كان يسمح لها بتناول شيء من الخبز مع الشاي ٢١٩ .

وكانت الخادمة وهي فتاة شابة تنام في المخزن من دون جهاز تكييف . كما ان مستخدميها لم يدفع لها أجرة في المرة الاولى الا بعد مضى اربعة أشهر من عملها في بيته . اما في المرة الثانية فقد أمضت الفتاة شهرين قبل ان تتمكن من استلام أجرتها . بالطبع عندما شكت أوضاعها العملية لمستخدمها وطالبت بالعودة الى الفلبين ، قام المستخدم السعودي باحتجاز أجرة ثلاثة أشهر لكي يشتري لها تذكرة عودة الى بلدها .

لم يكن مستخدمها يسمح ــ أبدا ــ لها بمغادرة المنزل لوحدها . وعندما يغادر أفراد العائلة المنزل يغلقون عليها أبوابه . وقد قال لها مستخدمها بان رجال الشرطة سوف يعتقلونها عندما تخرج لوحدها . كما انه كان ممنوعا عليها مخالطة ومحادثة عمال فلبينيين اخرين كانوا يعيشون في الدمام ٢٢٠ .

وادعت خادمات اخريات بأن مستخدميهن كانوا يضربونهن بانتظام عندما يكونون غير راضين عن أعمالهن أو عندما يكونون في حالة مزاجية غير مريحة ٢٢١ . وقصص الضرب شائعة ووسائلها في بعض الاحيان تكون الاحذية وفرش الشعر ٢٢٢ .

وقد قام عدد من مثلي لجنة المحامين الدولية في مينسوتا بمراجعة شهادات وافادات كثير من النساء الفلبينيات اللاتي عدن من المملكة . وهناك بعض النماذج لتلك الافادات والشهادات التي تعطي صورة كالحة للحياة التي عاشتها تلك الخادمات في السعودية .

✹ الحالة الاولى :

تعاقدت امراة فلبينية كخياطة . وعندما وصلت الى السعودية أجبرت على العمل كخياطة وخادمة . وأجبرت على العمل لاوقات اضافية من دون أجر . وسمح لها بأن تاكل وجبة في اليوم . كما دفع لها أجر اقل مما هو متعاقد عليه معها . وبعد أن هربت الى السفارة الفلبينية من بيت مستخدمها ، حولت الى السلطات السعودية والتي حولتها بدورها الى زنزانة الترحيل في دائرة الضمان الاجتماعي لمدة شهر .

✹ الحالة الثانية :

مستخدم سعودي لم يشاهد أو لم يقابل مستخدمته في مطار الرياض الدولي . فقامت السلطات السعودية باعتقالها لمدة أربعة أيام في زنزانة الابعاد والترحيل . مستخدم اخر اخرجها من الزنزانة . ولم تحصل على اي راتب فهربت من مستخدمها فأدخلت زنزانة الابعاد لمدة شهر ونصف .

✹ الحالة الثالثة :

امراة فلبينية تعاقدت كخياطة . الا انها اخبرت عند وصولها للسعودية بأن عليها ان تعمل كخادمة . لم يدفع لها أجر طيلة الشهور الاولى لاقامتها في البلاد . ولم يعطها مستخدمها السعودية طعاما كافيا وكان يضربها ثم هربت بعد أن أمضت في زنزانة دائرة الضمان الاجتماعي .

✹ الحالة الرابعة :

فلبينية تعاقدت كخياطة وكانت تعمل من الساعة التاسعة صباحا وحتى الساعة

يحـرّم قـانـون العمل السعـودي كثيـر من الانتهـاكات الا أن العمال يقعون ضحية لتغيير اتفاقيات العمل دون حماية قانونية

الحادية عشر ليلا . لم يكن يسمح لها بالجلوس اثناء ساعات العمل . وكان مطلوبا منها ان تودي اعمالا منزلية كخادمة وذلك من الساعة الخامسة والنصف عصرا وحتى الساعة الثامنة والنصف مساء. كان مستخدمها يتلف رسائلها التي كانت ترد اليها من الفلبين . كما انه كان يعصب عينيها في الطريق من البيت الى المحال التجارية . وعندما أصيبت بالتهابات في قدمها بعث بها مستخدمها الى بلادها بدلا من ان يعالجها .

● الحالة الخامسة :

فلبينية أخرى كانت تستلم راتبا شهريا اقل بخمسين دولار من الراتب الذي كانت قد تعاقدت عليه . وكانت تعمل من الساعة الخامسة صباحا وحتى الساعة الثانية صباحا من اليوم التالي وبشكل يومي . اما مستخدمها فقد كان يضايقها كلاميا ويهددها بارسالها الى الصحراء . وبعد هروبها منه ــ اي من مستخدمها ــ أرسلت الى دائرة الضمان الاجتماعي قبل ترحيلها الى بلدها .

● الحالة السادسة :

كانت قد تعاقدت كخياطة . الا انها اجبرت على العمل كخادمة بعد ابراز أوراق تعاقد مزورة . عملت خادمة عند الامير سعد بن عبدالله ال سعود . وكانت تعمل طيلة اثني عشر ساعة في كل يوم ومن دون عطلة.وعندما مرضت رفض مستخدمها ارسالها الى الطبيب فهربت الى السفارة الفلبينية وقام المسوولون فيها بارسالها الى ممثل عن مستخدمها من جانبه بضربها بعد رجوعها ٢٢٣ .

وتعلم الحكومة الفلبينية بالمعاملة السيئة للخادمات الفلبينيات في المملكة . ويضيف تقرير داخلي صدر عن السفارة الفلبينية في المملكة في عام ١٩٨٧م معاملة الخادمات الفلبينيات بالتالي :

★ لاتتمتع النساء اللاتي تذهبن للعمل في السعودية كخادمات باي نوع من الحماية .. ومن خلال تجربتنا فان الخادمات يتعرضن الى اهانات وانتهاكات نتيجة للثقافة التي تمارس في المملكة . كما لازال ينظر الى الخادمات في المملكة على أنهن عبيد لايتمتعن باي نوع من النوع . ثم انه يمكن اعطاءهن كهدايا للاخرين . وبالاضافة الى ذلك يمكن ان يعاملن بخشونة وقسوة . واذا ماشكين حالهن فانهن يصبحن تحت رحمة رجال الشرطة الذين يرسلون بهن الى السجن حتى وان كن محقات .وقد تمكنا من توثيق الانتهاكات التي مورست ضد الخادمات الفلبينيات وبعثنا بتقاريرتنادي بالوقف الموقت لمثل هذه الممارسات . اما اولئك الذين كانوا ضد المناداة بوقف الممارسات والانتهاكات فكانت حجتهم بان دخل الخادمات يشكل دعما اقتصاديا للحكومة . الا اننا لازلنا نقول بان دخل الخادمات لايعادل المشاكل التي تواجهها بسببهن .

★ وعلى اي حال وبالرغم من اننا طالبنا برواتب للخادمات تتراوح مابين ٢٠٠ و ٣٠٠ دولارا . الا أن مستخدميهن يدفعون لهن رواتب تتراوح مابين ١٠٠ و ١٥٠ دولارا . وليست هناك طريقة يتمكن من خلالها من تقديم شكاويهن . فهن مادمن في بيوت مستخدمهن . لايتمكن من الالتقاء باي أحد . وتبقى جوازات سفرهن وحسب القانون السعودي في حوز مستخدميهن . اما تأشيرة الخروج فلا يمكن تأمينها الا عبر المستخدمين السعوديين . واللاتي يحالفهن الحظ فيهربن ليقدمن شكاويهن الى سفارتنا . فان العمل على هذه القضية ليس مجديا وأن على الخادمات ان يوافقن على قرارات مستخدميهن . وقد وثقنا او سجلنا ٢٣٠ حادثة انتهاكات سواء كانت جسدية او جنسية ..

★ اننا نكرر توصيتنا الشديدة بفرض وقف كامل لارسال الخادمات للمملكة العربية السعودية ٢٢٤ .

★ وبالاضافة الى الشكاوي من اجراء الاعتداءات والانتهاكات الجنسية ٢٢٥ . وهناك شواهد واسعة على تعرض الخادمات الى اعتداءات وانتهاكات جسدية . ففي حالة حدثت موخرا اعيدت خادمة الى بلدها بعد تعرضها الى اعتداء شديد من قبل مستخدمها . والخادمة تصف الحالة كالتالي :

« كان مستخدمي ــ باستمرار ــ يضغط على اذني حتى تتورما ويتغير لونهما . كما كان يضربني بالعقال حتى يسيل دمي . وعندما ضربت بقضيب حديدي .أصيبت سبابتي اليسرى بالتهاب فاضطررت لقطعها عند طبيب . ثم ان مستخدمي قام بحرق وجهي وساعدي وساقي .. كان يجز شعري ولم يكن يطعمني الى ان افقد كل طاقتي . وقد فقدت اسناني من جراء الضرب المستمر الذي تعرضت له ٢٢٦ .

وقد وصلت الى الفلبين ضعيفة سيئة التغذية . قليلة الشعر . بحروق على وجهها وباذان متغيرة من الالتهابات ٢٢٧ .

والنساء اللاتي يمتلكن الشجاعة فيهربن من مستخدميهن . فانهن يعلمن بسرعة ان المساعدة التي يحصلون عليها من قبل السفارة الفلبينية . او السلطات السعودية هي مساعدة تكاد لاتذكر . وهناك اتفاقية بين الحكومة السعودية والسفارة الفلبينية حول معالجة حالات هروب الخادمات من مستخدميهن وطلبهن اللجوء الى سفارة بلادهن بسبب معاملتهن معاملة سيئة وتنص الاتفاقية على وجوب تسليم المسوولين الفلبينيين في السفارة اللاتي يلجأن اليهم من الخادمات للسلطات السعودية خلال ٢٤ ساعة . وتسلم الخادمات بعد ذلك الى دائرة الضمان الاجتماعي بمثابة سجن نسائي الى ان تحل مشاكلهن ٢٢٨ .

★ وتحدث مسوول رسمي في السفارة الفلبينية وهو منزعج فقال ان كثيرا من الخادمات تعرضن لمضايقات جنسية او اوذين من قبل مسوولين في مباني دائرة الضمان الاجتماعي ممارسة الجنس مع الخادمات في مقابل السماح لهن بالاتصال بسفارتهن ٢٢٩ .

وقد بقيت بعض الخادمات لشهور في دائرة الضمان الاجتماعي . بينما بقيت اخريات حتى جاء لهن مستخدموهن واعادوهن الى حيث الاجواء التعسفية . وفي الحالات التي اعيدت فيها الخادمات بقوة الى مستخدميهن . فانهن ــ اي الخادمات ــ تعرضن فيها الى معاملة قاسية وذلك لهروبهن ورفع الشكاوي .

★ وحسب اقوال ١٧ امراة ممن احتجزن في دائرة الضمان الاجتماعي في عام ١٩٨٩م ثم ترحيلهن . فان مدد الاحتجاز تراوحت فيما بين ثلاثة ايام وثلاثة اشهر . وفي الاصل تلجا الخادمات الى سفارات بلدانهن شاكيات ماتعرضن له من الانتهاكات من قبل مستخدميهن . أو من قبل اقاربهم . وتشمل الانتهاكات على المعاملة السيئة . والشتم . وعدم اعطائهن رواتب لمدد تتراوح مابين الشهرين والسنتين وتحميلهن اعمال اضافية . وعدم اعطائهن الغذاء الكافي وتغيير الاتفاقيات ٢٣٠ .

★ وطيلة المدة التي تقضيها الخادمات في دائرة الضمان الاجتماعي فان المسوولين في السفارة الفلبينية ليس لهم ارتباط بهن الا بشكل محدود جدا . هذا اذا كان هناك ارتباط اصلا . وفي غالبية الحالات لا يسمح لاحد بالاتصال بالمحتجزات في دائرة الضمان الاجتماعي الا اذا كان قريبا منهن . وهذا يعني عدم امكانية زيارة الخادمات بتاتا لانهن غريبات .

■ هـ ــ حماية دولية للعمال المهاجرين :

صادقت الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة ــ بحضور مندوبين عن المملكة ــ على معاهدة دولية حول الحماية الدولية للعمال المهاجرين . ويعتبر الميثاق العالمي لحماية حقوق كل العمال المهاجرين وأعضاء عوائلهم ٢٣١ أول وثيقة شاملة تدعو الى الحاجة الى بذل جهود أوسع لتطوير الاوضاع وتامين حقوق الانسان والكرامة لكل العمال المهاجرين . وعلى الرغم من أن المملكة

ليست عضوا في الميثاق . الا ان حضورها في الجمعية العمومية وتصويتها لتبنيه هو دلالة على موافقتها على المعايير الدولية المتنامية في هذا الحقل . لكي تبقى الممارسة السعودية هي الوحيدة التي حادت عن تلك القواعد .

وتعرف المعاهدة العامل المهاجر او تحدده بأنه هو شخص سيرتبط او هو مرتبط . او انه لازال مرتبطا بنشاط يكافىء عليه في بلد ليس هو — او هي — من مواطنيه ٢٣٢ .

وتحمي المعاهدة حقوق العمال المهاجرين في حقول مختلفة كالحرية والتعذيب . الاستبعاد . الفكر . الضمير . الدين . السرية . الملكية . امن الشخص . أوضاع الاعتقال والسجن . المساواة امام محاكم وطنية . وثائق السفر واجازات العمل . الاتصال بالسلطات القنصلية والديبلوماسية . واوضاع التوظيف .

كما انشات المعاهد لجنة حماية حقوق كل العمال المهاجرين واعضاء عوائلهم لاستلام وتقديم الملاحظات حلو التقارير الدورية التي تعدها احزاب كل بلد عن الاجراءات التشريعية والقضائية والادارية التي تتخذ لاعطاء دفع لبنود او شروط الميثاق .

ويستند الميثاق العالمي لحماية حقوق كل العمال المهاجرين واعضاء عوائلهم الى هيكل قائم من قوانين العمل . كما وانه نتيجة للحركة العمالية العالمية المتنامية فان اهم المعاهدات حلو حقوق الانسان سوف يتم تبنيها في الامم المتحدة . وعلى الميثاق العالمي لحماية حقوق كل العمال المهاجرين واعضاء عوائلهم ان يضع القوانين في المملكة من اجل حقوق العمال الاجانب ويحدد واجبات الحكومة السعودية من أجل حماية تلك الحقوق .

■ مصادر الفصل الثالث :

١٦٨ — ميثاق القاهرة لحقوق الانسان في الاسلام . المادة رقم ١٣ . راجع الهامش رقم ٨٨ .
١٦٩ — الاكونوميست . ١٢ مايو ١٩٩٠م صفحة ٩ .
١٧٠ — وزراة الخارجية الاميركية في صفحة ١٦٢٦ . راجع الهامش رقم ٨٩ .
١٧١ — نيويورك تايمز . راجع الهامش رقم ٣ .
١٧٢ — أخبار دالاس الصباحية . ١ يناير ١٩٩١م في ١٨ .
١٧٣ — وكالة الانباء الفرنسية . ١٣ اغسطس ١٩٩٠م . السعودية تزمع اخراج الفلسطينيين الى الاردن .
١٧٤ — العمال الفلبينيون المهاجرون : اعادة تقييم . فلبين هيومان رايتس مونيتور في شهر سبتمبر ١٩٩٠م .
١٧٥ — فار ايستن إيكونوميك ريفيو . ٢ مايو ١٩٩١م صفحة ١٣ .
١٧٦ — راجع على سبيل المثال مقابلة مع ك مانيلا . ١٩ مارس ١٩٩١م . كذلك وزراة الخارجية الاميركية في صفحة ١٦٢٧ . راجع الهامش رقم ٨٩ .
١٧٧ — مقابلة مع و . راجع الهامش رقم ١٧٦ .
١٧٨ — افادة الحالة الاولى . كانلونجان سنتر فاونديشين . ٥ / ١٠ / ١٩٩١م .
١٧٩ — راجع وزراة الخارجية الاميركية في صفحة ١٦٢٧ . راجع الهامش رقم ٨٩ .
١٨٠ — مقابلة مع س . مانيلا . ٢٢ /٣/ ١٩٩١م . مقابلة مع ف . مانيلا . ١٩ / ٣ /١٩٩١م .
١٨١ — مقابلة مع ي راجع الهامش رقم ١٧٦ .
١٨٢ — رامون مونوز . ماكترايد انترناشيونال اند سيرفيس . الوكالة الفلبينية للتوظيف لماوراء البحار . حالة او مشكلة رقم ٢٠٤ —٠٣ —٨٧ ل ٢٧ أغسطس ١٩٩١م .
١٨٣ — نقابات التجارة العالمية ٣٥٢ ١٩٨٧ . راجع وزراة الخارجية الاميركية في صفحة ١٦٢٦ . راجع الهامش رقم ٨٩ .
١٨٤ — راجع قانون العمل السعودي .
١٨٥ — مقابلة مع ر . مانيلا ١٩ / ٣ / ١٩٩١م . مقابلة مع ك . راجع الهامش رقم ١٧٦ .
١٨٦ — ميثاق القاهرة لحقوق الانسان في الاسلام المادة ١٣ . راجع الهامش رقم ٨٨ .
١٨٧ — راجع قانون العمل والعمال . راجع الهامش رقم ١٨٤ .
١٨٨ — راجع قانون العمل السعودي .
١٨٩ — مقابلة مع ب ب . مانيلا . ٢١ / ٣ / ١٩٩١م .
١٩٠ — مقابلة مع ك . راجع الهامش رقم ١٧٦ . مقابلة مع دبليو مانيلا . ١٩ ٣ / ١٩٩١م .
١٩١ — مقابلة مع ك . راجع الهامش رقم ١٧٦ .
١٩٢ — مشكلة أو حالة مونوز . راجع الهامش رقم ١٨٢ .
١٩٣ — مقابلة مع سي سي . مانيلا . ٢١ / ٣ / ١٩٩١م .
١٩٤ — مقابلة مع دي . مانيلا ٢١ / ٣ / ١٩٩١م .
١٩٥ — شهادة المشكلة أو الحالة رقم ٧ . كانلونجان سنتر فاونديشين ١ / ٦ / ١٩٩٠م .
١٩٦ — مقابلة مع ب . راجع الهامش رقم ١٨٩ .
١٩٧ — مقابلة مع ر . راجع الهامش رقم ١٨٥ .
١٩٨ — مقابلة مع و . مانيلا ٢١ / ٣ / ١٩٩١م .
١٩٩ — المصدر السابق .
٢٠٠ — مقابلة مع ف . مانيلا ٢١ / ٣ / ١٩٩١م .
٢٠١ — وزراة الخارجية الاميركية في صفحة ١٥٨٧ . راجع الهامش ٥٢ .
٢٠٢ — راجع مقابلة ك . راجع الهامش ١٧٦ . الصحف السعودية نشرت تحذيرا للعمال الاجانب بضرورة حملهم اقاماتهم اثناء تجوالهم في الشوارع .
٢٠٣ — راجع المقابلة مع ر . راجع الهامش رقم ١٨٥ . راجع المقابلة مع ك . راجع الهامش رقم ١٧٦ .
٢٠٤ — راجع المقابلة مع ر . راجع الهامش رقم ١٨٥ . راجع المقابلة مع س . راجع الهامش رقم ١٨٠ .
٢٠٥ — راجع المقابلة مع ر . راجع الهامش رقم ١٨٥ .
٢٠٦ — مقابلة مع ف . مانيلا ١٩ / ٣ / ١٩٩١م .
٢٠٧ — مقابلة مع ز . مانيلا . ٢١ / ٣ / ١٩٩١م .
٢٠٨ — راجع المقابلة مع ف . راجع الهامش رقم ٢٠٠ . راجع المقابلة مع يو . راجع الهامش رقم ١٧٦ . راجع ايضا المقابلة مع او . راجع الهامش رقم ١٩٨ .
٢٠٩ — أثناء حرب ١٩٩١م الخليجية . أصدر امير الرياض بعض القوانين الامنية لاول مرة تحدد بعض الظروف التي يمكن من خلالها اعتقال الاشخاص .
٢١٠ — مقابلة مع ف . راجع الهامش رقم ٢٠٠ .
٢١١ — مقابلة مع يو . راجع الهامش رقم ١٧٦ .
١٢ — مقابلة مع ز . راجع الهامش رقم ٢٠٧ .
٢١٣ — مقابلة مع ف . راجع الهامش رقم ٢٠٠ .
٢١٤ — المصدر السابق .
٢١٥ — راجع الشكاوي الصادرة عن العاملين في المستشفى الاهلي بحائل .
٢١٦ — نظام العمل والعمال . راجع الهامش ١٨٤ .
٢١٧ — مقابلة مع دبليو . راجع الهامش رقم ١٩٠ .
٢١٨ — وزراة الخارجية الاميركية في صفحة ١٥٨٧ . راجع الهامش رقم ٥٢ .
٢١٩ — مقابلة مع ر . راجع الهامش رقم ١٨٥ .
٢٢٠ — المصدر السابق .
٢٢١ — راجع المقابلة مع كيو . راجع الهامش رقم ١٧٦ .
٢٢٢ — مقابلة مع ل . مانيلا ٢٢ / ٣ / ١٩٩١م .
٢٢٣ — الحالة او المشكلة الواردة مأخوذة من شهادات مضبوطة في ملفات كانلونجان سنتر فاونديشين وهي موسسة غير حكومية .
٢٢٤ — تقرير السفارة الداخلي الصادر عن قسم العمل في السفارة .
٢٢٥ — راجع المقابلة مع كيو . راجع الهامش رقم ١٧٦ .
٢٢٦ — راجع فلبين ستار ٢٣ / ٣ / ١٩٩١م في الصفحة الاولى . مقابلة مع ك . مانيلا ، ٢٢ / ٣ / ١٩٩١م .
٢٢٧ — المصدر السابق .
٢٢٨ — مقابلة مع ك . راجع الهامش رقم ٢٢٦ .
٢٢٩ — مقابلة مع ك . راجع الهامش رقم ٢٢٦ .
٢٣٠ — راجع القائمة التي اعدتها موسسة كانلونجان سنتر فاونديشين ٢٢ / ١١ / ١٩٨٩م .
٢٣١ — حضر مندوبون سعوديون في اجتماع الجمعية العامة لتبني الميثاق العالمي من أجل حماية حقوق كل العمال المهاجرين واعضاء عوائلهم . ١٥٨ / ٤٥ . جي . أيه . ار اي اس . في ١٩ / ١٢ / ١٩٩٠م . ١٩٩١م ٣٠ . أي . ال . ام . ١٥١٧ . افتتح للتوقيع عليه في ٢ / ٥ / ١٩٩١م . كما وافق المندوبون السعوديون على القرار الذي يطلب من كل الدول للتصديق على الميثاق ٤٦/١١٤ . جي . أيه . ار اي اس . ١٧ / ١٢ / ١٩٩١م .
٢٣٢ — المصدر السابق . المادة ٢ .

مذكرة النصيحة

(١ من ٢)

إعداد : عبد الأمير موسى

بعد أربعة شهور على صدور انظمة الحكم المعلن عنها في الاول من مارس الماضي ، عاد صقور التيار السلفي الى حلبة الصراع مع الحكومة بعد أن كانت أغلب التوقعات تجمع على انسحابهم في الجولة الاخيرة من الصراع ، وفوز العائلة المالكة في استيعاب حركة المعارضة السلفية واستمالة كبار قادتها ، في خطة ذكية نفذها الملك لامتصاص الفورة السلفية التي انفجرت في الايام الاولى لأزمة الخليج الثانية واستمرت قرابة عام ونصف العام تخللتها عمليات شد وجذب في صورة اعتقالات ومنع سفر وفصل من الوظائف ومضايقات طالت أقطاب التيار السلفي المعارض والناشطين في حركته .

وكان يبدو لأول وهلة أن التيار السلفي قد أذعن لضغوطات العائلة المالكة وقراراتها الصارمة وعاد في نهاية الامر الى بيت الطاعة ، من خلال طلبات العفو التي تقدم بها أكثر من قطب في التيار السلفي للملك عما بدر منهم من مواقف وخطب ونشاطات تعتبر مجتمعة أعمالاً مناوئة للحكومة ، اضافة الى الخطابات التي ألقاها أقطاب آخرون في التيار السلفي خلال الفترة السابقة على اعلان الانظمة توحي بتبدل كبير في وتيرة الخطاب السياسي السلفي و يتضح ذلك من اسلوب الشيخ سفر الحوالي في دفع تهمة الكفر التي رمى بها بعض العلماء على مشايخ التيار السلفي المعارض بما فيهم الحوالي نفسه ، ثم صمت التيار السلفي بكافة أتجاهاته حيال أنظمة الحكم الثلاثة ، بعد أن كان المراقبون مجمعين على أن التيار السلفي المعارض سيقود مرحلة متطورة وخطرة ضد الحكومة نتيجة الاحباط الذي سببته مواد الانظمة والتي جاءت معاكسة لطموحات دعاة الاصلاح من وطنيين ودينيين ، الا أن شيئاً من هذا القبيل لم يحصل بل التزم صقور المعارضة السلفية الصمت والتحفظ ، ورفضوا حتى التعليق على الانظمة بالسلب أو الايجاب أسوة بالمرشد الروحي الشيخ عبدالعزيز بن باز .

وبعد أربعة شهور على صدور الانظمة الثلاثة وقبل شهر واحد من الموعد النهائي الذي حدده الملك في الاول من مارس للاعلان عن أسماء أعضاء مجلس الشورى والذي انتهى في مطلع شهر سبتمبر الجاري ، حطم التيار الديني باتجاهيه السلفي والليبرالي جدار الصوت عبر اصدار « **مذكرة النصيحة** » ليعاود استخدام مفرداته القديمة في المعارضة متجاوزاً الانظمة الثلاثة التي يبدو أن موادها المائة والاثنين وخمسين لم تثر ــ كما هو واضح من المذكرة ــ انتباه أي منهما بل كان تعاملهما مع الانظمة مجرد اشارات عبارة من بعيد مما يوحي أن هذه الانظمة لم تكن الجواب الشافي للمطالب التي رفعوها في الشهور الاولى لأزمة الخليج كما كان الحال بالنسبة للجهات الوطنية والدينية الاخرى .

الجديد في هذه المذكرة أن أعمدة التيار السلفي دخلوا كمشاركين ومباركين بعد أن كانوا يفضلون العزلة الاختيارية لأسباب غير خافية ، حيث كان يسعى كبار العلماء الى تسوير المؤسسة الدينية قبالة الاجراءات الصارمة وردود الفعل التي قد تصدر من أمراء العائلة المالكة اثر الصراع مع التيار السلفي المعارض ، فكانت المخاوف تدور حول نوايا الحكومة بتحجيم دور المؤسسة الدينية وسحب البساط منها وتجريدها من أسباب القوة التي تهدد بدورها مصير العائلة المالكة . ولكن كشفت المذكرة عن خروج كبار علماء المؤسسة الدينية الرسمية من طوق العزلة الطوعية وقرروا مباركة المرحلة الجديدة التي يبدو أن التيار الديني الليبرالي و السلفي المعارض ينوي خوضها بطريقتها الخاصة وبجرأة أكبر من السابق وربما قد بدأت فعلاً ..

من جهة ثانية جاءت المذكرة لتضم اضافة الى بعض قادة التيار السلفي المعارض ، عدداً كبيراً من المحسوبين على التيار الديني الليبرالي وقد نشرت المجلة في عددها الثاني بحثاً قيّماً للاستاذ توفيق الشيخ بعنوان « التيار الديني والحكومة من التحالف الى المواجهة » قدّم فيه تحليلاً مفصلاً حول الاتجاهات الدينية في المملكة وتحديداً حول التيارين السلفي والليبرالي . نعود للقول أن هذه المذكرة تكشف ــ الى حد كبير ــ عن اتساع رقعة الحركة المطلبية ومستوى الوعي السياسي في الاوساط الدينية ، وهذا بدوره يشكل تهديداً جدياً للحكومة ويضغط باتجاه تنشيط القوى الدينية الوطنية الاخرى الطامحة للتغيير والاصلاح من خلال اضطلاعها بدورها المنتظر . في شهر محرم الماضي صدرت المذكرة بعنوان « **مذكرة النصيحة** » تحمل تواقيع أكثر من مائة من العلماء وائمة الجمعة والدعاة وأساتذة الجامعات وقد رفعت المذكرة الى الملك بعد أن اطلّع عليها الشيخ بن باز والشيخ بن جبرين وعدد آخر من المشايخ السلفيين مثل الشيخ سفر الحوالي والشيخ سلمان بن فهد العودة والشيخ عبدالله الجلالي ، الذين قاموا بدورهم بتزكيتها بعد تعديل بعض فقراتها قبل أن يقوم الشيخ بن باز الرئيس العام لادارة البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد بتزكية المذكرة وثم رفعها الى الملك .

● تقع المذكرة في ٤٥ صفحة و تحتوي على عشرة موضوعات وهي على النحو التالي :

١ ــ دور العلماء والدعاة .
٢ ــ الانظمة واللوائح .
٣ ــ الاعلام .
٤ ــ حقوق العباد .
٥ ــ الوضع الاداري .
٦ ــ المال والاقتصاد .
٧ ــ العلاقات الخارجية .
٨ ــ القضاء والمحاكم .
٩ ــ المرافق الاجتماعية .
١٠ ــ الجيش .

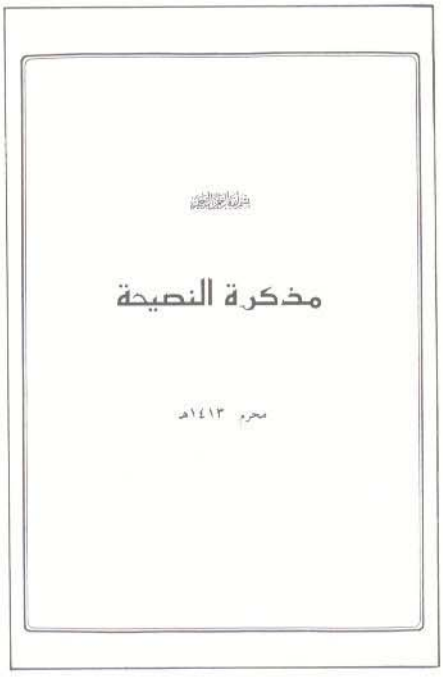

مذكرة النصيحة

محرم ١٤١٣هـ

Salman Ben Fahd Al-Oudah

سلمان بن فهد العودة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الانبياء والمرسلين

خادم الحرمين الشريفين وفقه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد :

فلقد استمعنا وسائر أبناء هذا البلد الكريم الى الكلمة الشاملة التي وجهتموها للامة بمناسبة صدور الانظمة الثلاثة والتي ذكرتم فيها : « أن عماد النظام الاساسي مصدره الشريعة الاسلامية . . وأن العلاقة بين المواطنين وبين ولاة الامر في هذه البلاد قائمة على أسس راسخة من تقاليد عريقة من الحب والتراحم و العدل . . فلا فرق بين حاكم و محكوم فالكل سواسية أمام شرع الله ، الكل سواسية في حب هذا الوطن والحرص على وحدته و سلامته وعزته وتقدمه . . والعلاقة بين الحاكم والمحكوم محكومة أولاً وأخيراً بشرع الله كما جاءت في كتابه الكريم وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم .

كما إطلعنا جميعاً على ما احتواه النظام من مواد بالغة الاهمية والتي تنص على « أن الحكم في المملكة يستمد من كتاب الله وسنة رسوله وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة » . . . « وأن الحكم يقوم على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الاسلامية . . . » و « إن مجلس الملك وولي العهد مفتوحان لكل مواطن لأنه من حق كل فرد مخاطبة السلطات العليا فيما يعرض لهم من الشئون » .

امتثالاً لأوامر الله بالتعاون على البر والتقوى والتواصي بالحق ، واستجابة لما جاء في توجيهكم لأمتكم ، أمتكم وما أمرتم به من أنظمة ، وانطلاقاً من مسئولية النصح لولاة الامر ، نتقدم اليكم بهذه النصيحة التي تتضمن عرضاً لبعض القضايا الملحة لواقع بلادنا في هذه المرحلة كما يُضمّن بها اقتراحات تهدف الى تحقيق معالجة هذه القضايا واصلاحاً بما يكفل تحقيق مايسعى اليه الجميع حاكماً ومحكوماً من خير ورشد لهذه البلاد وأهلها .

وفقكم الله لما يحبه ويرضاه . إنه ولي ذلك والقدير عليه . .

مقدمة مذكرة النصيحة

الحمد لله رب العالمين القائل في كتابه الكريم ﴿ والعصر إن الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر ﴾ والقائل تعالى ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ﴾ والصلاة والسلام على رسول الله القائل « الدين النصيحة . قلنا لمن ؟ قال لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » وعلى آله وصحبه ائمة الهدى والدين والتابعين باحسان الى يوم الدين وبعد :

إن المسلم وهو يشاهد التبدل والتغير في أحوال الامم والشعوب في ظل العقائد المنحرفة ومناهج الحياة الوضعية التي تقاد بها ، ومايتبع ذلك من مآسي و آلام وظلم وإفساد في الارض واستعباد الناس بعضهم لبعض ، يدرك يقيناً حاجة البشرية أجمع الى دين الاسلام الذي أكمله الله تعالى لعباده وأرسل به رسوله عليه الصلاة والسلام رحمة للعالمين لاخراج الناس من الظلمات الى النور ، ولما كان المسلمون بهذه البلاد هم أهل بيت الله تعالى وأهل مسجد نبيه صلى الله عليه وسلم شرف الله تعالى بلادهم بأن جعله مهبط وحيه ومبعث رسوله عليه الصلاة والسلام وجعل لغتهم هي لغة كتابه الكريم المحفوظ ، فإن هذا الشرف العظيم يرتب عليهم أمانة كبرى ومسئولية عظمى أمام ربهم تعالى من قيام بواجب الدعوة الى دين الله ، و تحكيم شرعه عز وجل والوفاء بميثاقه تعالى من النصح بالحق والتواصي به وهداية الناس لهذا الدين والعمل على اصلاح أحوالهم به ، ونصرة أخوانهم من المسلمين وعونهم ، وأن يكون المسلمون بهذه البلاد قبل غيرها كما أراد تعالى لهم خير أمة أخرجت للناس كما اختار لهم أن يكونوا شهداء على الناس .

كما أن ما منّ الله به على أهل هذه البلاد ، لما استجابوا لأمر ربهم بالايمان بعقيدة التوحيد وتحقيق الشرع ، من نعمة الوحدة والتآلف بينهم والتمكين في الارض ، والامن وجلب الثمرات والخيرات من كل حدب وصوب — بعد أن كانوا متفرقين خائفين وفي ضنك من العيش — يحتم عليهم قادة وشعوباً القيام بواجب الشكر لله عز وجل لحفظ هذه النعم وذلك باقامة أركان الدين والامر بالمعروف والنهي عن المنكر كما قال عز وجل ﴿ لذين إن مكناهم في الارض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الامور ﴾ . وأن تخاذل المسلمين حكاماً أو محكومين بهذه البلاد عن القيام بهذه الواجبات العظيمة وإعراضهم عن الالتزام بشرعه سيؤدي بلا شك الى أن يكون مآلهم — عياذاً بالله — الى ماحذر الله تعالى عباده منه من حصول نقمته وتحول عافيته وتبدل الأمن خوفاً ، ورغد العيش كرباً كما قال عز وجل ﴿ وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون ﴾ بل قد يؤدي الى ما أنذر به عز وجل المقصرين في جانب حقه من استبدالهم بمن يقوم بحق الله تعالى خير قيام كما قال

عز وجل ﴿ وان تتولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لايكونوا أمثالكم ﴾ وأن في تبدل واقع الشعوب بهذا العصر من حال الى حال وزوال الدول العظيمة ووقوع الحرب بين أبناء الشعب الواحد بأقصر زمن لما أعرضوا عن ذكر ربهم لعبر لأولي الالباب .

ومن هذه المنطلقات والاصول الشرعية الجلية ، وادراكاً للواجب الشرعي على المسلمين جميعاً من ضرورة المراجعة لما هم عليه من أحوال واصلاح ما فسد منها وتغيير ما خالف الشرع ، والنصيحة لأئمة المسلمين وعامتهم في ذلك والقيام بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة الى دين الله ، ووفاء بميثاق الله تعالى على كل مسلم بابلاف العلم الشرعي وعدم كتمانه ، جرى تأليف مذكرة هذه النصيحة تبصرة ونصحاً ، كي تسترشد بها هذه الامة في طريق النهوض ، وتمارس دورها العظيم التي أخرجها الله تعالى له واوجبه عليها ، وتحفظ نعمه عز وجل عليها وتحقق بذلك سعادتها وفلاحها في الدنيا والآخرة .

ولقد اشتملت هذه النصيحة على مختارات من القضايا اذا عولجت علاجاً صحيحاً شرعياً من ولاة الامر تيسر بعد ذلك معالجة سائر المسائل دونها في الاهمية والخطورة ، وتضمنت عرضاً ونصائح لسبل الاصلاح لهذه القضايا ذات العلاقة بما يلي :

ـ دور العلماء والدعاة .

ـ الانظمة واللوائح .
ـ القضاء والمحاكم .
ـ الحقوق والكرامة الانسانية .
ـ الوضع الاداري .
ـ المال والاقتصاد .
ـ المرافق الاجتماعية .
ـ الجيش .
ـ الاعلام .
ـ العلاقات الخارجية .

ولقد كان رائدنا و دليلنا في ما كتب من نصيحة تتعلق بهذه القضايا الاحتكام الى كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأن يكون الكتاب والسنة المرجع لكل أمر فيها ، حيث أن كل نصيحة أو ارشاد يتعلق بهذه القضية وكل الاختلاف أو تنازع بين الناس بشأن هذه القضايا أو غيرها يجب أن يرد الى كتاب الله تعالى وسنة رسوله عليه والصلاة والسلام كما قال تعالى ﴿ فإن تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا ﴾ ، وقال عز وجل ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك في ما شجر بينهم ثم لايجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً ﴾ والواجب على المسلم ـ حاكماً أو محكوماً ـ اذا تبين له حكم الله ورسوله الاتباع والانقياد له فلا يجوز له أن يتجاوزه أو يتعداه ، قال عز وجل ﴿ و ماكان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله وروسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من امرهم ﴾ وقال ﴿ انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا و أولئك هم المفلحون ﴾ .

ولقد اجتهدنا لكل موضوع بهذه النصيحة ، في وضع مقدمة تأصيلية شرعية له يستهدى بها ، ثم رصد واقعه وتحقيق المناط وتشخيص الحال بعدل وانصاف قدر الوسع ، ثم بيان النصائح للتوصل الى سبل الاصلاح المنشود .

وإننا نحتسب الى الله تعالى أن تجد مذكرة هذه النصيحة صداها الطيب والقبول والترحيب من ولاة أمر المسلمين ، ومن كل الغيورين لدين الله المخلصين ، الراغبين بصدق في اصلاح أحوال أمتهم وبلادهم ، الذين يسعون لأن يكون شرع الله تعالى مهيمناً وأن تكون هذه الامة كما وصفها الله عز وجل خير أمة أخرجت للناس .

نسأل الله تعالى العظيم بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يعز دينه ويعلي كلمته وينصر أولياءه ويذل أعداءه وأن يجمع شمل المسلمين على الحق ، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم وأن يختم بالصالحات أعمالنا وأن يرينا و أخواننا من المسلمين والمسلمات الحق حقاً ويرزقنا أتباعه و الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه وأن يجنبنا جميعاً الفتن ما ظهر منها وما بطن إنه ولي ذلك القادر عليه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

■ دور العلماء والدعاة ■

المقدمة :

لقد أوجب الشرع على آحاد الامة وجماعاتها وعلى الدولة المسلمة القيام بالدعوة الى الاسلام وابلاغه الى الناس اجمعين ، وذلك باظهار محاسن الاسلام وسير أحكامه وتشريعاته ، قال تعالى ﴿ ومن أحسن قولاً ممن دعا الى الله وعمل صالحاً وقال إنني من المسلمين ﴾ وقال تعالى ﴿ إدع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ﴾ وقال عز وجل ﴿ هذا بلاغ للناس لينذروا به ﴾ وقال عز وجل ﴿ فلذلك فادع واستقم كما أمرت ﴾ و قال عز وجل ﴿ قل هذه سبيلي أدعوا الى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني ﴾ **وقال صلى الله عليه وسلم « نضر الله امرءا سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه فرب مبلغ أوعى من سامع » .**

كما جعل عز وجل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة الى الخير من أعظم الواجبات الشرعية على الدولة والافراد والجماعات قال تعالى ﴿ ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون ﴾ وقال تعالى ﴿ الذين إن مكناهم في الارض أقاموا الصلاة واتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ﴾ وقال صلى الله عليه وسلم « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان » وروي عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال « والذين نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ، ولتنهون عن المنكر ، أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً منه ، ثم تدعونه فلا يستجيب لكم » وقال صلى الله عليه وسلم « الدين النصيحة قلنا لمن قال لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » .

ولما كان حمل الدعوة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر يتطلب نشر العلم الشرعي والفقه بالدين ، حث الشارع على طلب العلم الشرعي بالادلة المستفيضة و أوجب قيام ما يكفي من أفراد الامة بذلك قال تعالى ﴿ يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات ﴾ وقال عز وجل ﴿ فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم ﴾ ، كما أمر تعالى بأن يرد كل أمر معضل الى العلماء بشرعه وأمره قال عز وجل ﴿ ولو ردوه الى الرسول والى أولي الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ﴾ وقال ﴿ فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ﴾ الى غير ذلك من آيات . وقد سنّ صلى الله عليه وسلم بسنته العملية من هجرة وجهاد وتطبيق أحكام الشرع قيام الحاكم وولاة الامر بهذه الواجبات العظيمة من ابلاغ ودعوة وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر ونشر للعلم ، كما سار على ذلك المنهج خلفاؤه الراشدون وصحابته رضي الله عنهم جميعاً من بعده .

ولقد نص النظام الاساسي ـ بناء على ذلك ـ في فقرته الثالثة والعشرين على واجب الدولة في حمل الدعوة بأن قرر أن الدولة تحمي عقيدة الاسلام وتطبيق شريعته وتأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر وتقوم بواجب الدعوة الى الله .

وأن ماسبق ذكره يستلزم أن يكون للعلماء والدعاة في الدولة المسلمة مكانة لا تعدلها مكانة ، وأن يكونوا في مقدمة أهل الحل و العقد والامر والنهي ، واليهم ترجع الامة حكاماً ومحكومين لبيان الحكم الشرعي لسائر أمور دينهم ودنياهم ، كما أن ذلك يقتضي أن يكون مايقوم به الدعاة والعلماء من نشر العلم الشرعي وارشاد للخلق ودعوة للحق ، واجباً يتحتم التسهيل له ، وتوفير كل مساندة له وتقديمه على سائر أنشطة الدولة ، حيث أن الدعوة للاسلام هو العمل الاصلي للدولة .

■ واقع دور الدعاة والعلماء حالياً ■

إن المتأمل للواقع يجد أحوالاً يلزم تغييرها حتى يمكن للدعاة والعلماء القيام بدورهم المنوط بهم على الوجه المطلوب شرعاً ، ونعرض هذه الاحوال للبيان والنصح ولكي يسهل إصلاحها في مايلي :

١ ـ ضعف دور العلماء في الحياة العامة ، وهامشية هذا الدور في قطاعات بالغة الاهمية في حياة الامة مثل سن الانظمة والاعلام وأنشطة المرافق الثقافية والاقتصادية حيث لا يطلب رأي العلماء الشرعي في كثير من الاعمال التي تقوم بها قطاعات الدولة ويندر أن يستشاروا في قرارات داخلية أو خارجية هامة تحتاج الى أحكام الشريعة وقواعد الاسلام التفصيلية حتى تكون صحيحة مشروعة ، وقد لا يستجاب لفتاويهم اذا تعارضت مع توجهات قائمة لهذه القطاعات والاجهزة بل قد لايسمح بنشرها . وكل ذلك ينبيء وقد يؤدي الى فصل الدين عن واقع حياة الناس وعزله عن التأثير في أمر معاشهم وما قد يترتب على ذلك أثر خطير يهدم الاصل الذي انما قامت الدولة له من الدعوة

للاسلام وتطبيق أحكامه.

٢ ــ عدم استقلالية العلماء عند قيامهم بواجبهم الشرعي وارتباطهم بمؤسسات ودوائر حكومية متعددة ، مما أدى الى تقييد العلماء في فتاويهم ، وابتعادهم عن واقع الحياة اليومي واعتبارهم جهة تابعة لامتبوعة مقودة لاقائدة .

٣ ــ الحساسية المفرطة تجاه النصح والتوجيه والنقد الهادف البناء المقدم من العلماء والدعاة وأهل الرأي الشرعي للمسؤولين في هذه الدولة وأجهزتها المختلفة ، مما أدى الى التضييق على الدعوة والدعاة وظهور أساليب لم تكن معروفة في سلف هذه الدولة من فصل الدعاة أو عزلهم أو منعهم من القيام بواجبهم في كثير من الاحيان .

٤ ــ قصر وسائل الاعلام للموضوعات التي تذاع أو تكتب أو تبث من العلماء والدعاة على المواعظ العامة والقضايا الجزئية واحكام الرقابة على كل مايذاع أو ينشر بهذا الصدد.

٥ ــ قصر رسالة المسجد ومواضيع خطب الجمع على الوعظ العام ومنعها من التعرض للقضايا العامة في واقع المسلمين وبيان الرأي الشرعي . وكذلك تحجيم الندوات والمحاضرات العامة التي تعالج قضايا الساعة ومراقبة كل مايقال أو ينشر فيها .

ضعف الدور الدعوي ونشر العلم الشرعي لكثير من مرافق الدولة كأجهزة الاعلام والسفارات والوزارات التعليمية والجامعات ، والتي يفترض أن تجعل بناء الشخصية المسلمة ونشر العلم الشرعي أهم أعمالها .

■ سبيل الاصلاح ■

وبعد عرض هذه الاحوال القائمة فاننا سعياً لاصلاحها ننصح بما يلي :

أولاً : لتعزيز دور العلماء والدعاة وتمكينهم من القيام بواجبهم الشرعي نقترح :

١ ــ رفع كافة القيود والتعليمات التي تحد من نشاطات الدعاة والعلماء والسماح لهم بالتأليف والنشر والفتاوي والخطابة والمحاضرات وتسجيل الاشرطة وعقد الندوات والحلقات العلمية ، دون حاجة الى ترخيص أو إذن رسمي من وزارة الاعلام أو الاوقاف أو غيرها من أجهزة الدولة ، وأن يجعل القضاء الشرعي هي الجهة الوحيدة التي يناط بها النظر في أي مخالفة تنسب الى الدعاة أو العلماء أو غيرهم وهو الجهة الوحيدة التي تقرر فيما اذا كانت المخالفة تستوجب العقوبة ، وأن يقتصر دور الجهات الرسمية في رفع الدعوى أمام القضاء في ذلك .

٢ ــ التشجيع وفسح المجال لانشاء هيئات وجمعيات مستقلة للعلماء والدعاة لا ترتبط بأجهزة الدولة ، ووضع لائحة اجرائية تسهل ذلك في الرئاسة العامة للبحوث والافتاء ، وأن يكون الاشراف عليها وتوجيهها وقيادتها من علماء الامة المشهود لهم بالعلم والصلاح وتخول هذه الهيئات صلاحية تبني النشاطات الدعوية في البلاد ونشر العلم في المرافق الدعوية ، وأن تعمل الدولة على افساح المجال لها لتقديم كل ماتستطيعه من خير لهذه الامة .

٣ ــ تعزيز دور هيئة كبار العلماء بتعيين ذوي الفضل والمشهورين بالقدرة والاجتهاد الذين جعل لهم القبول من أفراد الامة فيها ، وذلك بناء على ترشيح جهات شرعية ، كقضاة المحاكم ، وأعضاء الافتاء والارشاد ومجلس القضاء الاعلى وأساتذة الشريعة ، وأن تكون المفاضلة بينهم على أساس قبول الامة لهم وتجربتهم الشرعية . وأن تكون عضويتهم بهذه الهيئة غير قابلة للعزل الا بسبب شرعي موجب .

٤ ــ لتحقيق دور العلماء في ارساء قواعد الشرع يجب أن تعرض جميع الانظمة والمعاهدات المراد سنها قبل اقرارها على هيئة كبار العلماء للتأكد من مطابقتها لقواعد الشريعة وأحكامها .

٥ ــ تعزيز دور الاوقاف الاسلامية واستقلاليتها للقيام بواجبها الشرعي من توفير النفقات في أوجه الخير والاعمال الصالحة من دعوة أو نشر للعلم الشرعي ، وذلك بأن يفصل ما يستحصل من مبالغ ناجمة عن كافة الاوقاف المخصصة لنشر العلم الشرعي أو الدعوة أو الانفاق على المرافق الدعوية كالمساجد عن ميزانية الدولة ، وأن ترتبط بجمعية خيرية للاوقاف مستقلة يديرها مجلس شرعي من القضاة والعلماء ويتولى المتابعة والاشراف على قيام النظار الشرعيون للوقف أو القاضي الشرعي بجمع نفقات هذه الاوقاف وحفظ ميزانيتها ، والانفاق منها بحسب شروط الواقفين في وجوه الخير .

٦ ــ اصدار التعليمات لكافة قطاعات الدولة ووسائل الاعلام والتعليم والنشر بتمكين العلماء والدعاة من أداء واجبهم الشرعي ، والأخذ بنصائحهم . كما يجب أن يشجع الدعاة لبيان الحق والدعوة اليه في كافة المجالات وفي التجمعات الرياضية وفي المناسبات التي تمر بالامة وفي الصحف والمجلات .

٧ ــ فتح المجال أمام الدعاة والعلماء من خارج المملكة لالقاء المحاضرات واقامة الندوات الدينية والمؤتمرات والحلقات العلمية والمنتديات ، وتسهيل اجراءات قدومهم بما يحقق التفاعل والتعاون بين علماء البلاد واخوانهم من العالم الاسلامي .

ثانياً : لتحقيق قيام الدولة بالواجب الشرعي في الدعوة بالداخل والخارج وتعزيزه نقترح مايلي :

١ ــ أن تعتبر السفارات والقنصليات بالخارج دوراً للدعوة للاسلام وابلاغه للامم ورعايا الدول الاخرى ورعاية شئون المسلمين ، وهذا يتوجب تدعيم السفارات بالدعاة المؤهلين والعلماء المتفرغين وحسن اختيار السفراء والقناصل للقيام بحسن عرض الاسلام والدعوة اليه .

٢ ــ انشاء محطات اذاعية وتلفزيونية خاصة للدعوة الى الاسلام وتعليم احكامه باللغات العالمية ، وتخصيص أوقات مناسبة من البث الحالي للاذاعة والتلفزيون الرسميين لذلك . وأن يجعل الاشراف على برامج الدعوة وابلاغ الاسلام وتعليمه للهيئات الدعوية والشرعية والمتخصصين في ذلك ، وأن يحرص على زيادة البث زمانياً ومكانياً والاستفادة من التقنية الحديثة في ذلك لكي تبلغ الدعوة كافة أقطار المعمورة .

٣ ــ الاهتمام بتعليم ابناء الاقليات الاسلامية وتمكينهم من القيام بدور قيادي لنشر الاسلام والدعوة اليه في بلادهم عن طريق زيادة المنح الدراسية لهم في كافة جوانب المعرفة ، وفي العلوم الشرعية خاصة ، وكذلك عن طريق فتح المعاهد والمدارس والكليات الشرعية في بلاد المسلمين المختلفة وتخصيص موارد ثابتة دائمة للانفاق عليها .

٤ ــ لضمان قيام مرافق الدولة بأعمالها على هدى الشرع والارشاد لمنسوبيها فيما يتعلق بعملهم من أحكام شرعية ، يجب أن يجعل في كل جهاز حكومي في الداخل والخارج ادارة متخصصة في الشئون الشرعية تتولى تقديم الاستشارات الشرعية والتأكد من مطابقة قرارات هذه الاجهزة والمرافق لأحكام الشرع والقيام بالنصح والتوجيه لمنسوبيها في ذلك ، وأن ترتبط هذه الاجهزة بجهات شرعية كالرئاسة العامة للبحوث والافتاء والارشاد أو هيئة الامر بالمعروف أو وزارة العدل .

٥ ــ ان تدعم مؤسسات الدعوة وهيئات الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مالياً ومعنوياً ووظيفياً وأن يعاد النظر في أنظمة وكادر هذه الهيئات بحيث يمكن توظيف حملة الشهادات الشرعية المتقدمة فيها واستقطاب الكفاءات الدعوية والقضائية المتميزة لها ، وأن تخول لها الصلاحيات المناسبة وتوفر لها الامكانات والتجهيزات اللازمة من وسائل نقل أو تقنية حديثة لتمكينها من القيام بدورها لبيان الحق والدعوة اليه .

٦ ــ أن يهتم بالمناطق النائية والقرى والارياف بدعوة أهلها وتعليمهم أمور دينهم وارشادهم وأن يبعث اليهم بالوفود واللجان وأن تخصص لذلك ميزانيات خاصة في الهيئات الدعوية والمرافق التعليمية حتى يتحقق البلاغ ونشر العلم بكافة المناطق .

■ الانظمة واللوائح ■

مقدمة :

إنه مما علم من دين الاسلام بالضرورة وجوب الاحتكام الى شرع الله وتحكيمه في جميع شئون الفرد والاسرة والدولة ، وعلاقة الامة بالدولة ، وعلاقة الدولة والامة بغيرهما من الدول والامم . كذلك من المعلوم وجوب أن يكون شرع الله وحده هو المهمين على ما سواه وأن تتحقق سيادة الشرع التامة على أعمال الدولة وأنظمتها وتصرفاتها ولوائحها وكافة جوانب الحياة فيها .

ولعل مما يبشر بالخير أن يصرح العديد من ولاة الامر في مناسبات شتى بأنه استناداً الى ذلك سيجري مراجعة أنظمة ولوائح البلاد وتنقيتها والغاء كافة مايخالف الشرع منها وأن ينص النظام الاساسي على أن الشريعة الاسلامية هي الحاكمة على كل أنظمة الدولة . ولذا رأينا قياماً بواجب النصح أن نقدم هذه المذكرة نبين فيها قضايا كلية تتعلق بواقع الانظمة وسبل اصلاحها وكيفية اسنادها الى الشرع ، مع ضرب الشواهد والامثلة على بعض المخالفات الموجودة حالياً في العديد من الانظمة القائمة بهدف العمل على تعديلها أو الغائها و استبدالها بالانظمة

الشرعية .

أولاً : أنواع الانظمة :

إن المراجعة والنظر في الانظمة واللوائح والاوامر يظهر جلياً أنها تحتوي على نوعين من الاحكام أو المواد . النوع الاول منها : المواد أو الاحكام التشريعية وهي المواد التي تنص على أحكام تكليفية سواء بالالزام « الوجوب » أو المنع « التحريم » أو الأذن والتجوير « الاباحة » أو تنص على بيان أسباب وشروط واستثناءات وموانع وصحة وفساد أو بطلان هذه الاحكام التكليفية . فهذا النوع من مواد الانظمة يتعلق بأفعال المكلفين الاصلية والحكم عليها . وقد أطلق علماء الاصول في الشريعة على هذا النوع اسم خطاب التكليف وخطاب الوضع ، الا أن الملاحظ أنه لا يوجد بالانظمة القائمة حكم بالاستحباب أو الكراهية حيث أنها متعلقة بالثواب والعقاب الاخروي وهو مالاتجعله الانظمة موضع نظر عند سن أحكامها .

النوع الثاني : المواد أو الاحكام الاجرائية وهذه المواد التي تنص على أحكام تتعلق بوسائل مادية وأساليب تنفذ بها الاحكام التشريعية . وهو ماأطلق عليه علماء اصول الشريعة أحياناً اسم المصلحة المرسلة .

فعلى سبيل المثال : إن جمع الزكاة على أموال مخصوصة ، وتحديد من تجب عليه ، وتوزيعها على أصناف مخصوصة من الناس كل ذلك يعد أحكاماً تشريعية حيث أن الحاكم يوجب جمع الزكاة من قبل الدولة ، وعدم جواز دفعها لغير أهلها ، وشروط الزكاة من حول ونصاب وسببها ، وما يمنع من اخراجها من دين ونحو ذلك ، كل هذا يعد أحكاماً تشريعية لافعال المكلفين بالتكليف أو الوضع .

أما الوسائل المستخدمة للقيام بهذا الحكم التشريعي من وسائل النقل ، والسجلات الخطية أو المغناطيسية ، وكيفية اتصال الجباة بالناس إما بالذهاب اليهم أو دعوة الناس الى تسديد زكاتهم بدوائر الزكاة بالكتابة اليهم بالبريد المسجل ، والفترة التي يجري بها ذلك من أول الحول أو وسطه أو آخره ، فان كل هذه الامور تعد أحكاماً اجرائية تتعلق باسلوب ووسيلة تنفيذ هذا الحكم التشريعي .

وكمثال آخر إن اشتراك الناس في الطرق والمنافع العامة واباحة حتى الانتفاع لهم بالسير فيها ، ومنع اختصاص أحد دون أحد في ذلك ، يعد أحكاماً تشريعية . أما تنظيم تنفيذ هذه الاحكام بوسائل واساليب متنوعة كالارصفة ، وعلامات المرور ولوحاته ، والخطوات الاجرائية اللازمة للتثبت من أهلية قادة المركبات عليها كل ذلك يعد أحكاماً اجرائية .

وكمثال ثالث ينص نظام الشركات في مادة « ٢ » على أن أحكام النظام تسري على الشركات المحددة به والتي تشمل شركة التضامن ، وشركة التوصية البسيطة والمحاصة ، والمساهمة .. الخ ثم ينص النظام على بطلان كل شركة لا تتخذ الاشكال المذكورة مع عدم المساس بالشركات المعروفة بالفقه الاسلامي ، فهذه المادة تعد حكماً تشريعياً لأنها حكمت على فعل المكلفين في شراكة الصحة اذا وافق الهيئة أو الشكل الذي حددته لأنواع الشركات وحكمت بالبطلان على ما يخالف ذلك كما ألزمت بأنواع معينة من أفعال المكلف اذا اراد عقد شركة وهي أشكال الشركة المحددة بالنظام .

وفي مادة ١٢ نص النظام على أن جميع العقود و المناقصات والاعلانات وغيرها من أوراق الشركة يجب أن تحمل اسمها وبيان عن نوعها ومركزها الرئيسي . ونص النظام في مادة ١٢٣ على أن مجلس الشركة المساهمة يعد في نهاية كل سنة مالية جرداً لاصول الشركة ويعد ميزانية الشركة وحساب الارباح والخسائر وحددت مادة ١٢٤ طرق تبويب الميزانية وحساب الارباح والخسائر ، فهذه المواد رقم ١٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ والتي تتضمن تعريف وسائل مادية واجراءات تنفذ بها الشركة أعمالها تعد أحكاماً اجرائية ..وهكذا .

ثانياً الاحكام التشريعية يجب استنباطها من أدلة الشرع ويحرم أخذها من غيره :

إن سيادة الشرع الاسلامي تقتضي أن تكون جميع الاحكام التشريعية مستنبطة باجتهاد صحيح من أدلة الشرع وهي الكتاب والسنة والاجماع ومادلت عليه من قواعد شرعية وطرق استنباط الاحكام بالقياس وغيره كما هو مفصل بكتب الاصول . فقد أوجب تعالى الرجوع الى كتابه وسنة رسوله في كل أمر وجعل ذلك شرط الايمان قال تعالى ﴿ الا له الحق والامر ﴾ وقال ﴿ فلا وربك لايؤمنون حتى يحكموك في ما شجر بينهم ﴾ وقال ﴿ وأن احكم بينهم بما أنزل الله ﴾ وقال ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾ وقال ﴿ ولو ردوه الى الرسول والى أولي الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ﴾ وقال ﴿ وماكان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ﴾ الى غير ذلك من آيات وقال عليه السلام « من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد » وجعل تعالى الرجوع والتحكيم لغير شرعه ضلالاً مبيناً وسمى كل شرع غير شرعة طاغوتاً قال تعالى ﴿ ألم تر الى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل اليك وما انزل من قبلك ويريدون أن يتحاكموا الى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً ﴾ وأجمع سلف الامة على تحكيم شرع الله والانقياد له وأنه لا يسع أحد الخروج عليه ولهذا قاتل سلف الامة من الصحابة رضي الله عنهم من ارتد عنه بمنع الزكاة ، ولذا فان الحكم التشريعي يجب أن يقتصر مصدره وأدلته على أدلة دين الاسلام الشرعية ، وقبول أي مصدر غير الاسلام للاحكام التشريعية يعد تحاكماً الى الطاغوت ويحرم فعله سواء وافق الطاغوت الشرع أم خالفه لأن الواجب على المسلم الكفر بالطاغوت على كل حال ، ولذا فان الرجوع الى القانون الجنائي الفرنسي لاحكام العقوبات أو القانون المدني المصري لاحكام الشركات مثلاً والحكم بها بين الناس لايجوز مطلقاً سواء وافقت الشرع أم خالفته لأن الرجوع اليها تحكيم للطاغوت وايمان به ويحصل به الضلال البعيد ، والكفر أو الفسق أو الظلم والعياذ بالله لمن فعل ذلك .

ثالثاً : الاحكام الاجرائية يجب أن لاتخالف الشرع وتؤخذ بحسب تحقيقها للمقاصد المشروعة :

دل الكتاب على أن الوسائل المادية في الكون مباح الانتفاع بها لتسخيرها من الله تعالى لخلقه وامتنانه وعليهم بها قال تعالى ﴿ هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعاً ﴾ كما دلت السنة وفعل الخلفاء الراشدين على أن الاحكام الاجرائية والاحكام الدنيوية المحضة جائزة على وجه العموم اذا لم يرد دليل خاص بتحريم فرد منها وذلك نحو ماثبت في حديث تأبير النخل في قوله عليه السلام « أنتم أعلم بأمر دنياكم » ونحو حفر الخندق اقتباساً من الفرس كسياسة دفاعية وتعلم بعض الصحابة صناعة الدبابات واستخدام المنجنيق ، واستخدام عمر رضي الله عنه الديوان اقتباساً من غير المسلمين لتنظيم أمور العطاء اجرائياً الى غير ذلك من أمثلة . ولهذا متى ثبت كون الحكم اجرائياً فان أي وسيلة أو اسلوب ينفذ به الحكم التشريعي المستنبط من أدلة الشرع يجوز اقتباسها بحسب تحقيقها للمقاصد على أحسن وجه ، مع الحرص على تبسيط هذه الاجراءات وتيسيرها والرفق بالناس عند سنها اذا تعلقت بالدولة. وهذه الوسائل والاجراءات هو ما أطلق عليه علماء اصول الشريعة أحياناً اسم المصلحة المرسلة باعتبار أنه لم يرد دليل خاص لها وانما تندرج تحت الحكم التشريعي العام والتي تعد وسيلة واسلوباً لتنفيذه .

رابعاً : تقييد المباح أو الالزام به :

شاع بين الناس بأنه يجوز للدولة المنع والالزام بالمباح لما يسمى بالمصلحة العامة استناداً الى كون الشرع قد خيّر المكلف بين الفعل والترك . ولقد نجم عن هذا الظن الفاسد تحريم ما احل الله ورسوله وايجاب ما لم يوجب تعالى والزام الرعيه بذلك وعقابهم على مخالفته دون قيد شرعي منضبط او اذن من الشارع الاسلامي بذلك .

ولقد أنكر تعالى على من حرم ما أحل عز وجل أعظم الانكار وسمى من فعل ذلك على وجه التشريع مشركاً قال تعالى ﴿ وقال الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولو آباؤنا ولا حرمنا من دونه من شيء ﴾ وقال عز وجل ﴿ قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً ، قل آلله أذن لكم أم على الله تفترون ﴾ وقال تعالى ﴿ قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفهاً بغير علم وحرموا ما رزقهم الله ﴾ الى غير ذلك من آيات . وقد نهت الشريعة أن يلزم الانسان نفسه عن فعل مباح ، حتى لو كان بقصد التعبد نحو انكار الرسول عليه السلام على من ألزموا أنفسهم أكل اللحم أو نكاح النساء ، وعلى من نذر أن لايجلس ولا يستظل فاذا كان هذا في حق المكلف الذي قصد التعبد بترك المباح ، فكيف يحل للدولة أن تحرم بعض المباح عموماً أو تعلق فعله على إذنها وترخيصها . وإنما دلت الادلة الشرعية التفصيلية أنه يجوز للدولة التدخل بالالزام أو المنع من فرد من أفراد المباح مؤقتاً في أحوال مخصوصة مقيدة بقواعد شرعية منضبطة نعرضها فيما يلي لكي يزول الالتباس :

الحالة الاولى : أن يكون المباح مؤدياً الى ضرر أو الى حرام فللدولة أو الامام التدخل في هذه الحالة لمنع

حصول الضرر والمحرم ، وذلك نحو منع من كان مريضاً بالايدز أو الجذام المعدي عياذاً بالله من الزواج لمنع نقل العدوى ونحو منع من كف أو ضعف بصره من قيادة المركبات في الطرق للضرر الحاصل وهذه القاعدة ثابتة بأحاديث منع الضرر والاضرار ، وقاعدة منع مايوصل الى حرام نحو المنع من سب الهة المشركين اذا ظن أنهم يسبون الله عدواً بغير علم ، ونحو منع الرسول عليه السلام في أول الاسلام المسلمين من ادخال لحوم الاضاحي فوق ثلاث لضرر المجاعة ، ونحو فعل عثمان رضي الله عنه بالالزام بقراءة المصحف بلهجة قريش عند خشية المحرم من فرقة المسلمين وفتنتهم في الامصار اذا لم يفعل ذلك . وموضوع الضرر أو المحرم أمر يمكن ادراكه والتحقق من واقعه وليس أمراً مبهماً كالمصلحة العامة ، ولهذا اذا تدخلت الدولة لمنع ضرر أو محرم يجب منعه شرعاً فانه يتحتم عليها اثبات الدليل على اثبات الضرر أو الحرام حتى يكون عملها وفق الشرع في ذلك .

الحالة الثانية : أن يكون أمر المباح متعلقاً بشؤون الدولة الخاصة بها كشؤون جيشها وموظفيها ونحوه فلها حينئذ الالزام والمنع لمن يتعلق به ذلك من موظفيها وجنودها لتحقيق مقصد شرعي وذلك نحو الزام موظفي الدولة بدوام مخصوص أو الزام جنودها بلبس معين ، ولقد ثبت هذا بالسنة واعمال الخلفاء الراشيدين حيث منع الرسول صلى الله عليه وسلم العمال من قبول الهدايا ، وكان عمر رضي الله عنه يقاسم عماله أموالهم ويشترط عليهم في ذلك ومنع عماله من وضع أبواب أو حجب مغلقة دون رعيتهم .

الحالة الثالثة : تنظيم المرافق والاموال العامة التي يشترك فيها المسلمون حيث ثبت بالسنة انما كان من مرافق المسلمين يشتركون فيه نحو الماء والكلأ والنار والطرق العامة ، وماكان من الاموال العامة كالفيء والغنائم فان تنظيمه متروك للدوله لتحقيق المقصد الشرعي لعدم اختصاص أحد دون أحد وتحقيق صلاح المسلمين بتوزيعه ولها عندئذ الالزام أو المنع من بعض أفراد المباح على هذا الوجه الشرعي حيث أن النبي عليه السلام حمى النقيع ، واسترجع اقطاع أبيض بن حمال لمنجم الملح لحاجة الناس اليه ، ووزع أموال حنين على المهاجرين لفقرهم وعلى المؤلفة قلوبهم دون الانصار رضي الله عنهم جميعاً ، وأمر بجعل الطريق سبعة أذرع لتنظيم السير فيه ، وقضى بحكمه في السير بأن يرسل الاعلى على الاسفل وحمى عمر رضي الله عنه الشرف والربذة الى غير ذلك من أمثلة تدل على أن للامام أو الدولة التدخل لتنظيم المرافق والاموال العامة التي يشترك فيها المسلمون لتحقيق مقصد شرعي .

الحالة الرابعة : تنظيم فروض الكفاية المنوطة بالدولة . حيث جعل الشرع تنفيذ بعض فروع الكفاية منوطاً بالدولة كجمع الزكاة والجهاد ونحو ذلك فللدولة حينئذ وضع تنظيم بالمنع والالزام لمن يتعلق بهم ذلك فقد شرّع الرسول عليه السلام ، الاكتتاب بالجهاد وألزم من اكتتب بالحضور وعدم التغيب الا أن يؤذن له ، وكان عثمان يحدد شهراً معيناً لجمع الزكاة كما ورد في الموطأ ، ولهذا ما كان من فروض الكفاية المنوط اقامته بالدولة فلها تنظيمها بالالزام أو المنع لتحقيق اقامته وفق الشرع . أما اذا كان فرض الكفاية لا يتعلق بالدولة نحو الاجتهاد في استنباط الاحكام فليس للدولة عند ذلك التدخل أو منع المجتهدين أو الزامهم .

ومن هذا العرض للقواعد الشرعية المبينة للاحوال المخصوصة التي أذن الشرع الاسلامي للدولة للتدخل فيها بالمنع أو الالزام من بعض أفراد المباح بهدف تحقيق مقصد شرعي يظهر جلياً إنه في غير هذه الاحوال فان الاصل أن المباح ليس للدولة تحريمه والمنع منه أو ايجابه ، أو قصر فعله من حصل على ترخيص منها ، لأن الاباحة حكم من خالق العباد وربهم تعالى ، ومتى ثبت بالدليل الشرعي اباحة الفعل فليس بمخلوق المنع أو الالزام به على وجه الاطلاق ، وليس للدولة ذلك الا وفق الاحوال المبينة بالشرع والمفصلة فيما سبق . ولهذا لايجوز للدولة منع الطلاق أو النكاح الا بإذنها ، أو منع المسلم من فعل التجارة أو شركة مشروعة أو الالزام من ذلك بشيء حيث أن ذلك في الحقيقة تغيير للشرع وتعطيل له .

■ واقع الانظمة من خلال بعض الامثلة والشواهد ■

بتطبيق القضايا الكلية السابقة على الانظمة المطبقة حالياً يظهر مخالفة العديد منه للشرع المطهر ونضرب هنا شواهد على سبيل المثال لا الحصر لبيان ذلك :

١ ــ ان معظم الانظمة تتضمن احكاماً تشريعية منقولة عن مصادر قانونية عربية أو غربية في بلاد اخرى لاتحكم الشرع في شرائعها فنظام الاوراق التجارية منقول عن نظام جنيف للاوراق التجارية ، ونظام الشركات نصت مذكرته التفسيرية على أنه مستمد من الصالح من أحكام أنظمة الدول الاخرى ، ونظام العمل والعمال منقول عن الاتفاقيات والانظمة الدولية العمالية ، ونظام مكافحة التزوير يتشابه في كثير من مواده وتعابيره مع القوانين الاوروبية و على الاخص الالمانية والفرنسية ، . . وهكذا ولذا فان الانظمة الحالية مستمدة في أغلبها من مصادر لا تحكم الشرع الاسلامي أصلاً ، وهذه المصادر لا يجوز الرجوع اليها بحال لمن آمن بالله تعالى رباً له الحكم والامر وبالاسلام ديناً وبمحمد نبياً ورسولاً مشرعاً ،ولذا فان ما كل ما نقل منها يعد تحكيماً لغير الشرع ومخالفة صريحة له نظراً لعدم استناده الى الادلة الشرعية ، وعدم استنباطه وارجاعه الى ما شرع الله تعالى بالاجتهاد الشرعي الصحيح .

٢ ــ نصت معظم الانظمة القائمة على تشكيل لجان لها صلاحيات القضاء وملزمة بالحكم وفق أحكام ومواد النظم ، حيث يوجد ذلك على سبيل المثال في نظام العمل والعمال ، ونظام الاوراق التجارية ونظام المحكمة التجارية ، ونظام الشركات ، ونظام مكافحة الغش التجاري ، ونظام العقوبات العسكري ، ونظام محاكمة الوزراء ، ونظام مكافحة الرشوة الى غير ذلك من أنظمة . ، وكل هذا مخالف للشرع نظراً لأنه جعل القضاء وفق أحكام النظام والتي قد توافق أو تخالف الشرع ، كما أنه أدى الى عزل القضاء الشرعي عن النظر في هذه الجوانب من حياة الناس وهو ما يخالف ما جاء في الكتاب من وجوب الرد الى الله ورسوله في كل ما شجر وتنازع فيه الناس ، فضلاً عن تشتت أحكام القضاء وتضاربها أحياناً بين الانظمة .

٣ ــ أجازت بعض الانظمة مخالفات وأموراً محرمة لمن يتعلق بهم ذلك ، نحو اباحة اصدار سندات قرض للشركات المساهمة وعقود التسهيلات الائتمانية وحسابات الفوائد في البنوك وهي في حقيقة أمرها وثائق ربوية بحسب العرف السائد عالمياً ، ونحو التمييز والتفرقة بين المسلمين وتسمية المسلم أجنبياً في مواد أنظمة لاتحصى باعتبار الموطن الاقليمي وعلى أساس المولد مخالفة بذلك أحكام دار الاسلام المعلومة من الدين ونحو اسقاط الحقوق وعدم سمع الدعاوي بالتقادم كما في نظام العمل والعمال ونظام الاوراق التجارية بعد مضي مدد معينة بالنظام . ونحو الاذن بالتجسس وتفتيش البيوت المحرم شرعاً في اللائحة التنظيمية للتحقيق والادعاء للمتهمين وغير المتهمين بهدف اثبات الجرم مع أن الاصل براءة الذمة وأنه لايجوز التجسس أو انتهاك حرمة البيوت بالايات القرآنية القطعية ، ولم يستثن في ذلك الا لاستنقاذ حرمة محقق هلاكها ويفوت استدراكها كقتل نفس أو انتهاك عرض كما فصل الفقهاء .

٤ ــ منعت بعض الانظمة من ما أباح الله تعالى ورسوله الا باذن الدولة أو ألزمت وأوجبت بما لم يوجب به شرع الله ، على غير الاحوال المأذون بها شرعاً وذلك نحو الالزام بأنواع شركات معينة وابطال الشركات التي لاتتفق مع اشكال الشركات المحددة في النظام ، ونحو نظام التستر الذي يحرم كافة أعمال الشراكة والعقود والمجمع على اباحتها شرعاً بين المواطنين وغيرهم من المسلمين اذا تمت بخلاف تعليمات الدولة ويعاقب على ذلك وكان له الأثر السيء على الاقتصاد المحلي حيث أدى الى تسرب مدخرات غير المواطنين الى الخارج وعدم الاستفادة منها محلياً ، ونحو نظام استثمار المال الاجنبي الذي يمنع المسلمين من الشاركة والتجارة المباحة مع بعضهم البعض الا بترخيص الدولة وإنها ، ونحو منع استيراد الآلات الزراعية الا بترخيص وزارة الزراعة وفق تنظيم استيراد وبيع الآلات الزراعية ، ونحو الزام رب العمل بمالم يلزم به الشرع ولم يتفق عليه المتعاقدان في نظام العمل والعمال كالالزام بعلاج العامل ومعاشه التقاعدي وتأمينه اجتماعياً ونحو منع البنوك من مزاولة الاعمال التجارية المباحة مما يؤدي الى قصر عملها على التعامل الربوي الى غير ذلك من أمثلة .

٥ ــ أقرت بعض الانظمة الاحتكارات والامتيازات غير المشروعة نحو قصر استعمال المرافق العامة على الطرق الطويلة الا على شركة بعينها أو المنع من الطيرات التجاري لغير الخطوط السعودية ، ونحو منع غير البنوك من مزاولة الاعمال المصرفية وقبول الودائع الى غير ذلك من

شواهد .

٦ ــ فرضت كثير من الانظمة رسوماً ومكوساً دون تقديم مادي لها من الدولة ودون استدلال شرعي يوجب ذلك ، وأمثلة هذه كثيرة نحو رسوم الجمارك الزائدة عن مقدار زكاة التجارة ، ونحو رسوم المرور والبلديات ورسوم الجوازات والرخص وغير ذلك ، وكل هذا مخالف للشارع الذي لم يجز أخذ المال من أهله الا بالوجه المأذون به شرعاً .

٧ ــ قررت كثير من الانظمة عقوبات على من خالف أحكامها ، وقد غلب على هذه العقود ما تقرر بالقوانين الوضعية التي استمدت منها من قصر العقوبات على السجن أو الغرامة المالية ، ولم يؤخذ بهذه الانظمة عقوبات التعزير التي جاء بها الشرع . ولقد ترتب على هذه المخالفة فساد كبير ، فعقوبة السجن أدت الى ازدحام السجون وزيادة الكلفة على الدولة في أمر المساجين وضياع من يعولهم السجين بحبسه عن الكسب ، وتعليم السوء من بعض المساجين لبعض ، كما أن عقوبة الغرامة المالية يحصل بها اجحاف للفقير ولا يرتدع بها الغني وقد تؤدي الى أكل المال بالباطل .

■ سبيل الاصلاح ■

بتأصيل ما ذكر يظهر أن الواجب الشرعي المتعين على ولاة الامر بهذه البلاد المبادرة الى مراجعة الانظمة القائمة شاملة لتنقيحها والغاء كل مخالفة للشرع بها وكذلك العمل على وضع أنظمة شرعية بدلاً من مايتعسر تنقيحه منها ، وننصح بهذا الصدد بما يلي :

١ ــ مراجعة الانظمة القائمة بالنظر في كل مادة بها على حدة واعتبار هذه المواد مستمدة ابتداءا من غير المصادر الشرعية وبالتالي ابطال كل مادة تشريعية منها لا يشهد لها دليل شرعي باستنباط واجتهاد صحيح .

٢ ــ مراجعة الانظمة لالغاء كل ايجاب أو منع من ما أباح الشرع في غير الاحوال المخصوصة التي بينها الشارع باعتبار أن المنع أو الالزام بالمباح كتحليل المحرم لا يحل لأحد تغيير حكم الله فيه .

٣ ــ الغاء كافة اللجان ذات الصلاحيات القضائية في الانظمة واحالة كافة القضايا واختصاصات هذه اللجان الى المحاكم الشرعية .

٤ ــ إنشاء محكمة شرعية عليا للنظر في الدعاوي التي ترفع بشأن مخالفة الانظمة واللوائح للشرع وما نص عليه النظام الاساسي من أن الشريعة حاكمة عليها ، ولابطال والغاء ما ثبت مخالفته منها .

٥ ــ تغيير العقوبات المنصوص عليها بالانظمة بعقوبات التعزير الشرعية أو ترك ذلك لقضاة الشرع والذين هم حرس على حسن تطبيقه ومنع الخروج عنه .

كما ننصح عند سن أو وضع أنظمة جديدة بما يلي :

٧ ــ أن يوضع لكل نظام أو لائحة مذكرة فقهية شرعية تبين الادلة الشرعية التي استنبطت منها مواد النظام ان كانت أحكاماً تشريعية أو تبين كون المواد أحكاماً اجرائية لاتخالف الشرع تندرج تحت حكم تشريعي مشروع وتعد وسائل لتنفيذه ويتحقق بها المقصد المطلوب .

٨ ــ عدم الرجوع عند وضع الانظمة الى أنظمة الدول الاخرى أو احكامها للاقتباس منها لكونها أنظمة لا تحكم الشرع أصلاً ولأنها في مجملها مشاقة لأحكام الله والرسول .

٩ ــ يجب أن تكون اللجان التي يعهد اليها باقتراح الانظمة التشريعية لجاناً شرعية تقتصر عضويتها على من استكملوا أهلية الفقه والاجتهاد لاستنباط الاحكام سواء كانوا من أهل البلاد أو من غيرهم من علماء الشرع في بلاد المسلمين ، فان تعذر ذلك فلا بد أن تقتصر عضوية اللجان على ذوي القدرة على الفتوى والرجوع الى كتب الفقه المعتبرة واستخراج الاحكام منها . ويمكن لهذه اللجان أن تستعين بأهل الخبرة بالواقع من فنيين واداريين لبيان الواقع وتفصيله ــ عند الحاجة ــ ولكن دون أن يجعل لهؤلاء الخبراء غير الشرعيين دور في وضع الاحكام التشريعية وبيانها .

■ القضاء والمحاكم ■

مقدمة : لقد عظّمت الشريعة الاسلامية شأن القضاء الشرعي حيث جعلت الشرع والقضاء صنوان ، فالدين الاسلامي كما جعل الشرع هو الحاكم على أفعال البشر وهو مصدر أنظمة الحياة جعل القضاء جهة الالزام بأحكام التشريع في ازالة التنازع ، ورفع المظالم ، ومنع التجاوزات ، ولذا لا يمكن اقامة احكام الشرع في واقع الحياة الا بوجود القضاء الشرعي المهيمن والفاصل لكل نزاع بين الافراد والامة والدولة ، قال تعالى ﴿ فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلكم خير وأحسن تأويلاً ﴾ وانفاذ مقتضى هذه الآية يحتم الرد الى الله والرسول ويحتم وجود القضاء الشرعي المخبر عن حكم الله ورسوله بما يقطع النزاع ، وقد جعل تعالى الخضوع والامتثال والقبول لحكم الله تعالى ورسوله حال المؤمنين قال تعالى ﴿ انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا ﴾ ، ونفى تعالى الايمان عن المعرض عن حكمه وشرعه لفصل النزاع قال عز وجل ﴿ فلا وربك لايؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ﴾ ووصف تعالى المؤمنين عن الانقياد لحكمه قال تعالى ﴿ واذا دُعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا فريق منهم معرضون ، وان يكن لهم الحق يأتوا اليه مذعنين ، أفي قلوبهم مرض أم ارتابوا ، أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله بل أولئك هم الظالمون ﴾ ولذا فان العناية بالقضاء في الدولة ، وحصر الحكم في القضاء بشرع الله من أعظم واجبات الدولة المسلمة وينبغي اعتباره لذلك من أهم مرافق الدولة ، حيث من خلاله يبسط عدل الشرع وحكمه ، وتحفظ حقوق العباد ، ويسود الامن . . ، وقد أكد النظام الاساسي هذه الاهمية للقضاء حيث جعل « القضاء سلطة مستقلة ولا سلطان على القضاة في قضائهم الا للشريعة الاسلامية » .

وقبل بيان واقع القضاء والمحاكم في هذه البلاد ، نريد أن نذكر مسلمات مقررة شرعاً تتعلق بالقضاء ، لكي تكون أساساً لكثير من القضايا المتعلقة بالقضاء وسبل الاصلاح المقترحة في ذلك :

أولاً : إن ثمة فرقاً جوهرياً بين أمرين أولهما : توزيع عمل القضاء الشرعي بين مجالس قضائية متخصصة ، وهو مايسمى في كتب الفقه الشرعي « التولية على خصوص العمل » ، والامر الثاني : توزيع العمل القضائي بين المحاكم الشرعية واللجان النظامية التي تلتزم بالحكم وفق الانظمة والمبادىء المقننة لها .

فأما الامر الاول فجائز قطعاً لأن جميع القضايا في المجالس القضائية الشرعية يفصل فيها بحكم الشرع وانما أجاز الشارع الاسلامي تخصيص القاضي الشرعي بحسب نوع القضية أي تخصيص نوعي للقضاة . أما الامر الثاني والذي هو توزيع القضايا بين المحاكم الشرعية واللجان النظامية والقانونية فان هذا التوزيع مقتضاه عزل الشرع المطهر عن الفصل في القضايا التي تختص بها تلك اللجان ، ولقد اختلط هذان الامران على الكثير حيث ساد لدى الكثير مفهوم أن اختصاص القاضي الشرعي عند توليته بقضايا معينة يسوغ ويبيح ايجاد جهات أخرى لاتقتضي وفق النظر الشرعي كاللجان والهيئات النظامية أو القانونية . وهذا المفهوم يخالف الكتاب والسنة والاجماع ، حيث أن الادلة الشرعية فصلت في أن الكتاب والسنة حاكمة على كل شيء ، وأن ولاية القضاء الشرعي عامة في جميع الامور وأنه لايجوز اخراج أي نزاع عن الرد اليها قال تعالى ﴿ إنا أنزلنا اليك الكتاب لتحكم بين الناس بما أراك الله ﴾ وقال ﴿ فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ﴾ فالعموم بهذه الآية لجميع النزاعات جنساً ومقداراً يقطع ويدل على أنه لا أمر مطلقاً يخرج عن النظر الشرعي فضلاً عن أن عز ل الشرع عن بعض القضايا مخالفة عظيمة لقواعد الاسلام الذي حرم التحاكم الى غير شرعه وجعل الرجوع الى الشرع هو مقتضى الايمان بالله ورسوله ومقتضى تحقيق شهادة أن لااله الا الله وأن محمداً رسول الله . أما مفهوم تخصيص القاضي الشرعي بأنواع القضايا فهذا أمر مبسوط في كتب الفقه الاسلامي وغايته ومقصوده حسن اختيار القاضي الشرعي بما يناسب القضية ، حيث أن أنواع القضايا التي ينظر فيها القاضي الشرعي تتعدد الى قضاء للزجر عن الحدود والجنايات ، أوللحسبة في منع المخالفات والجرائم المضرة بحق الجماعة ، أو لازالة النزاع في العقود والمعاملات ، أو لرفع المظالم عموماً سواء الواقعة من ذوي السطوة والهيبة كالدولة والحكام أو من غيرهم ، وكل نوع من هذه القضايا يتطلب صفات معينة اضافة الى الشروط الضرورية من اسلام وفقه وعدالة ، فقضاء المظالم مثلاً يتطلب أن يكون القاضي متصفاً بالهيبة والقوة لأنه يجري الاحكام على ذوي الشوكة الذي يجرأون على الظلم والتعدي وأن يكون مجتهداً لأنه يفصل في القضايا المعضلة ، وقضاء الحسبة يتطلب أن يكون القاضي متصفاً بالفطنة والقدرة على البحث والتقصي لأن عمله ازالة

المخالفات العامة بالمجتمع وهكذا ، ولهذا يجب أن يدرك الفرق العظيم بين عزل الشرع عن بعض القضايا وبين تخصيص القاضي الشرعي في أنواع من القضايا ، حيث أن تخصيص القاضي الشرعي انما يقصد به حسن الاختيار للقاضي ، ولكن لايجوز أن يجعل ذلك ذريعة لعزل القضاء الشرعي عن أي قضية لما في ذلك من زلزلة ومخالفة عظيمة لقواعد الاسلام .

ثانياً : إن كون القضاء شرعياً في كافة القضايا والنزاعات لاينافي الاستعانة بأهل الخبرة في معرفة الواقع ، حيث أن الاخبار عن حكم الشرع يتطلب أمرين : الاول منهما معرفة الواقع ــ والذين يطلق عليه لدى الاصوليين ــ تحقيق المناط ــ ، ومعرفة الواقع هذا يتطلب رأي أهل الخبرة بحسب القضية ، فان كان هندسياً يرجع فيه الى أهل الهندسة ، وإن كان طبيباً روجع فيه أهل الطب ، والامر الثاني : هو بيان حكم الشرع في هذا الواقع ، وهذا البيان لا يجوز أن يصدر الا عن فقيه بأحكام الشرع ذي معرفة بأدلته الشرعية متأهل للحكم بالشرع ، والا كان حكماً مستنداً الى جهل ، ولهذا لا يجوز أن يعارض وجوب جعل القضاء شرعياً ، الحاجة الى معرفة الواقع من أهل الخبرة حيث أن دور أهل الخبرة محدد ببيان واقع الحال وليس له تجاوز ذلك الى الحكم على أفعال العباد بالالزام أو المنع أو الابطال أو غير ذلك حيث أن هذا قصر على الشرع وحده .

ثالثاً : إن تولي عمل القضاء أمر في غاية الخطورة لأثره البالغ على حياة الناس وانفاذ أحكام الاسلام ولهذا وضعت الشريعة ضوابط وشروط أي لازمة في كل من يتولى هذا المنصب حيث شرطت في القاضي فضلاً عن الاسلام والبلوغ والعقل توفر الفقه والعلم الشرعي وادراك تنزيل الاحكام على الوقائع لأن عمل القاضي الاخبار عن حكم الله على وجه الالزام وغير الفقيه سيقضي عن جهل ويكن حكمه لذلك حكماً بغير ما نزل تعالى ، كما أن العدالة شرط أساسي في القاضي حيث اشترطت الشريعة ذلك في الشاهد ، فلزومها في القاضي المؤتمن على اجراء الاحكام التي تحفظ بها الحقوق ويفصل بها النزاع أولى وأعظم . ولهذا فان تولي أي عمل ذي اختصاص قضائي سواء للحسبة أو لفصل النزاع في المعاملات والعقود أو للزجر عن الجرائم في الحدود والتعزيرات ،أو لرد المظالم يحرم شرعاً أن يتولى القيام به من لا يكون فقيهاً بالشرع عالماً باحكامه عدلاً تتوفر فيه كافة شروط القاضي الشرعي .

■ واقع القضاء والمحاكم ■

وبعد عرض هذه المسلمات المقررة بالشرع نبين مشاهدات عن الواقع القضائي على ضوء ما ذكر في القضاء والمحاكم والتي يتلخص أهمها فيمايلي :

١ ــ وجود ازدواجية في القضاء باختلاف الجهات المنوط بها صلاحية الحكم أو فصل النزاع أو التعزير ، حيث بالاضافة الى المحاكم الشرعية يوجد في أجهزة الدولة ما يزيد على ثلاثين لجنة ذات اختصاص قضائي تستند في أحكامها الى الانظمة التي تشكلت بموجبها تلك اللجان . وقد نجم عن ذلك مخالفات شرعية خطيرة نذكر منها :

أ ــ عزل القضاء الشرعي عن النظر في كثير من القضايا المالية وفصل النزاعات في المعاملات ، وقضايا التعزير والمخالفات .

ب ــ الزام الناس بالاعتراض عن التحاكم الى القضاء الشرعي المتمثل بالمحاكم الشرعية واللجوء الى اللجان النظامية ودفعهم لطلب ما لايحل لهم شرعاً أو الامتناع عن مايجب عليهم شرعاً اداءه والامثلة على ذلك كثيرة في القضايا العمالية ، والقضايا المصرفية والتجارية .

ج ــ تناقض الاحكام الصادرة في القضية الواحدة بسبب اختلاف جهة القضاء فيها وضياع حقوق الناس واطالة أمد النزاع في كثير من القضايا للالتباس الحاصل في تحديد جهة الاختصاص بين المحاكم الشرعية واللجان .

د ــ امتناع بعض اللجان المنوط بها صلاحيات قضائية في كثير من الاحيان أو مسئولي المراجع التي ترتبط بها هذه اللجان ، عن قبول دعاوي تعد من اختصاصها ورفعها دون حكم قضائي .

ه ــ ظهور الحاجة الى القوانين الوضعية والتفقه فيها بدلاً من الفقه الشرعي ، واقرار تعلم هذه القوانين الوضعية رسمياً في معهد الادارة واقسام الانظمة بالجامعات ، بل وأصبح المختصون بالقوانين الوضعية يتمتعون بالمزايا الوظيفية التي تمنح لأهل الاختصاصات النادرة .

ز ــ ظهور أحكام قضائية مخالفة للشرع صراحة ، نحو كثير من أحكام الاوراق المصرفية وبعض احكام لجنة الاوراق التجارية ولجان التعزير على سبيل المثال .

ح ــ انشاء لجان قضائية في بعض الجهات للتظلمات التي تقدم ضد الجهات نفسها نحو لجان التظلم من تعرضات شركات الكهرباء في هذه الشركات ، ووجود لجان يكون فيها القاضي هو المدعي العام في نفس الوقت أو يرتبطان بمرجع واحد ، مما ترتب عليه تحكيم الخصم وأن يكون ممثل المتظلم منه أو أجيره هو القاضي المختص بفصل النزاع .

٢ ــ الزام القضاء الشرعي بأنظمة وتعليمات تضعف من استقلال القضاء وسريان أحكامه على الجميع وتخالف بذلك مبدأ سيادة الشرع على الجميع ومن أمثلة ذلك :

آ ــ القيود التي تصدر من جهات تنفيذية كالامارات والداخلية والبلديات بعدم نظر المحكمة الشرعية في أنواع من القضايا أو اشتراط الاذن المسبق أو الاحالة الى القضاء من تلك قبل النظر فيها . والامثلة في ذلك عديدة نحو الزام القضاء الشرعي بعدم قبول قضاء الديات في مواجهة بيت المال اذا كان المتسبب أجنبياً ونحو عدم توثيق العقارات التي لم تخطط لمن كانت بحوزتهم بناء على طلب وزارة الشئون البلدية والقروية ، أو منع النظر في اثبات الاعسار التجاري ، أو منع النظر في اثبات اعسار الافراد الا بعد طلب الامارات ذلك الى غير هذا من الامثلة .

ب ــ الدفع من بعض جهات الدولة بعد اختصاص القضاء الشرعي لمنع القضاء الشرعي من النظر في القضية أو لالغاء الحكم الصادر فيها ، أو تبرير عدم الاحالة اليه . وامتناع بعضها عن المثول أمام المحاكم الشرعية ومطالبتها بالغاء الاحكام الصادرة عنها بعد صدوره وهذا كثيراً مايقع في أحكام التعزير حيث تُرد أحكام القضاء الشرعي على أفراد متهمين بالرشوة والتزوير بحجة عدم الاختصاص .!

ج ــ الزام وزارة العدل والمحاكم الشرعية بكثير من التعاميم الصادرة عن وزارة الداخلية مما أفقد القضاء استقلاليته وحاكميته في القضايا التي تتعلق بتلك التعاميم نحو التعميم الصادر بمنع المحاكم الشرعية من اثبات اعتبار المطالب بدين تجاري إنفاذاً لنظام المحكمة التجارية .

د ــ المنع للمحاكم الشرعية من نظر الدعاوي المقامة على جهات حكومية الا بعد الاذن بذلك ، ومنع النظر في قضايا ترفع لدى المحاكم أو ديوان المظالم بحجة أنها من قضايا السيادة كالدعاوي التي تقدم ضد أجهزة الجوازات أو المباحث أو غيرها .

٣ ــ افتقار المحاكم الشرعية في كثير من المناطق للامكانات التي ترفع من مستوى أدائها وكفاءتها مقارنة بغيرها من القطاعات والامثلة على ذلك عديدة منها : عدم توفير المباني اللائقة بهذا المرفق العظيم فمعظم مباني المحاكم الحالية سيئة التصميم والانشاء والتأثيث ، والنقص الشديد في تدريب وعدد الموظفين والكتاب والسكرتارية المساندة لأعمال القضاء ، وعدم توفر مراكز التدريب لموظفي المحاكم أو الاجهزة الحديثة التي ترفع من كفاءة ادارات المحاكم كأجهزة الحاسب الآلي وأجهزة التخزين والاتصالات الحديثة .

٤ ــ التأخير الملحوظ في انفاذ الاحكام القضائية التي اكتسبت صفة القطعية والصادرة من ديوان المظالم ضد بعض أجهزة الدولة أو وزاراتها ، وكذلك الصادرة من المحاكم باعادة الحقوق لأهلها اذا ما تعلقت هذه الاحكام بأجهزة الدولة أو بعض كبار المتنفذين فيها .

■ سبيل الاصلاح ■

واصلاحاً لهذه الاحوال التي لا يسوغ قبولها في دولة الاسلام عقيدتها وشريعتها والقرآن والسنة دستورها ، ننصح بما يلي :

أولاً : للانقياد لما أوجب تعالى ولمنع الازدواجية وتوحيد جهة التقاضي وازالة المخالفات الشرعية الناجمة عن ذلك والمبينة فيما سبق ننصح بالتالي :

١ ــ الغاء كافة اللجان ذات الاختصاص القضائي بأجهزة الدولة واحالة صلاحياتها الى المحاكم الشرعية لبسط هيمنة الشرع على كافة الاقضية بالدولة .

٢ ــ الانفاذ الفوري لما جاء بالنظام الاساسي بجعل المحاكم الشرعية مختصة بكافة أنواع النزاع والجرائم ــ سواء كانت النزاعات عمالية أو تجارية أو مصرفية أو غير ذلك ــ وسواء كانت أنواع

الجرائم من الحدود والجنايات أو من الجرائم السياسية أو من جرائم التعزير كالرشوة والتزوير ، أو من المخالفات كالمرور أو مخالفات الموظفين .

٣ ــ قصر اختصاص ديوان المظالم بحسب الفقه الشرعي على القضايا التي ترفع ضد الدولة أو الموظفين فيها الناجمة عن صلاحياتهم وولايتهم بالدولة ، واحالة كافة اختصاصاته الجزائية والتأديبية الى المحاكم الشرعية ، وتعديل نظامه بحيث يوافق ما جاء في النظام الاساسي بأن لايكون على قضاته سلطان الا الشريعة الاسلامية .

ثانياً : لتحقيق وضمان استقلال القضاء وضمان سرعة انفاذ احكامه وحماية الحقوق نقدم الاقتراحات التالية :

١ ــ رفع جميع القيود التي تحول دون تقديم كافة أنواع القضايا والدعاوي الى المحاكم الشرعية مباشرة دون وساطة أو اشتراط احالة أي جهة كانت ، وسواء كانت الدعوى خاصة أو دعوى حسبة وسواء كان موضوع النزاع معروضاً على أجهزة الحكومة أو عدم ذلك .

٢ ــ مراجعة الانظمة والتعليمات المبلغة للقضاة حالياً من قبل لجنة تتشكل من هيئة كبار العلماء أو مجلس القضاء الاعلى بهدف الغاء جميع التعليمات التي تخالف الشرع ، أو تحد من صلاحية القضاء الشرعي في نظر بعض أنواع القضايا .

٣ ــ مراجعة نظام القضاء ، والنظام الاداري للقضاء واعادة صياغته بما يتفق مع ما جاء في النظام الاساسي من استقلالية القضاء وعدم وجود سلطان عليهم الا للشريعة ، وبما يحقق سرعة انجاز القضايا ومعاملات الناس .

٤ ــ حصر اصدار التعليمات الموجهة للقضاة بمجلس القضاء الاعلى فقط وتوجيه أجهزة الدولة من امارات ووزارات بالالتزام بذلك .

٥ ــ تعزيز صلاحيات مجلس القضاء الاعلى بما يمكن المجلس من حفظ استقلالية القضاء من كل ما يخالف الشرع ، أو فرض غير سلطة الشريعة الاسلامية وبما يضمن تنفيذ الاحكام القضائية وسريانها على الكافة وذلك بما يلي :

أ ــ أن يعرض على مجلس القضاء الاعلى الانظمة واللوائح التي تتعلق بمرفق القضاء قبل اقرارها وأن يراعى فيها توصية المجلس ، أو أن يخوّل المجلس صلاحية اصدار الانظمة ذات العلاقة بأعمال القضاء .

ب ــ أن يكون لترشيح عضوية المجلس من قبل المجلس نفسه أو هيئة كبار العلماء وأن يقتصر ذلك على القضاة الذين حازوا على درجة عالية من الفقه والاجتهاد الشرعي والقوة وأن لا يعفى من جرى تعيينه الا لسبب شرعي أو بلوغ سن التقاعد .

ج ــ أنة يخول المجلس صلاحية مخاطبة جهات الدولة بشأن انفاذ الاحكام القضائية القطعية ومسائلة من يتسبب بعدم نفاذها واحالته الى القضاء للنظر في زجره ،وابداء الملاحظات على التصرفات التي قد تؤدي الى أعمال القضاء أو التعدي على استقلال القضاء والمتابعة في ذلك ، والكتابة عن كل تقصير في ذلك ، ولتحقيق ما ذكر يمكن تكوين جهاز خاص يرتبط بمجلس القضاء الاعلى يتولى أعمال المتابعة لتنفيذ الاحكام القضائية وقبول التظلمات من عدم انفاذ الاحكام القضائية القطعية ويرفع تقريره وتوصياته دورياً الى المجلس لكي يقوم المجلس باتخاذ الاجراء المناسب .

د ــ تشكيل مجلس علمي قضائي يرتبط بمجلس القضاء الاعلى ويتولى مهمة دراسة الانظمة القضائية ودراسة القضايا والنوازل المعاصرة التي تحتاج الى نظر واجتهاد واعداد بحوث شرعية تفصيلية لها يستعين بها القضاة في أحكامهم .

ثالثاً : لضمان قيام القضاة بواجبهم نحو تحقيق العدل والتجرد ، ورفع مستوى أداء أعمالهم ، ننصح بما يلي :

١ ــ تعديل نظام القضاء بأن ينص على عدم عزل أي قاض لم يبلغ سن التقاعد الا لسبب شرعي موجب ، ويكون قرار العزل من جهة قضائية وباجماع القضاة الذين يناط بهم صلاحية الاعفاء أو العزل ، ويكون القرار مسبباً ومبيناً للادلة الشرعية الموجبة للعزل .

٢ ــ ايجاد دورات شرعية للقضاة دورية يقدمها علماء شرعيون ذو أصالة واجتهاد شرعي وأهل تجربة وأهلية من القضاة ، وتتولى وزارة العدل بالتعاون مع الكليات الشرعية الاشراف عليها وتعرض فيها أحكام الفقه ذات العلاقة وأدب القضاء وتبين فيها قواعد الاحكام وأصول تنزيلها ، وأدلة الاحكام الشرعية لدى المذاهب الفقهية الاسلامية المختلفة ومقارنة أدلتها وذلك بهدف رفع المستوى الفقهي للقضاة .

٣ ــ لضمان حسن اختيار القاضي بما يناسب القضية ، يمكن أن يشكل ضمن المحاكم الشرعية مجالس قضائية تختص بأنواع القضايا جنائية ، أو تجارية ، أو عمالية ، أو ادارية ، أو قضايا الحسبة كالمرور ومخالفات الغش التجاري أو غير ذلك ، ويكون قضاة هذه المجالس من القضاة الشرعيين بالمحاكم الشرعية والذين تتوافر فيهم القدرات والاطلاع بما يناسب أنواع هذه القضايا .

٤ ــ لضمان حسن معرفة القضاة بالواقع يتم تدعيم المحاكم الشرعية بعدد من المستشارين ذوي الاختصاص بالمعارف الفنية والعلمية والهندسية والادارية لتقديم الخبرة بشأن تحقيق المناط وبيان الواقع ، وأن يخصص ضمن ميزانية كل محكمة مبالغ للاستعانة بذوي الخبرة لتقديم الاستشارات العلمية والفنية والادارية والطبية أو غير ذلك الى القضاة اذا ما اقتضت الحاجة ذلك .

٥ ــ عقد اجتماعات دورية لكل منطقة تعرض فيها القضايا المشكلة التي واجهتهم ويتم من خلالها تبادل الرأي الشرعي بشأنها لزيادة الاطلاع والاحاطة وتمحيص الاجتهاد .

٦ ــ جمع الاحكام القضائية الصادرة من محاكم المملكة ومحاكم التمييز في القضايا المختلفة كل عام وطباعتها في كتب ــ بعد استبعاد اسماء الاعيان ــ وتكون معروضة للقضاة وطلبة العلم لاطلاعهم واستفادتهم .

٧ ــ تزويد كل قاض بأمهات الكتب الفقهية الاسلامية وكتب الاحاديث والتفسير عند تعيينه ، وتخصيص ميزانية لذلك ضمن ميزانية المحاكم لتوفير ما يستجد من كتب وبحوث في ذلك لتسهيل اطلاع القضاة عند الحاجة اليها وانشاء مجلة خاصة بالقضاء في وزارة العدل تقدم مايحقق تطوير امكانيات القضاء .

٨ ــ تدعيم المحاكم الشرعية بالعدد الكافي من القضاة والموظفين والحرص على اختبار المسؤولين في الجهات التي ترتبط بها المحاكم ووزارة العدل ، وتدعيم المحاكم بما تحتاجه من مبان لائقة وتجهيزات وأجهزة ومستلزمات حديثة تسهل اجراء الاعمال .

رابعاً : لبسط هيمنة الشرع على الكافة وضمان حقوق العباد وفق النظر الشرعي تظهر الحاجة الى انفاذ مايلي :

١ ــ انشاء محكمة شرعية عليا ويكون قضاتها من علماء الشرع المتميزين بالفقه والقوة والاجتهاد ، تكون بمثابة محكمة دستورية شرعية يرجع اليها في القضايا الكلية وكل مايضمن هيمنة الشرع وسيادته على الامة والدولة ، بحيث يكون من صلاحياتها : النظر في الدعاوي بشأن المخالفات الشرعية في الانظمة واللوائح والتعليمات والتجاوزات والتعديات المخالفة للشرع في أعمال أجهزة الدولة ، وتفسير مواد النظام الاساسي ونصوص الانظمة ، والنظر في أمور الضرائب والرسوم وفق أحكام الشرع ونحو ذلك مما يعد من اعمال القضاء الدستوري . ويكون التقدم بالدعوى وحق اقامتها لكل مسلم بالدولة سواء كانت دعوى حسبة أو دعوى خاصة .

٢ ــ أيضاً لاهمية قضايا الحسبة في منع مزاولة مايضر بحق الجماعة ، يجب أن تخصص مجالس قضائية ضمن المحاكم الشرعية كالتقصير في أداء الصلاة أو كشف العورات المحرمة أو غير ذلك ، ويجعل له عدد كاف من القضاة الشرعيين المتميزين بالفقه الشرعي ، وبالمعرفة والاحاطة بالواقع ، وأن يرتبط بهم نواب هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من الناحية التنفيذية ــ الادارية ــ بحيث ترفع القضايا مباشرة من الهيئة الى قضاة المحكمة الشرعية المختصين بقضايا الحسبة للحكم فيها ، ويتولى هؤلاء القضاة توجيه نواب الحسبة بحسب الآداب الشرعية في الاحتساب . كما يمكن أن يرتبط بقضاة الحسبة مركز خاص للشرطة لتنفيذ أوامر قاضي الحسبة وأحكامه في المخالفات التي يتم الحكم فيها فورياً في مكان حصول المخالفة .

٣ ــ لضمان وتمكين القضاء الشرعي من حراسة وحفظ حقوق الناس من التجاوزات على حقوق الانسان الشرعية ، يجب أن تبسط هيمنة القضاء الشرعي على رجال الشرطة والامن ونواب الهيئات ومن في حكمهم ، وذلك بأن تحصر قرارات اصدار احكام بالسجن أو التوقيف لمدة تتجاوز يوماً وليلة وكذلك دخول المنازل أو القيام بعمل يترتب عليه اهدار حق من حقوق الانسان المقررة شرعاً من قبل أجهزة الضبط الجنائي أو رجال الهيئة أو غيرهم من المتنفذين على صدور حكم بها من قاض شرعي بذلك ، وأن يمنع مطلقاً كل ذلك الا بحكم القضاء الشرعي .

■ الكرامة والحقوق الأنسانية

مقدمة :

لقد أكدت الشريعة الإسلامية على كرامة الإنسان وعلى حفظ حقوقه الشرعية في مبادئها العامة وتوجيهاتها الأخلاقية ، كماجاءت كذلك بأرقى النظم العملية التفصيلية لضمان هذه الحقوق واقامتها في المجتمعات الإنسانية ومنع كل تعد عليها ، ونعرض فيما يلي أصولا وقواعد مقررة بالشرع تتعلق بحقوق العباد للاستهداء ، بها إصلاحا لأحوال وبيان الحق وتطبيق الشرع في ذلك .

الأصل الأول : مصدر حقوق العباد هو الشرع وحده .

لقد كفلت الشريعة الإسلامية حقوق العباد بأن قصرت الحكم بالإباحة والتحريم والتشريع لأفعال البشر على حكم الله تعالى لا غير ، ولم تجعل لأحد في الحق في أن يحل أو يحرم أو يمنع حقوقا أو أن يسلبها إلا بإذن الله تعالى وفي حدود شرعه وبالإجتهاد والاستنباط الصحيح من أدلة شريعته قال عز وجل ﴿ أن الحكم الا لله أمر الا تعبدوا الا إياه وذلك الدين القيم ﴾ وقال تعالى ﴿ قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا قل آلله أذن لكم أم على الله تفترون ﴾ ، وقال ﴿ أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ﴾ .

وبتقرير هذا الأصل من جعل أدلة الشرع وحده مصدر الحقوق ، وجعل سن الأحكام للناس بناء على أدلة الشرع وليس إبتداءا ضمانا لحقوق العباد من أن تكون الحقوق خاضعة للقوة المادية ممن بيدهم الحكم والسلطان ، ومنعا لأن يكون منع الحقوق أو سلبها تبعا للمصالح الآنية ورغبات النفوس وأهوائها ، وبجعل الحقوق منوطة بالتحديد الشرعي منعا لتسلط فئة على أخرى أو طبقة إجتماعية على غيرها أوالحكام على المحكومين ، كما أن ذلك يجعل الإحتكام عند تضارب المصالح والرغبات لهذا المرجع الثابت وهو الشرع الأسلامي الذي لا يتبدل و لا يتغير باختلاف العصور والحكام ، والذي لا يختص بالرجوع اليه أحد من المسلمين دون أحد .

وبتقرير هذا الأصل يتبين كمال الدين الإسلامي الذي حدد للعباد مصدراً نهائيا لحقوقهم ذا سيادة عليا عليهم جميعا هو شريعة الله تعالى وأحكامه وجعل إستنباط الأحكام الحقوقية إنما يكون إبتناء على ما جاء بالأدلة الشرعية وليس ابداءا . وهذا بخلاف ما وقع فه التشريع الوضعي من ربط مصدر الحقوق بجمعية تأسيسية لوضع الدستور أو هيئة تشريعية لوضع القوانين إبتداءا ، مما يجعل الدستور والقانون من وضع السلطة الحاكمة وتكون النتيجة الحتمية لذلك هو قيد الحقوق بحسب ماتراه السلطة المهيمنة مما يؤدي في كثير من الأحيان الى إنتهاك كرامة الأفراد باسم القانون وسلبهم حقوقهم بالقواعد الإستثنائية وقواعد الطوارىء والقوانين العرفية ثم فقدان حقوقهم الإنسانية بنهاية المطاف .

ويترتب على هذا الأصل كذلك أمر في غاية الأهمية هو أن الدولة التي ترفع لواء العقيدة الإسلامية وتطبيق شريعة الإسلام يلزمها الرجوع الى شرع الله وحده لاقرار حقوق الناس فلا يسعها أن تقرر حقوقا للمواطنين أو للوافدين بها إستنباطاً من التشريعات الوضعية ، ولا أن تجعل حقوق العمال نابعة من قواعد الاشتراكية ، ولا أن تقرر وتمنع حقوق المرأة أو الأسرة إتباعاً للفكر الراسمالي الليبرالي أو العادات والتقاليد الجائرة المخالفة للشرع ، بل الواجب في كل ذلك الرجوع الى شرع الإسلام وحده وتحكيمه وإنفاذ كل ما قرره من حقوق للعباد .

الأصل الثاني : كل ما أقر الشرع فعله يعد ثابتا للإنسان .

إن جعل الشريعة وحدها مصدر حقوق العباد يحتم جعل كل فعل مباح أو مندوب او واجب بالشرع حقا ثابتاً للإنسان ، فاذا قرر الشرع مثلا وجوب الأمر بالمعروف أو ابداء الرأي والنصيحة في حدود الشرع ، أو اذا أباح الشرع للفرد ممارسة فعل أو قول أو تصرف من بيع أو شراء فان هذا الإقرار من الشرع يجعل كل هذه الأفعال حقا ثابتا أبديا لمن تعلق بهم ذلك فليس للدولة أو ذوي السلطان منعه أو تعطيله أو تقييده باذنها وترخيصها ولا أن تلزم بغير ما أوجب الله ورسوله الا وفق الدليل الشرعي . فالمباح ما أباحه الله ورسوله والممنوع ما حرمه الله ورسوله ولا يسع أحدا كائنا من كان الخروج عليه ولا أن يتعدى حدود الله في ذلك ، قال عز وجل ﴿ تلك حدود الله فلا تقربوها ﴾ وقال ﴿ وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ﴾ الى غير ذلك من آيات تلزم بالوقوف عند حدود الله التي شرعها لعباده .

الأصل الثالث: كل إنتهاك للحقوق المشروعة محرم شرعاً .

أكدت الشريعة الإسلامية أيضا على صيانة حقوق الإنسان حيث حرّم الشرع إنتهاك حقوق الإنسان المشروعة وكفل حرمة دمه وماله وعرضه ومنع كل إعتداء على ذلك كما جاءت كذلك بالتشريعات الأخلاقية الراقية التي تضمن إقامة هذه الحقوق بتحريم الظلم والحسد والغيبة وغمط الناس والحث على مكارم الأخلاق قال تعالى :﴿ والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بعد ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتانا وإثما مبينا ﴾ ، ويقول عليه الصلاة والسلام « كل المسلم حرام دمه وماله وعرضه » ، وقال عليه السلام « ، من أقتطع أرضا ظلما لقي الله وهو عليه غضبان » .

وحرم الشرع التجسس على المسلمين مطلقا قال تعالى ﴿ ياأيها الذين أمنوا إجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن إثم ولا تجسسوا ﴾ ، وأكدت السنه المطهره على منع تجسس الدولة على الرعية ، قال عليه السلام « إذا ابتغى الأمير الريبة في الناس أفسدهم » .

لقد أكدت الشريعة على ضمان خصوصيات الفرد بأن جعلت للبيوت حرمة ومنعت الإطلاع عليها أو دخولها بغير إذن أهلها قال تعالى ﴿ ياأيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون ﴾ ، ويقول عليه السلام « لو أن إمرءا إطلّع عليك بغير إذن فحذفته بحصاة ففقأت عينه لم يكن عليك جناح » ولهذا يجمع الفقهاء على حرمة التجسس وحرمة دخول البيوت بغير إذن أهلها ولم يستثنوا في ذلك الا حالة واحدة فصّلت في كتب الفقه الشرعي وهي منع وقوع حرام يؤدي الى هلاك حرمة يفوت إستدراكها وإستنقاذها كانتهاك عرض او قتل نفس او اتلاف مال ، وذلك لتعارض حرمة الفرد والبيت مع حرمة النفس والعرض والمال ، وأما ما عدا ذلك فالأصل حرمة بيوت المسلمين وخصوصياتهم ووجوب انفاذ النصوص القطعية التي جاءت بتحريم التجسس على الناس ومنع دخول البيوت الا بإذن .

أيضا حرمت الشريعة التعذيب مطلقا ، قال عليه السلام « إن الله يعذب الذين يعذبون الناس في الدنيا » وقال « من جلد ظهر مسلم بغير حق لقي الله وهو عليه غضبان » . وحفظ الاسلام كذلك حقوق الفرد بأن أسقط كل ما ينجم عنه الاكراه للمسلم صونا له من ضياع حقه عن طريق الاعتداء والاكراه ، قال عليه السلام « ان الله وضع عن امتي الخطأ والنسيان وماستكرهوا عليه » ومنعت الشريعة كذلك من انزال العقاب على جرم الا بعد ثبوته بالبينة الشرعية ووفق الدليل الشرعي كما حرصت على قاعدة براءة الذمة حتى تثبت ادانته شرعاً ، بأن جعلت الاصل براءة الذمة وعدالة المسلم ، وأكدت على درء الحدود بالشبهات وعلى أن خطأ الامام في العفو خير من خطأه في العقوبة .

فكل هذه الاحكام العملية تصون حقوق العباد وتحرم كل انتهاك وسلب لها من غير وجه شرعي .

الاصل الرابع : الدولة الشرعية مسؤولة في الجملة عن ايصال الحقوق الى اهلها ورعايتها .

أوجبت الادلة الشرعية كذلك تأمين حقوق الانسان بأن جعلت الدولة مسؤولة تجاه رعاية شؤون كافة من يحمل تابعية الدولة وحمايتهم وايصال الحقوق اليهم والعدل بينهم وحرمت على الدولة الشرعية كل حيف او جور بين افراد رعيتها بسبب الطائفة أو الجنس أو اللون أو القبيلة أو غير ذلك .

فالاسلام لم ينصّب الدولة لحفظ الحريات للاغنياء وذوي الثروات من المرابين والمحتكرين كما في الانظمة الرأسمالية أو للحكم نيابة عن طبقة او كالانظمة الماركسية المستبدة ، أنما نصبها لإقامة أحكام الشريعة الاسلامية ويقتضي ذلك مسؤولية الدولة المباشرة عن رعاية شؤون افراد الرعية وايصال حقوقهم اليهم والعدل ومنع التظالم والجور بينهم في ذلك ، قال تعالى ﴿ ان الله يأمركم ان تؤدوا الأمانات الى إهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل ﴾ ويقول ﴿ ان الله يأمر بالعدل والاحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي ﴾ وثبت كل ذلك بالسنة العملية والقولية حيث يقول الرسول صلى الله عليه وسلم « كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعته فالامام راع وهو مسؤول عن رعيته » وقال « ما من عبد يسترعيه الله رعية ثم يموت وهو غاش لرعيته الا حرم الله عليه الجنة » وأكد الشرع على تحريم الجور والحيف بين المسلمين ،قال عليه السلام « من ولي من أمر المسلمين شيئا فولي رجلا وهو جد من هو اصلح للمسلمين فقد خان الله ورسوله » وقال « انما ضل من كان قبلكم انهم كانوا اذا سرق الشريف تركوه واذا سرق الضعيف منهم أقاموا عليه الحد » وكل هذه

الاحكام الشرعية تدل قطعا على مسؤولية الدولة تجاه رعيتها وواجبها في ايصال الحقوق لاهلها والعدل بينهم في ذلك .

وبناء على هذا العرض الاول والقواعد الشرعية المتعلقة بحقوق العباد يظهر جليا ان الادلة الشرعية من الكتاب والسنة تؤكد على كرامة الفرد وتضمن حقوقه بالعيش الكريم وتحمي وتصون هذه الحقوق على اكمل مثال واحسن وجه والواقع المشاهد المحسوس الذي يلمسه الناس أن تسلط الدولة على رعاياها بالايذاء او التعذيب او الغش او التجسس وانتهاك حقوقهم والتقصير في ايصالها اليهم يؤدي الى تمزيق المجتمع ومنع الأتقياء واهل الصلاح من العمل على حفظه وصيانته مما قد يؤدي بالنهاية الى انهيار الدولة او خضوعها لأعدائها او زوال آثارها بالكلية ، ولهذا يقرر علماء الاجتماع ، كابن خلدون رحمه الله هذا الامر العظيم بأن يقول : ان الحاكم اذا كان قاهرا باطشاً بالعقوبات منقباً عن عورات الناس وتعديد ذنوبهم شملهم الخوف والذل ولاذوا منه بالكذب والمكر والخديعة فتخلقوا بها وفسدت بصائرهم واخلاقهم وربما خذلوه في مواطن الحروب والمدافعات ففسدت الحماية بفساد النيّات فتفسد الدولة ويخرب السياج .

■ واقع الكرامة والحقوق الانسانية ■

بعد هذا التأصيل الشرعي لحقوق الانسان الشرعية والاعتبار بحال الامم يوجب تقرير القواعد الشرعية المنظمة لحقوق الانسان وانفاذ احكامها الشرعية بهذه البلاد التي كرمها الله تعالى بنزول وحيه وارسال خاتم رسله عليه افضل الصلاة والسلام . ولتحقيق هذا المطلب العظيم نعرض فيما يلي المشاهدات لواقع الحال وعدد من النماذج التي يلمسها الجميع بشأن حقوق العباد بهذه البلاد بهدف اصلاح مافسد من احوال وازالة كل تقصير او مخالفة للشرع المطهر في ذلك :

١ ــ تعرض البعض من موظفي الدولة والقضاة واعضاء هيئة التدريس بالجامعات للعزل او كف اليد او التجميد في مراتبهم او نقلهم الى مناطق بعيدة دون محاكمة عادلة لقيامهم بحقهم الشرعي من دعوة او نصيحة او تعبير مشروع او أمر بمعروف او نهي عن المنكر .

وكذلك تعرض العديد من الدعاة والخطباء وطلاب العلم والمفكرين للمنع من الخطابة والتدريس وكف اليد والمنع من السفر بل حدث ان أعتقل بعضهم وتم احتجازهم بلا تهمة ظاهرة او محاكمة شرعية عادلة .

٢ ــ قيام الاجهزة الامنية بالتجسس والتصنت وتفتيش المنازل وفتح الرسائل والتعدي أحياناً بالضرب والعدوان وتعذيب المتهم مخالفة في ذلك النصوص الشرعية القطعية من الكتاب والسنة المحرمة لهذه الافعال .

٣ ــ وجود بعض الانظمة والتعليمات التي تحد من سلطان القضاء في نظر دعاوى معينة ، او طلب ممن تتعلق بهم الدعوى المثول امام القضاء أو انفاذ الاحكام عليهم الا بإذن ، مما يفقد المساواة امام القضاء ويؤدي الى تعطيل حق القضاة الذي كفلته الشريعة .

٤ ــ افتقار الاجهزة الحكومية ومؤسساتها الى المتابعة الدقيقة والى المراقبة والمحاسبة المستمرة لضمان قيام المسؤولين والموظفين فيها بواجبهم تجاه ايصال الحقوق الى اهلها وانجاز معاملات الناس والانضباط باحكام الشرع في قيامهم بعملهم .

٥ ــ وجود العديد من الانظمة والتعليمات التي تمنع رعية الدولة من القيام بأعمال جائزة شرعاً في العقود والتصرفات كالاستيراد او الزواج لغير حملة التابعية ونحو ذلك مما هو حقوق مقررة لهم شرعا ، او تشترط ترخيص الدولة واذنها لهم نحو المنع من تكوين الجمعيات الدعوية او النشرات او التأليف او الخطابة الا بترخيص . . او تلزم الناس بما لايلزمهم شرعا من حقوق مخالفة بذلك ماتقرر في الاسلام بأن الايجاب للحقوق او المنع منها لا يكون الا وفق الدليل الشرعي .

■ سبل الاصلاح ■

ولاصلاح كل ماذكر ولاقامة احكام الشرع المطهر التي تحقق العدل وضمان الحقوق للكافة ننصح بما يلي :

١ ــ الغاء كافة التعليمات والاوامر ، والاحكام في الانظمة وفي لائحة الادعاء والتحقيق ولائحة التوقيف على الاخص ، التي تجيز التعدي على حقوق الافراد من منع من السفر ، ومن تصنت او تجسس على الرسائل والمكالمات او تفتيش البيوت هدف افادة التحقيق ، والحظر التام لارتكاب هذه الاعمال الا في الاحوال المخصوصة التي أجازها الشرع بالدليل الصحيح وبعد صدور حكم قضائي شرعي بذلك .

٢ ــ المنع المطلق لكل تصرف ينجم عنه تعذيب المتهمين او استخدام وسائل محرمة تنتهك فيها كرامة الانسان لانتزاع المعلومات منهم قسراًاو اجبارهم على الاعتراف من قبل افراد شرطة الامن او الضبط الجنائي .

٣ ــ التعميم على كافة الادارات الحكومية والاجهزة الامنية واجهزة الضبط الجنائي المتعددة بالامتناع عن سجن او ايقاف اي شخص مدة فوق يوم وليلة ، او تفتيشه او دخول بيته او منعه من السفر الا بناء على امر واذن قاض شرعي في ذلك .

٤ ــ تكوين لجنة عليا مستقلة عن الاجهزة الحكومية للحقوق الشرعية ترتبط برئيس مجلس الوزراء مباشرة يكون اعضاؤها من عدد من القضاة والعلماء والمفكرين المتميزين في دراسات وفقه الحقوق الشرعية ويناط بهذه اللجنة الاشراف على ضمان عدم انتهاك حقوق الافراد الشرعية من قبل الاجهزة الامنية او الحكومية ، والمراجعة الشاملة للتعليمات والانظمة او التصرفات التي نجم عنها انتهاك للحقوق المشروعة ، والرفع عن كل مخالفة شرعية في ذلك لالغائها او احالتها الى القضاء الشرعي المختص .

٥ ــ الغاء كافة اللجان التي تقوم باعمال ذات اختصاص قضائي وبخاصة القضايا الجنائية والجزائية والتعزيرات واحالة صلاحياتها الى المحاكم الشرعية .

٦ ــ وضع تنظيم يتيح لكل فرد انتهكت حقوقه الشرعية بدون صدور حكم قضاء شرعي الحق في التعويض المادي والمعنوي عن كل ضرر لحقه ومساءلة وتجريم وطلب عقوبة اي مسؤول في اجهزة الدولة مارس انتهاك الحقوق المشروعة .

٧ ــ ضمان حقوق المتهم بالاتصال بمحام يتولى الدفاع عنه عند التحقيق معه ان طلب ذلك واعلامه بحقه المشروع في ذلك .

٨ ــ الحرص على تطبيق القواعد الشرعية المقررة بأن الاصل براءة الذمة ودرء الحدود بالشبهات ، وأن الخطأ في العفو خير من الخطأ في العقوبة في كافة القضايا الجزائية ، والتعميم على كافة من يختص بهم ذلك وكذلك الغاء اي تعليمات لا تتفق مع ذلك نحو احكام لوائح التوقيف ولائحة التحقيق والادعاء التي تبيح تفنيد حجج المتهم في مجلس القضاء من المدعي العام او تعطي الحق له لاستئناف احكام البراءة الصادرة للمتهم ونحو ذلك من احكام وتعليمات نظامية .

٩ ــ ضمان حق الموقوفين والممنوعين من السفر في محاكمة شرعية عادلة وسرعة احالتهم اليها واطلاق سراحهم بعد يوم وليلة من بدء احتجازهم اذا لم يصدر حكم قاض شرعي باستمرار ذلك للتحقيق واعطائهم كامل الحق في الدفاع عن انفسهم والاطلاع على مايحتاجونه من معلومات ووثائق تتعلق بقضاياهم .

١٠ ــ ازالة الانظمة والتعليمات التي تمنع الافراد او تشترط الترخيص لهم قبل ممارسة حقوقهم المشروعة التي أباحها الشرع من نكاح أو سفر أو تعبير عن رأي ، او تكوين الجمعيات الدعوية ، او نشاط النشر والتأليف والتوزيع وقصر المنع من ممارسة هذه الحقوق او العقوبة عليها عند الاقتضاء على حكم القضاء الشرعي .

١١ ــ وضع تنظيم قضائي وتعديل الانظمة بما يضمن تحقيق العدل وعدم التمييز غير المشروع بين الافراد الرعية وفق الشريعة ، كما نص النظام الاساسي في مادته الثامنة ، وقبول التظلمات في الحصول على الحقوق المقررة شرعاً من تعيين او ترقية او خدمات او فرص ومنع المحاباة غير المشروعة في ذلك .

١٢ ــ إنشاء ادارات في كل وزارة او مؤسسة حكومية ترتبط بهيئة الرقابة والتحقيق لتلقي شكاوى المواطنين وتظلماتهم من تقصير الموظفين في اداء حقوقهم او انجاز معاملاتهم وتقوم بمساءلة الموظفين المقصرين واحالة من يستوجب مجازاته الى القضاء . ١٣ ــ الاقتصار في تعيين اعمال الضبط الجنائي ومسؤولي الامن على الافراد الذين تتوفر فيهم شروط العدالة والحد الادنى من فقه الاحكام الشرعية اللازمة لعملهم واشتراط التزكية الشرعية لتعيينهم .

١٤ ــ تقديم دورات شرعية لرجال الامن والمحققين والمباشرة لاعمال الاحتجاز لتعليمهم الاحكام الشرعية في مسائل التحقيق والادلة والبيّنات وحقوق المسلم واصول التعاون بين المتهمين .

الموقعون

١ ــ د . عبدالرحمن بن علي السحيباني .
٢ ــ سلمان بن فهد العودة .
٣ ــ د . سعيد آل زعير .
٤ ــ د . محمد بن عبدالله المسفري .
٥ ــ د . سعيد عطية الغامدي .
٦ ــ د . صالح بن مبارك الدباسي .
٧ ــ عبدالعزيز الوهيبي .
٨ ــ د . محسن حسين العواجي .
٩ ــ صالح الرشودي .
١٠ ــ د . عبدالحميد بن يوسف .
١١ ــ د . محمد عبدالعزيز الطريقي .
١٢ ــ د . ابراهيم الشهراني .
١٣ ــ محمد بن سليمان المحيسني .
١٤ ــ عبد الوهاب الناصر الطريري .
١٥ ــ عائض بن عبدالله القرني .
١٦ ــ د . عبدالله عبدالعزيز .
١٧ ــ صالح بن سليمان العمير .
١٨ ــ نايف بن محمد أبا الخيل .
١٩ ــ سليمان بن عبد الله الخربوش .
٢٠ ــ عبدالرحمن بن صالح الفضيلي .
٢١ ــ محمد بن عبدالرحمن التويجري .
٢٢ ــ عبد الرحمن بن ابراهيم العولة .
٢٣ ــ محمد بن ابراهيم السدحان .
٢٤ ــ عبد العزيز بن محمد المبرز .
٢٥ ــ ناصر بن جار الله الجميل .
٢٦ ــ د . سعد بن محمد حذيفة .
٢٧ ــ عبدالله بن سليمان المسعري .
٢٨ ــ د . عبد الله بن حمود التويجري .
٢٩ ــ عبد الله بن محمد المبرز .
٣٠ ــ د . حمدان بن محمد الحمدان .
٣١ ــ عادل بن سالم الكباني .
٣٢ ــ عوض محمد القرني .
٣٣ ــ د . خالد بن عبد العزيز الحميضي .
٣٤ ــ د . حسين مشهور الحازمي .
٣٥ ــ د . سعد الفقيه .
٣٦ ــ د . صالح بن سليمان الوهيبي .
٣٧ ــ د . محمد بن جابر اليماني .
٣٨ ــ د . حامد السويدان .
٣٩ ــ د . عبد الرحمن صالح العشماوي .
٤٠ ــ عبد الله بن ابراهيم الريس .
٤١ ــ د . دخيل بن عبد الله الدخيل .
٤٢ ــ عبد الرحمن ماجد ابراهيم القصيبي .
٤٣ . د . عبد الله محمد الرحيلي .
٤٤ ــ د . عيد عبدالله السليمان .
٤٥ ــ المحامي سلمان بن ابراهيم الرشودي .
٤٦ ــ محمد العبدالله الفالح .
٤٧ ــ عبد الرحمن بن محمد .
٤٨ ــ د . عبد الله بن وكيل الشيخ .
٤٩ ــ د . صالح عبد الله الحسون .
٥٠ ــ عبد الله بن عبدالرحمن الجبرين .
٥١ ــ د . حمد بن ابراهيم الصليفج .
٥٢ ــ أ . د . عبد الله النافع آل شارع .
٥٣ ــ أ . د . ناصر بن سعد الرشيدي .

العائلة المالكة تطارد مذكرة النصيحة
بيـان هيئـة كبار العلمـاء وردود الفعل

تناهى الى أسماع العائلة المالكة خبر اتفاق مجموعة من العلماء وأساتذة الجامعة ورجال الاعمال على مطالب وطنية يهدفون رفعها للملك ، فسارع الامراء لمحاصرة هذه المطالب . . وقبل أيام من المرحلة النهائية لاعداد مذكرة النصيحة حاول الامير سلمان أمير الرياض احباط مشروع المذكرة عن طريق رسائل واتصالات ووساطات لثني القائمين على المذكرة عن فكرة إكمالها ورفعها ثم نشرها ، وهي محاولات مشابهة لما قام بها الامير نفسه في مايو ١٩٩٠ ا في وقت صدور عريضة التيار السلفي الموقعة من أكثر من خمسمائة شخص .أما وقد صدرت المذكرة ولقيت انتشاراً واسعاً فان العائلة المالكة سعت لممارسة الخطوة الثانية وهي إخماد تأثيراتها وتفاعلاتها الايجابية على الساحة الداخلية والخارجية ، وهو ما تم بالفعل .

فقد جاء قرار الملك فهد بتعيين وزير العدل الشيخ محمد بن ابراهيم بن جبير رئيساً لمجلس الشورى في السابع عشر من سبتمبر الماضي ، متزامناً مع بيان لهيئة كبار العلماء بشأن « مذكرة النصيحة » الصادرة في شهر محرم الماضي ، والتي وقع عليها مائة وسبعة من العلماء والقضاة والدعاة واساتذة الجامعات ، وعُرضت على الشيخ عبدالعزيز بن باز « رئيس الدورة الحالي لهيئة كبار العلماء » ، وبعد قرائته للمذكرة قام الشيخ بن باز بتولي مهمة ايصالها الى الملك . وقد لقيت المذكرة صدى واسعاً في داخل المملكة وخارجها ، كما لقيت انتشاراً واسعاً في مناطق مختلفة من المملكة الامر الذي أثار مخاوف الحكومة من تطور حركة المعارضة السلفية ضد العائلة المالكة بصورة أكبر مما كانت عليه قبل اعلان أنظمة الحكم في الاول من مارس الماضي .

وكان لمباركة وتأييد الشيخ بن باز في هذه المذكرة الأثر البالغ والخطير ، وهي المرة الثانية التي يبارك فيها الشيخ بن باز عملياً في أنشطة التيار السلفي المعارض منذ أن رفع الاخير عريضة الاصلاح الى الملك في شهر مايو ١٩٩١م « نشرت في العدد الخامس من المجلة » ، والتي كانت بداية انطلاق المعارضة السلفية ، وقد أثارت العريضة تلك ذعر العائلة المالكة ، بعد أن إكتشفت الاخيرة بأن الشيخ بن باز كان أحد المباركين لهذه العريضة مما دعى الملك وكبار الامراء للتحرك الفوري لوقف انتشار العريضة والحد من تداعياتها السلبية على نظام الحكم ، فمارست العائلة المالكة ضغوطاً مكثفة على الشيخ بن باز وهيئة كبار العلماء لشجب العريضة والموقعين عليها ، وهو أسلوب أعاد استخدامه الملك وكبار الامراء هذه المرة مع الموقعين على مذكرة النصيحة ، حيث طلبت العائلة المالكة من الشيخ بن باز اصدار بيان ينفي فيه مشاركته في المذكرة ، رغم رسالة التأييد التي بعث بها الى الموقعين على المذكرة والتي تحمل إسمه وتوقيعه . بيد أن الشيخ بن باز ولاعتبارات عدة ذات علاقة بالمؤسسة الدينية وأوضاعها ، اضطر للمشاركة في بيان هيئة كبار العلماء الصادر في السابع عشر من سبتمبر الماضي بشأن المذكرة وقد نشرت وسائل الاعلام المحلية والخارجية المرتبطة بالسعودية النص الكامل للبيان في الثامن عشر من سبتمبر الماضي فيما أعادت محطة إم . بي . سي السعودية في لندن إذاعته أكثر من مرة ، وقد جاء في البيان :« إن مجلس هيئة كبار العلماء المجتمع في دورته التاسعة والثلاثين المنعقدة في مدينة الطائف في شهر ربيع الاول عام ١٤١٣هـ ، قد إطلع على الكتابة المعدّة بعنوان « مذكرة النصيحة » الموجهة لخادم الحرمين الشريفين . . » وأضاف البيان قائلاً :« كما إطلع المجلس على ما نشر منها في بعض الصحف الأجنبية وماعلق على نشرها من بعض الصحف الخارجية من زعم كاذب بأن الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد قد زكّاها ورفعها لخادم الحرمين الشريفين . . » .

وجاء في البيان أيضاً « وبعد تأمل مذكرة النصيحة ومناقشتها ، رأى المجلس إصدار هذا البيان الذي يستنكر به ما اشتملت عليه هذه المذكرة من الباطل وماهو خلاف الواقع وطريقة إعدادها ونشرها ، وقد عمل معدو هذه المذكرة بهذه الطريقة على ترويج

٥٣ ــ د . عبد الرحمن سليمان الطريري .
٥٤ ــ سعد بن عبد الله السعدان .
٥٥ ــ صالح بن سليمان مهيدان .
٥٦ ــ د . يوسف ناصر الدريهم .
٥٧ ــ مازن بن عبد الكريم الفريح .
٥٨ ــ د . سليمان صالح الرشودي .
٥٩ ــ د . فهد عبد الله السدحان .
٦٠ ــ د . سعد بن عبد الرحمن القاضي .
٦١ ــ ابراهيم بن محمد السبرقي .
٦٢ ــ د . صالح الوكيل .
٦٣ ــ سعود خلف الديحان .
٦٤ ــ أ . عبد العزيز محمد الوهيبي .
٦٥ ــ محمد بن سلمان المعزي .
٦٦ ــ بشر بن فهد البشر .
٦٧ ــ محمد بن عبد العزيز الماجد .
٦٨ ــ محمد بن زامل
٦٩ ــ عصام بن عبد الله السناني .
٧٠ ــ د . محمد بن أحمد .
٧١ ــ د . ابراهيم الهويمل .
٧٢ ــ حمود بن عبد الله المشعيبي .
٧٣ ــ د . عبد الله بن عبد الله الزايد .
٧٤ ــ يحي بن عبد العزيز اليحي .
٧٥ ــ حمود بن صالح الصمعاني .
٧٦ ــ صالح بن محمد السلطان .
٧٧ ــ محمد بن صالح المديفر .
٧٨ ــ حسن بن صالح الحميد .
٧٩ ــ علي بن خضير الخضير .
٨٠ ــ د . صالح بن محمد البرينان .
٨١ ــ صالح بن سليمان السديري .
٨٢ ــ محمد بن علي السعدي .
٨٣ ــ حمود بن غزاي الحربي .
٨٤ ــ د . ابراهيم بن محمد العبود .
٨٥ ــ محماس بن عبد الله الجلفود .
٨٦ ــ حمد بن صالح الجاسر .
٨٧ ــ عبد الله بن محمد السويلمي .
٨٨ ــ عبد الله بن سليمان العمريني .
٨٩ ــ عبد الواحد بن عبد الله المجيدي .
٩٠ ــ د . عبد الله بن سليمان الجاسر .
٩١ ــ خالد عبد الرحمن العجمي .
٩٢ ــ د . ابراهيم بن عبد العزيز العصمي .
٩٣ ــ سعيد بن ناصر الغامدي .
٩٤ ــ د . عبد الله محمد المعيوف .
٩٥ ــ د . صالح عبد العزيز راشد العمرو .
٩٦ ــ د . عبد الوهاب رجب هاشم بن صادق .
٩٧ ــ محمد بن ناصر الحنيحن .
٩٨ ــ عبد العزيز بن سعد الزير .
٩٩ ــ د . محمد بن عبد الله الشمراني .
١٠٠ ــ عبد العزيز بن عبد الله .
١٠١ ــ علي بن محمد العبود .
١٠٢ ــ سعد بن ناصر الغنام .
١٠٣ ــ أحمد بن عبد الله البراهيم .
١٠٤ ــ عبد الرحمن بن علي العبد الله .
١٠٥ ــ عبد الله بن ناصر الصبيح .
١٠٦ ــ سعد بن صالح الطويل .
١٠٧ ــ حسن بن حميد الجلفود .
١٠٨ ــ فهد بن سليمان بن محمد القاضي .

أسباب الفرقة وزرع الضغائن واختلاق المثالب أو تجسيمها مع التغاضي الكامل عن كل محاسن الدولة ، مما قد يدل على سوء قصد من أعدها أو جهله بالواقع والتغرير ببعض من وقّع معهم عليها مما جعلها من أجل مكاسب الاعداء الحاقدين ، فوضعوا لها في صحفهم العناوين البارزة التي تصف الدولة بأسوأ الاوصاف وسبب ذلك كتابة هذه المذكرة . والمجلس إذ يستنكر هذا العمل المتمثل بإعداد هذه المذكرة المسماة « مذكرة النصيحة » ونشرها يؤكد أن هذا العمل مخالف لمنهج النصيحة الشرعية وماتقتضيه من وجوب العدل في القول والعمل . . » .

والمثير للملاحظة في بيان هيئة كبار العلماء ، أنه يوجه اتهاماً مباشراً للموقعين على المذكرة بالانحراف الفكري والارتباط بجهات أجنبية وهي تهمة لها معانٍ خطيرة في المستقبل المنظور وقد تستخدم كسوغ من قبل الحكومة في ضرب التيار السلفي بقوة ، فقد جاء في البيان « والمجلس إذ يؤكد على وجوب التناصح والتفاهم والتعاون على البر والتقوى والتناهي عن الأثم والعدوان ، يحذر من ضد ذلك من الجور والبغي وغمط الحق ، كما يحذر من أنواع الارتباطات الفكرية المنحرفة والالتزام بمبادىء جماعات وأحزاب أجنبية ، وإختتم بيان الهيئة بالقول « ونحن إذ نستنكر هذه المذكرة بناء على ماسبق بيانه لا ندعي الكمال في الواقع ونسأل الله جل وعلا أن يوفق على ولاة أمرنا لما فيه رضاه ولما فيه صلاح العباد والبلاد . . » .

وقد وقع على البيان كل من الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز « رئيس الدورة » ، وعبد الله خياط « تغيب لظروفه الصحية » ، و عبدالرزاق عفيفي « تغيب لظروفه الصحية » ، صالح بن علي بن غصون « تغيب لظروفه الصحية » ، عبدالله بن سلمان بن منيع ، وصالح بن فوزان الفوزان ، حسن بن جعفر العتمي ، عبدالعزيز بن صالح « تغيب لظروفه الصحية » ، سلمان بن عبيد « تغيب لظروفه الصحية » ، عبدالمجيد حسن « تغيب لظروفه الصحية » ، صالح بن محمد اللحيدان ، محمد بن صالح العثيمين ، عبدالعزيز بن عبدالله محمد آل الشيخ ، إبراهيم بن محمد آل الشيخ « تغيب لظروفه الصحية » ، محمد بن إبراهيم بن جبير ، راشد بن صالح بن خنين ، عبدالله بن عبدالرحمن الغديان ، عبدالله بن عبدالرحمن البسام .

من جهة ثانية أجرت صحيفة « عكاظ » في عددها الصادر بتاريخ ١٩ سبتمبر الماضي استطلاعاً !! ، حول بيان هيئة كبار العلماء السابق الذكر ، فقد التقت الصحيفة عدداً من رجال دين مغمورين في الاوساط الدينية الرسمية والشعبية ، حيث إتفقت آرائهم على نقاط محددة ، تتضمن دعاوي وأحكام وتهم ضد الموقعين على المذكرة تتسم بالتطرف والتشنج ، فالى جانب اتهام الموقعين بالتشهير وبث الفرقة والفتنة في داخل المملكة، وصف كل من الشيخ علي بن مديش عضو هيئة التمييز بالمنطقة الغربية ، والشيخ علي بن قاسم الفيفي عضو الهيئة نفسها ، والشيخ ناصر الغامدي المحاضر بكلية المعلمين والشيخ حسن العلمي والشيخ الدكتور ابراهيم امام الاستاذ بكلية الدعوة وأصول الدين قسم الاعلام الاسلامي بجامعة أم القرى ، والشيخ الدكتور نزار عبدالكريم الحمداني الاستاذ بكلية الشريعة بجامعة أم القرى والشيخ عازب بن مسبل رئيس كتابة العدل الأولى بأبها ، والشيخ قاسم بن علي الشماخي مدير تعليم البنات بعسير والدكتور طلال بن حسن البكري والشيخ محمد بن سعد العبدالله والدكتور مطر الزهراني عضو هيئة التدريس بقسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى والشيخ عبدالعزيز بن حمد الصالح والشيخ صالح العبود رئيس قسم العقيدة بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة والشيخ الدكتور عمر حسن فلاتة المدرس بالحرم النبوي الشريف والاستاذ المساعد بالجامعة الاسلامية . . وصف رجال الدين هؤلاء المذكرة والموقعين عليها بأنها محاولة لزعزعة الامن والاستقرار والعبث بمقدرات المسلمين .

بيد أن المثير في تعليقات رجال الدين هؤلاء على بيان هيئة كبار العلماء هو اخراج الموقعين عن دائرة الاسلام كما في تعليق الشيخ قاسم بن علي الشماخي بقوله « مثل هؤلاء ممن يدّعون النصيحة ليس لهم من الاسلام في شيء » وأضاف أيضاً « إن كتابة مذكرة النصيحة ليس من الاسلام ، فالاسلام بريء من مثل هؤلاء وندعو لهم بالهداية » ، وقال مثل ذلك الدكتور طلال البكري « مثل هؤلاء لايفقهون من الدين شيئاً ولا علم لهم بالدين . . » أما الشيخ مطر الزهراني فقد طالب ضمنياً بانزال العقوبة بحق الموقعين على المذكرة باعتبار أن المراد بالمذكرة ــ حسب قوله ــ هو « زعزعة النفوس وإحداث القلاقل وتفريق شمل الأمة الاسلامية في هذه البلاد . . ويجب أن يعاقب فاعله وينال جزاءه اذا تحقق من هذا أن المراد به إحداث الفتنة والقلاقل » وزاد على ذلك بالقول بأن « السير وراء أنصاف المتعلمين ومدعي العلم وبعض الجهلاء فان ذلك مفسدة يجب دروْها » .

من جهة ثانية إعتبر الشيخ الدكتور عمر حسن فلاتة بأن المذكرة تستهدف خدمة جهات أجنبية فقد علّق على المذكرة بقوله « فهي وإن أظهرت النصيحة لكن كانت تحمل استغلالاً من كثير ممن لهم موقف آخر وغير خاف على الكل استعمل هؤلاء هذه المذكرة وحاولوا أن يسخروها لتحقيق كثير من أغراضهم وأهدافهم والادعاء أن هذه المذكرة هي نتيجة لتأثيراتهم . . » .

الحكم حين يشيخ .. !

■ في جدة ، لا توجد اليوم قصة أشهر من قصة الملك العادل .. فالناس يتناقلونها ، وتنتشر بينهم انتشار النار في الهشيم ..

الملك العادل ليس سوى خادم الحرمين الشريفين ، الملك فهد والقصة التي يتناقلها اهالي جدة تختلف عن عشرات القصص التي تحفل بها كتب السير التي تحدثت عن عدل الملك فهد وحنكته وحزمه وسعة صدره وطول صبره وتواضعه ..

القصة باختصار ، وقعت قبل ايام قليلة فقط ، حين كان الملك فهد في مدينة جدة ، مقره الصيفي ، وكعادته كل اسبوع يستقبل الناس ووجهاء البلاد لمدة ساعة .. في ذلك اليوم زاره ضمن الوفود احد كبار تجار جدة واحد أعيان المنطقة الغربية السيد حسن الشربتلي .. وهو شيخ كبير في السن ، وكان الملك عبد العزيز يوقره حتى اعطاه مرتبة وزير دولة .. وبسبب تقدمه في السن فقد كان ثقيل السمع ..

حين دخل السيد حسن الى قصر الملك قدمه المستقبلون وأجلسوه بجوار الملك .. ويبدو أن أذني الشربتلي التقطت حديثا بين الملك وأحد زواره يمتدح فيه الزائر عدل الملك ويثني عليه .. فأحب الشربتلي أن يدلي بدلوه في هذا الحديث فنظر الى الملك وأخذ يتحدث عن العدل ، وقال : ياجلالة الملك العدل ليس شيئا جديدا عليكم بل هو ارث توارثتموه كابرا عن كابر .. فهذا والدكم الملك عبد العزيز الذي كان من سيرته وعدله الشيء العظيم ..

ويبدو أن الملك ضجر من حديث الشربتلي فقال له : ياحسن دعك انت في تجارتك .. واترك عنك العدل والسياسة ..

لكن اذني الشربتلي لم تلتقط كلمات الملك .. فراح يسرد ويسرد على صاحب الجلالة سيرة والده وعدله ثم عرّج منه الى الملك فيصل .. وكلما نظر اليه الملك ازداد تفصيلا .. فأخذ الضجر من الملك مأخذه فقال له : اسكت خلاص .. لكن الشربتلي واصل حديثه ولم يسمع .. فأخذ الملك يصرخ عليه وهو يقول : اخرس يا ... يا ابن الـ ... والشربتلي المسكين يواصل حديثه وكأنه كان صائما دهرا لا يكلم إنسيا وجاء موعد افطاره على مائدة الملك .. فأخذ الملك ينتفض ويصرخ ويداه ترتعدان .. اسكت يا ... يا ابن الـ ... ، ثم صرخ في الحراس : اخرجوه من هنا .. من قال لكم ان تضعوا أصما بجواري .. وكان الملك في نوبة عصبية حادة وأخذ يشرب اكواب الماء ويداه تنتفضان ثم أمر برفع المجلس واخراج الحاضرين ..

القصة تكمل لتقول ان من كان حاضرا من اخوة الملك عاتبوه على الانفعال ، وقالوا له لست محتاجا لهذه الثورة وكان يكفيك ان تشير الى احد الحراس ليبعد عنك الرجل بقليل من اللباقة والهدوء ..

طبعا اهالي جدة لم يتناقلوا القصة بتجرد من التعليقات ، البعض كان يقول : ان آلة الرياسة سعة الصدر .. فكيف ضجر الملك بهذه البساطة من متحدث كبير في السن حتى افقده توازنه ..

البعض الاخر يقول : هل هذا هو اللقاء الذي تحدثوا عنه في الدستور بالقول ، مجلس الملك وولي العهد مفتوحان للمواطنين ..

البعض اضاف : اذا كان الملك يضجر من الاستماع لكلام يمتدحه .. فكيف يقبل ان يصل الى أذنيه كلاما يخالفه ويعارضه ..؟ ! .

البعض كان يقول : لو كان الشربتلي انسانا عاديا .. ترى ماذا سيكون مصيره ؟! ..

آخرون يقولون : لو كان المتحدث صاحب شكوى او مظلمة .. ترى كم من الثوانى ستتحمله اعصاب جلالة الملك .. ؟ ! .

والحقيقة مع كل تلك التعليقات على هذه القصة التي ليست الفريدة الوحيدة في سيرة خادم الحرمين الشريفين الا انها تثبت ان المسافة بين المشاعر الشخصية وواجب الراعي ازاء رعيته معدوم للغاية في المملكة .

هناك انباء تتناقل ان الملك لا يقرأ ويمقت ان يعرض عليه احد الوزراء تقريرا .. بل يحيل جميع التقارير الى مكتبه حيث تختصر وتتلى على مسامعه .. وانباء اخرى تتحدث ان الملك لا يستقبل الوزراء غالبا في غير جلسة مجلس الوزراء .. بالرغم من انه شخصيا رئيس مجلس الوزراء والشخص المخول بتوجيه الوزراء .. واذا اراد اي منهم الحصول على توقيع الملك لاجراء اي مشروع او اتفاقية او امضاء اي مرسوم .. فإنهم يصطفون امام مكتبه كما يصطف المواطنون امام مكاتب الوزارات الحكومية .. وكل منهم يحمل مرسومه او مشروعه وممسكا بقلمه .. والمسافة بين مكتب الملك والخروج من باب السكرتير هي فقط التي يوقع فيها الملك على مشاريع الوزراء .. وغالبا ما يرد بعضهم بالقول .. خلاص بعدين .. بعدين ! .

هذا ما يتناقله الناس عن عدل الملك وسعة صدره .. حتى الجنرال نورمان شوارسكوف الذي اصبح صديقا للخليجيين .. قد نقل في مذكراته عن سعة صدر الملك وطول اناته الشيء المذهل .. حيث قال ان الملك اتصل به عشية احتلال الخفجي .. وطلب منه تدمير المدينة حتى لا يصحو العالم ويسمعوا بنبأ احتلالها على يد القوات العراقية فتكون بذلك فضيحة .. وهو مطلب غريب لكنه يثبت ان المشاعر الشخصية هي التي تسير الحكم في بلادنا .. فإذا أحب الملك شيئا او شخصا أو جهة او منطقة او حلفا حازت على المنزلة الرفيعة .. واذا بغض شيئا أو أمرا أو جهة أو بلدا قلاها وأبعدها ..

الملك لا يحب المتابعة ويكره القراءة ويمل من الاستماع ، ويضجر من النقد ، ويسأم من المراددة ، ويغضب من الاعتراض .. ويثور من الاختلاف .. وإذن فكيف تسير هذه البلاد .. وكيف تحل مشاكلها .. وكيف تؤدي دورها .. ؟ ! .

لقد خسرت المملكة بفعل هذا النوع من السياسات مكانتها وسمعتها وأهم من ذلك فرصا كان يمكن ان تضعها في صدارة العرب ، والزعامة الاقليمية .. واضاعت فرصا اخرى كان يمكن لو استغلتها ان تصبح احدى دول القرار الدولي وليس مجرد دولة ممولة لنشاط الامريكيين .. لقد خسرت المملكة بفعل تلك السياسات المزاجية علاقاتها مع دول الجوار وشقيقاتها العربيات .. وأصبح التردد والانفعال سمة خاصة لسياسة المملكة الخارجية .. وأصبح من الصحيح القول ان الحكم في المملكة دخل مرحلة الشيخوخة .. فالحكم كما الانسان يشيخ ويتعب وقد يموت اذا لم يتدارك بالحقن المنشطة ! .